

كتاب التعاون

صحافة الثورة

وقضية الديمقراطية في مصر

د. كرم شلبي

كتاب
التعاون

صحافة الثورة

وقضية الديمقراطية فى مصر

د . كرم شلبى



مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

مركز الدراسات الصحفية

كتاب التعاون

●

رئيس مجلس الادارة

رئيس التحرير العام

ممدوح رضا

●

التحرير والادارة ـ ٦ ش عبد القادر حمزة ـ جاردن سيتى

المطابع ـ طريق المعادى الزراعى ـ دار السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــدمة

كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حريصة منذ البداية على ان تكون لها وسائل الاعلام الخاصة بها ، فالى جانب جهــــاز الشئون العامة للقوات المسلحة الذى آل اليها طبيعيا باعتبار انها حركة عسكرية قام بها الجيش أساسا • كان الاستيلاء على على محطة الاذاعة الحكومية منذ الساعات الاولى لقيام الثـورة ، وخصصت لها ضابطا مسئولا من أعضاء مجلس القيـادة هو صلاح سالم ، كما خصصت لجهاز الشئون العامة للقـــوات المسلحة عددا من الضباط الاحرار والموثوق بهم من الــذين تربطهم علاقة بالعمل الصحفى والفنى • وعن هـــذه الادارة بالذات صدرت مجلة « التحرير » أول مجلة لثورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ ، بعد أقل من شهرين فقط من قيام الثورة • وكذلـك عنيت قيادة الثورة فى ذلك الوقت بانشـاء وزارة متخصصـة للاعلام ، أطلقت عليها اسم « وزارة الارشـــــاد القومى » ، واختارت لها احد السياسيين القدامى وزيرا ، هو فتحـــى رضوان الذى كان سجينا وتم الافراج عنه فور قيام الثورة •

واذا كان ذلك كافيا لاثبات مدى اهتمام قيادة الثـــورة بالاعلام واحساسها بضرورة أن تكون لها وسائل الاعـــــلام الخاصة بها لتحمل فكرها وآراءها وقراراتها الى الشـعب ، ففى ذلك أيضا ما يفسر حرص الثورة على اصـدار صـــحف خاصة بها لتكون لسان حالها وصوتها الرسمى ، وساعد على ذلك بل وحتمه عامل هام آخر ، هو الوضع الذى كانت عليـه الصحافة المصرية عند قيام الثورة • فهذه الصحف لم تـــكن صحفا حكومية بحيث يمكن الاستيلاء عليها وتوجيهها ، بـــل كانت مملوكة لاصحابها ، وبعضهم من غير المصريين « مثـــل

« أولاد جبرائيل تقلا » في الاهرام ، و « اولاد زيدان » في دار الهلال .

اما من حيث اتجاهاتها السياسية ، فقد كان بعضها يعبر عن رأى بعض الاحزاب الليبراليه القائمة والقوى السياسية المصرية الاخرى . ولبعض اخر التزم نوعا من الحياد والتحفظ تجاه الثورة .

ومن ثم احست قيادة الثورة بمدى حاجتها لان تكون لها صحفها ، وعلى الأخص بعد ان اتخذت عدة قرارات هامه على المستويين الاجتماعي والسياسي ، كان من ابرزها قانون الاصلاح الزراعي ، والدعوة الى تطهير وتنظيم الأحزاب السياسيه ، والغاء دستور ١٩٢٣ ، وكلها من القرارات التى ادت الى صدام مباشر بين قيادة الثورة والقوى السياسية المصرية جميعها بلا استثناء .

في ذلك الوقت لم يكن للثورة غير مجلة واحدة كانت تصدر نصف شهرية في ذلك الحين هي « مجلة التحرير » والتي صدرت بمبادرات فرديه وشخصية من بعض ضباط ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة وعلى ذلك اصبح من الضرورى أن تكون للثورة صحيفتها اليومية ، فصدرت جريدة « الجمهورية » في ٧ ديسمبر ١٩٥٣ ، ثم تبع ذلك صدور عدة صحف ومجلات أخرى في أوقات مختلفة ، فصدرت مجلة « الثورة » الاسبوعية عام ١٩٥٤ ، ثم جريدتا « الشعب » و « المساء » عام ١٩٥٦ ، ثم مجلة « بناء الوطن » عام ١٩٥٨ وهكذا كان لثورة يوليو في وقت من الأوقات جريدتان يوميتان صباحيتان ، وأخرى مسائية ، ومجلتان أسبوعيتان ومجلة شهرية .

هذه الصحف والمجلات لا بد وأن تكون لها مواقفها ازاء

القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى واجهتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ غير أن اهم هذه القضايا فى رأينا هى قضية الديمقراطية ، التى رفعتها ثورة يوليو شعارا منذ قيامها وجعلتها هدفا من اهدافها الستة التى قامت لتحقيقها ، وظل هذا المبدأ مرفوعا وهذا الشعار مطروحا حتى اليوم ، بعد ان تعددت حوله الآراء والمذاهب والاتجاهات والتجارب ·

واجهت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الاحزاب والقوى السياسية المصرية وكان لها مواقفها منها · وواجهت الثورة الدستور المصرى الذى كان قائما قبل قيام الثورة وهو دستور ١٩٢٣ وكان لها موقفها منه · وأصدرت الثورة أول دستور دائم عام ١٩٥٦ بينما أصدرت قبل وبعد ذلك عددا من الدساتير المؤقتة · وتم أنتخاب مجلس الامة عام ١٩٥٧ وكان أول مجلس نيابى فى مصر بعد قيام الثورة لكنه لم يستمر طويلا · ففى عام ١٩٥٨ تم أختيار نصف أعضاء هذا المجلس ليشكلوا مع نصف أعضاء مجلس النواب السورى ، أول مجلس أمة لدولة الوحدة · وكذلك فقد أستحدثت الثورة عددا من التنظيمات السياسية التى لم تكن معروفة فى مصر من قبل ، بداية من هيئة التحرير عام ١٩٥٤ ، الى الاتحاد القومى عام ١٩٥٧ ، الى الاتحاد الاشتراكى بعد ذلك ، وكان كل منها بمثابة حزب للثورة وللشعب جميعه فى نفس الوقت ، كما لم يكن مسموحا بمزاولة أى نشاط سياسى خارجه · ثم استحدثت بعد ذلك فكرة « المنابر السياسية » التى ما لبثت أن تحولت الى ثلاثة أحزاب ، ثم تقرر اطلاق حرية تكوين الاحزاب عموما مع اخضاعها لشروط وقواعد معينة ·

هذه هى الموضوعات والاحداث التى شملتها قضية

الديمقراطية في مصر ، منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن . فكيف كان موقف صحافة الثورة من هذه القضية ؟؟

هل اتسق الموقف كلية بين القيادة وهذه الصحافة واتحدت وجهات النظر في كل شيء ازاء الموضوعات والاحداث التي واجهتها الثورة في هذا الاطار ؟؟

هل كان موقف طه حسين ومحمد مندور وخالد محمد خالد ولويس عوض وغيرهم من كبار المفكرين والكتاب الذين عملو في صحف الثورة ، هو نفس موقف جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس القيادة من قضية الديمقراطية ؟؟

هل اختلف موقف هذه الصحف عن موقف الصحف المصرية الاخرى في مواجهة هذه القضية ؟؟

ثم ... كيف واجهت صحافة الثورة هذه الموضوعات وكيف عالجتها . وما هو موقفها من الأحزاب وما هو موقفها من الشيوعيين والاخوان المسلمين ؟؟ وكيف كان وضعها خلال أزمه مارس ١٩٥٤ ؟؟ كيف تعرضت لقضية الدستور والمجالس النيابية والتنظيمات التي استحدثتها ثورة يوليو ١٩٥٢ ؟؟

واخيرا .. ما هو مفهوم الديمقراطية كما حددته هذه الصحف ؟؟

هذه التساؤلات كلها لم يسبق لاحد أن تصدى للبحث عن أجابات لها . وهذه التساؤلات هي التي تشكل أصلا موضوعا كاملا متكاملا هو موقف صحافة الثورة من قضية الديمقراطية « وهو الموضوع الذى اخترناه لهذه الدراسة .

وما دام البحث في هذا الموضوع يقتصر على دراسة موقف « صحافة الثورة » وحدها ، فان الفترة الزمنية التى

يتناولها هي الفترة من يوليو ١٩٥٢ الى أبريل ١٩٦٠ لأنه في ١٥ أبريل سنة ١٩٦٠صدر قانون تنظيم الصحافة وبموجبه آلت ملكية الصحف المصرية كلها الى الاتحاد القومي التنظيم السياسي الرسمي للدولة والذى تولى توجيه هذه الصحف والاشراف عليها سياسيا واداريا ، كما تولى رئيسه تعيين وفصل رؤساء تحرير هذه الصحف ، ومن ثم أصبحت الصحافة المصرية جميعها شيئا واحدا وأصبحت مملوكة « للشعب » ممثلا في الاتحاد الاشتراكي ، ولم يعد الفصل ممكنا بين ما كان يسمى بصحف الثورة وغيرها من الصحف ، بل أصبحت الصحف جميعها للثورة التى أصدرت جميع قراراتها باسم الشعبواعتبرت نفسها مفوضة للحديث واصدار كل القرارات باسمه •

وقد اقتضت خطة البحث لهذه الدراسة ، تقسيم موضوعها الى عدة أجزاء أو اقسام « فصول » يتناول كل منها جانبا من الجوانب •

الفصل الأول : ويبحث في موقف صحافة الثورة من الاحزاب الليبرالية المصرية في اطار الظروف التى احاطت بموقف قيادة الثورة من هذه الاحزاب ، وموقف هذه الاحزاب من الثورة ، وهو الموقف الذى مر في عدة أطوار بداية من التأييد الى التحفظ الى الخلاف الى الرفض •• الى أن انتهى اخيرا الى الصدام •

وعلى ذات النسق يجرى البحث من خلال الفصلين الثاني والثالث ، بالنسبة لبقية القوى السياسية المصرية (غير الأحزاب الليبرالية) • والتى تمثلت في الاخوان المسلمين والشيوعيين •• فتناول الفصل الخامس البحث في موقف صحافة الثورة من الاخوان المسلمين ويتناول الفصل السادس البحث في موقف هذه الصحف من الشيوعيين •

أما الفصل الرابع فقد خصص للدراسة موقف هذه

الصحافة خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، وهي الفترة التي شهدت فيها الصحافة المصرية جميعها حوارا وجدلا ونقاشا واسعا حول قضية الديمقراطية على وجه التحديد • فتعددت الكتابات وتنوعت ، بداية من مطالبة الجيش بالعودة الى ثكناته والمطالبة باعادة الاحزاب ، الى المطالبة بانشاء احزاب جديدة • بينما ارتفعت اصوات أخرى تطالب بان يشكل مجلس الثورة حزبا يخوض به معركة الانتخابات للبرلمان • حتى انتهى الامر اخيرا الى اصدار قرار بالغاء انشاء الاحزاب واستمرار الثورة واعلان فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تنتهي في ١٦ يناير ١٩٥٦ •

ويبحث الفصل الخامس في موقف صحافة الثورة من قضية « الدستور » فيعرض موقف هذه الصحف من دستور ١٩٢٣ ، ثم من دستور ١٩٥٦ ثم الدساتير المؤقتة التي جاءت قبل وبعد هذا التاريخ • بينما يبحث الفصل السادس في الموقف من المجالس النيابية خاصة وان « البرلمان » الوفدي كان معطلا عند قيام الثورة ، وارتفعت بعض الاصوات تطالب باعادته ودعوته للانعقاد فورا ، بينما طالب الآخرون بعدم دستورية ذلك الاجراء • وظلت مصر بدون برلمان حتى جرت انتخابات أول مجلس نيابي عام ١٩٥٧ •

أما الفصلان السابع والثامن ، فيبحث أولهما في الموقف من التنظيمات السياسية التي استحدثتها الثورة ، وهي « هيئة التحرير » و « الاتحاد القومي » ، ومدى مواءمة ذلك مع قضية الديمقراطية أو اختلافه معها • ثم يعرض الفصل الثامن لكل المفاهيم التي تعرضت لمعنى « الديمقراطية » على النحو الذي جاء في صحافة الثورة •

وقد تطلب البحث وفق هذه الخطة ، ضرورة استخدام عدة مناهج من بينها « المنهج التاريخي » ، والذي حتم

استخدامه ضرورة التعرض لاحداث ووقائع بعينها وسردها دون محاولة لتفصيلها على ظروف البحث ، بل الاقتصار على تحليلها والاستشهاد بها ، لكن الصعوبة التى واجهتنى عند استخدام هذا المنهج هى ان كثيرا من الوقائع والاحداث التى جرت (فترة البحث) لم تخضع بعد للدراسات تحليلية متأنية ، بل غلب عليها طابع السرد المبتسر ، وكذلك فان جانبا كبيرا من الوثائق الهامة الخاصة بثورة يوليو لم ينشر بعد ، خاصة وان اللجنة المشكلة لهذا الغرض (كتابة تاريخ الثورة) لم تنته من عملها بعد ولم تنشر شيئا من عملها حتى الآن ٠

وكذلك اقتضت الضرورة استخدام المنهج المقارن ، لتبين أوجه الاتفاق والخلاف حول كثير من الموضوعات التى تناولتها صحافة الثورة وتناولتها الصحف الاخرى أيضا ٠ كما استخدمت المنهج الوصفى التحليلى بشكل اساسى ، حيث اخضعت له كافة المقالات والكتابات الصحفية بلا استثناء ٠

ومع ان البحث قد انصب أساسا على الصحف التى اصدرتها الثورة ، الا ان الرجوع الى بقية الصحف المصرية الاخرى كان ضرورة أساسية لا يمكن اغفالها ، ومن ثم كانت جميع الصحف المصرية التى صدرت خلال فترة البحث مرجعا رئيسيا من مراجع هذه الدراسة ، الى جانب الكتابات السياسة المختلفة عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠

الفصل الأول

موقف صحافة الثورة

من الاحزاب الليبرالية

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان هناك عدد من الاحزاب الليبرالية يمارس نشاطه على ساحة العمل السياسى فى مصر . وهذه الاحزاب هى « الوفد ـ الاحرار الدستوريون ـ الهيئة السعدية ـ الكتلة الوفدية ـ الحزب الوطنى » (١) .

كانت البادرة الاولى التى ظهرت من هذه الاحزاب تجاه الثورة ، أن عددا من زعمائها سارعوا باعلان ولائهم والاعراب عن تأييدهم لها ، فتوجه كل من « أحمد لطفى السيد وابراهيم عبد الهادى ومحمد حسين هيكل وبهى الدين بركات وأحمد خشبة وطه السباعى وأحمد عبد الغفار ورشوان محفوظ وابراهيم دسوقى اباظة وأحمد علوبة ومحمود محمد محمود وعبد السلام الشاذلى وفكرى مكرم عبيد لمقابلة « القائد العام » يوم ٢٦ يوليو ليعبروا له عن تمنياتهم للثورة

---

(١) هذه الاحزاب جميعها كانت تؤمن بالحرية الفردية وبالنظام البرلمانى وبالطريق الراسمالى كنظرية للحكم السياسى والاقتصادى . وهذا هو مفهوم الليبرالية التى هى فى الاصل اصطلاح سياسى واقتصادى برز فى اوربا فى القرن السابع عشر حيث اقترن بالثورة الصناعية وظهور الطبقة الوسطى ـ انظر :
Lewis (B.) : The middle East and the West, New York, 1964, P.P. 139, 140.

وعلى الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى ١٩٢٣-١٩٥٢) ـ مكتبة نهضة الشرق ـ القاهرة ١٩٧٧ ـ ص ١٥٨ .

وتوجه مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين فى اليوم التالى الى مبنى القيادة لنفس الغرض ، وعبر النحاس عن تأييده للثورة بقوله للقائد العام : « رأيت علي أثر وصولى الى أرض الوطن أن أول واجب علي أن ازور محرر الوطن وان ارى من انقذ شرف الوطن » (١) ، كما توجه لنفس الغرض كل من عبد الرحمن الرافعي وفكرى اباظـة عن الحزب الوطنى (٢) ، رغم ان هذه الاحزاب بصفة عامة لا تميل الى هذا النوع من التغييرات الجذرية التى تتم عبر انقلابات عسـكرية أو ثورات (٣) .

أما موقف الثورة من هذه الاحزاب ، فان الدلائل كلها تشـير الى أنه لم يكن ثمة موقف مسبق قد اتخذ ضد هذه الأحزاب آنذاك بل علي العكس من ذلك تتفق الآراء علي ان قادة الثورة لم يستهدفوا البقاء فى الحكم أو الاستمرار فيه ، بل كانوا يهدفون ــ بعد نجاح الثورة ــ الى اعادة البرلمان (الذى كان معطلا) وان تتولى الاحـزاب زمام السلطة ، بشرط ان تتعهد بحماية الاهداف الستة ، وان يتعهد الوفد بالذات بوضع هذه الاهداف موضع التنفيذ (٤) المطلـب

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - مصدر سابق ــ ص ٣٨ ، ص ٣٩ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) Harris (C.P) : Nationalism and Revolution in Egypt, The Hague,. 1964, P. 152.

(٤) راجع : د.ك. كارانجيا (كيف نجح عبد النـاصر) ــ تعريب خيرى حماد ــ دار المعارف القاهرة ١٩٦٤ ــ ص ٣٠ . وعبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ ــ مصدر سابق ــ ص ٤٣ ، وعبد العظيم رمضـان : الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ــ مصدر سابق ــ ص ٤١ . والجمهورية : ٢٥ يوليو ١٩٥٤ ــ مؤتمر صـحفى لجمال عبد الناصر . والاهرام : ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ ــ نص خطاب انور السادات فى اللجنة المركزية .

الوحيد الذى طالبت به قيادات الثورة مقابل ذلك ، أو لتحقيق ذلك، هو ان تقوم هذه الاحزاب بتطهير صفوفها .

غير ان الامور بعد ذلك ، سارت فى اتجاه مخالف تماما لهذه البداية بين الثورة والاحزاب ، ذلك لان الثورة سرعان ما اصطدمت بهذه الأحزاب ، وفى مقدمتها « الوفد » الذى كانت تنوى تسليمه مهام الحكم باعتباره ، حزب الاغلبية .

وقد وقع هذا الصدام مبكرا وبسبب الخلاف حول أمرين :

الاول : عدم استجابة الاحزاب لدعوة الثورة لها بتطهير صفوفها ، وهو الأمر الذى كان واضحا أن الثورة اعتبرته بداية طبيعية لتحقيق مبدئها السادس وهو « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » .

الثانى : عدم موافقة هذه الاحزاب — وفى مقدمتها الوفد — على قانون الاصلاح الزراعى .

بالنسبة للأمر الأول فقد أذاع القائد العام بعد منتصف ليلة ٣١ يوليو ١٩٥٢ بيانا جاء فيه : « والجيش وقد كان اول الهيئات العاملة على تطهير صفوفه وتسليم قيادته لأيد أمينة صالحة نزيهة يرى أن يقوم الجميع بهذا العمل كل فى صفوفه على أن يكون التطهير كاملا يتناول الادارة الحكومية والاحزاب والهيئات دون أى تأخير أو تسويف » ثم يقول البيان : (كما يرى الجيش أن تعلن الاحزاب والهيئات المسئولة للشعب برنامجا واضح المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره (١) . وبينما شن على ماهر رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، حملة ضارية على الاحزاب ، واذاع بيانا خطيرا يوم العاشر من أغسطس ١٩٥٢ ، هدد فيه الأحزاب بقوله « أن الأحزاب

---

(١) المصرى : ٣١ يوليو ١٩٥٢ .

بوضعها الراهن مقضى عليها ، فاما تنظيم وازدهار واما زوال وانهيار » (١) • سارعت قيادة الثورة عقب ذلك باصدار بيان بأن الانتخابات ستجرى فى شهر فبراير سنة ١٩٥٣ لاعطاء فرصة كافية للأحزاب لتطهير صفوفها تطهيرا كاملا (٢)•

وتفاوتت ردود الافعال داخل الاحزاب تجاه دعوة التطهير هذه. فقرر الوفد فصل اثنى عشر عضوا من اعضائه هم « حامد زكى ، حسين الجندى ، احمد قرشى ، احمد عثمان حمزاوى ، محمود عثمان حمزاوى ، شحاتة متولى ، سليمان عبد الفتاح ، أمين المغربى ، عبد الرحيم مكاوى ، يحيى محمد مصطفى ، حسن السيد فودة ، ومهنى قرشى » • وأصدر الحزب السعدى بيانا بأن ابراهيم عبد الهادى رئيس الحزب قد تنحى عن رئاسته وأن حامد جوده تنحى عن وكالة الحزب ، وقررت لجنة الحزب وقف صدور صحيفة « الاساس » لسان حال الحزب (٣) ولكن رئيس الحزب ووكيله سرعان ما اعلنا تمسكهما بالحزب واعلنا عدم تنحيتهما •

أما حزب الأحرار الدستوريين فقد صرح رجاله بأنهم ليسوا فى حاجة الى التطهير • (٤) •

وتتفق المصادر جميعها على ان استجابة الاحزاب لدعوة التطهير وعلى النحو الذى تمت به ، لم تكن سوى اجراءات شكلية أو مظهرية، وان الاشخاص الذين تم ابعادهم عن صفوف الوفد كانوا من بين

---

(١) المصرى : ١١ اغسطس ١٩٥٢ •

(٢) المصرى : ١٢ اغسطس ١٩٥٢ •

(٣) الاساس : ٢٩ اغسطس ١٩٥٢ •

(٤) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ مصدر سابق ص٤٢•

المعارضين والمتمردين وبعض من لا يشغلون مراكز هامة فى الحزب (١) وازاء ذلك رفضت قيادة الثورة أن تسلم للاحزاب بموقفها هذا ، وقال القائد العام « اننا لن نتهاون فى اى أمر من أمور التطهير ، مهما يكن ، واننا ننصح ثم ننذر · والا فلنا مع الأحزاب شأن آخر · (٢) ·

أما بالنسبة للامر الثانى ، وهو الاصلاح الزراعى ، فقد كان واضحا كل الوضوح أن قيادة الثورة تولى هذا المشروع أهمية خاصة في ذلك الحين ، ومن ثم فقد كان الموضوع الاول والوحيد الذى رأت قيادة الثورة مناقشته مع الوفد ، ولهذا الغرض كان لقاء جمال عبد الناصر وجمال سالم وبعض الضباط من أعضاء قيادة الثورةمع فؤاد سراج الدين ، وهو اللقاء الذى لم يتكرر بعد ذلك ، اذ انتهى بخلاف رئيسى فى وجهات النظر ، فبينما كانت قيادة الثورة ترىضرورة تحديد الملكية الزراعية ، كان فؤاد سراج الدين يرى اقرار مبدأ الضريبة التصاعدية على الأراضى الزراعية (٣) ، أكثر من ذلك ان قيادة الثورة اكتشفت أيضا أن على ماهر رئيس

---

(١) عبد الرحمن الرافعى - ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ - مصدر سابق - ص ٤٠ وعبد العظيم رمضان - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر - مصدر سابق - ص ٦٧ ، واحمد حمروش : قصة ثورة يوليو (مصر والعسكريون) مصدر سابق ص ٢٦٢ ، والاهرام : ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ - نص خطاب لانور السادات ·

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - مصدر سابق - ص٤٢·

(٣) انظر شهادة فؤاد سراج الدين فى كتاب : احمد حمروش - قصة ثورة يوليو ج ٤ مصدر سابق - ص ٣٠١ وفؤاد مطر : بصراحة عن عبد الناصر - مصدر سابق - ص ٥٠ ، و ر·ك· كارانجياز : كيف نجح عبد الناصر - مصدر سابق ص ٣٠ ، والجمهورية : ٢٥ يوليو ٥٤ - مؤتمر صحفى لجمال عبد الناصر ، والطريق الى الديمقراطية (اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية) الدار القومية للطباعة والنشر - سلسلة كتب قومية - القاهرة ١٩٦١ - ص١٠،١١

الوزراء في ذلك الوقت ، كان هو الآخر ضد مشروع الاصـــلاح الزراعى (١) وكذلك كان موقف بقية الأحزاب السياسية المصرية فقد نص برنامج الاحرار الدستوريين على أن « تتخلى الحكومة للشعب عمـــا في حوزتهـــا من الأراضى الصـــالحة للزراعة أو البنـــاء في حدود القـــانون للاكثـــار من الملكيـــات الصـــغيرة » كمـــا نص عـــلى توزيـــع الضرائب توزيعـــا عـــادلا ، عـــلى اســـــاس تصـــاعدى (٢) ، أما حزب الســـعديين فقـــد نص برنامجه على « تحديد حد أدنى لاجور الفلاحين » ووضع القواعد لعلاقة المؤجـــر بالمستأجر على أساس من العدل وتوزيع أراضى الحكومة على ملكيات صغيرة بعد اصلاحها ، وفرض الضرائب مباشرة بنسبة تصاعدية على الدخول الحقيقية من جميع مصادرها (٣) ٠

ونص برنامج الحزب الوطنى « القديم » برئاسة عبد الرحمن الرافعى على وضع حد للملكية الزراعية أما بوضع حد اعلى لنصابها أو بجعل ايراد ما يزيد على هذا النصاب داخلا في نطاق ماتستوعبه الدولة من الضرائب التصاعدية (٤) ٠

وعلى ذلك ٠٠ قامت قيادة الثورة باتخاذ عدة قرارات متلاحقة، فأقالت وزارة على ماهر ، وشكلت وزارة جديدة برئاســة محمد نجيب « أول وزارة يرأسها رجل عسكرى بعد وزارة محمود سامى البارودى » ، وأصدرت قانون الاصلاح الزراعى ، واعتقلت عددا من الشخصيات من رجال السراى ومن رجال الاحزاب بحجة أنهم كانوا يقومون بدعاية واسعة النطاق ضد الثورة ومشروعاتها ، كان منهم

---

(١) الاهرام : ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ ـ خطاب أنور السادات ، ومحمد حسنين هيكل : أزمة المثقفين ـ الشركة العربية المتحدة للتوزيع ـ القاهرة ١٩٦١ ـ ص٥٧٠

(٢) المصرى : ٧ اغسطس ١٩٥٢

(٣) المصرى : ٨ اغسطس ١٩٥٢

(٤) المصرى : ٢ اغسطس ١٩٥٢

« عباس حليم ، وسعيد حليم ، والهامي حسين ، وابراهيم عبد الهادي واحمد نجيب الهلالي ، وفؤاد سراج الدين ، وحافظ عفيفي ، ومرتضى المراغي ، وحيد شوقي ، وحسن يوسف (١) . وبذلك صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الاحزاب السياسية يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وقضى هذا القانون بان من يرغب في تكوين حزب سياسي عليه أن يحيط بذلك وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، ولوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الاحزاب خلال شهر من تاريخ اخطاره ، وفي حالة الاعتراض يعرض الامر على محكمة القضاء الاداري لتفصل في جلسة تحدد بعد أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض .. كما الزم القانون الاحزاب بايداع اموالها في البنوك ، كما نص على أن تعيد الأحزاب القائمة تكوينها وفقا لاحكامه

أما تعريف القانون للحزب السياسي فهو « كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم » والزم القانون الاحزاب بايداع أموالها في مصارف ليتم الصرف منها ، وقضى بعقوبة الامناء على أموال الحزب بالحبس اذا تخلفوا عن ايداع أمواله في المصارف العمومية عن خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به (٢)

هذا القانون – بتعريفه لمعنى الحزب السياسي – فتح الطريق أمام امكانية استبعاد جماعة الاخوان المسلمين من الخضوع لنصوصه باعتبارهم جماعة دينية لا سياسية (٣) .. لكنه كان بمثابة خطوة نحو محاصرة الاحزاب ، واخضاعها لسلطة الجيش ممثلة في وزير

---

(١) يقول محمد نجيب : ان الهدف من اعتقال الزعماء السياسيين كان تهدئة الجو السياسي الذى اضطرب في الايام الاخيرة لوزارة على ماهر محمد نجيب : كلمتي للتاريخ – مصدر سابق – ص ٥٤

(٢) المصري : ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٣) طارق البشري : الديموقراطية والناصرية – مصدر سابق – ص ٦٩

الداخلية · ومن ثم فقد كانت الفترة من تاريخ صدور هذا القانون فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ الى تاريخ صدور قرار الغاء الأحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ ، هى فترة صدام دائم وعلنى بين الثورة والأحزاب عموما ، وبينها وبين حزب الوفد على وجه الخصوص (١)·

فقد قدمت الاحزاب برامجها ، واجتهدت أن تبدو فى هذه البرامج كما لو كانت قد توافقت نظرتها مع العهد الجديد ، واعاد الوفد بالذات صياغة برنامجه الأول الذى أصدره فى أول أغسطس ١٩٥٢ ، ووصف نفسه فى البرنامج الجديد بأنه « هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية » (٢) · وبلغ عدد الاخطارات التى قدمت لوزارة الداخلية لانشاء احزاب جديدة ستة عشر اخطارا قدمتها « هيئة الوفد المصرى ـ الحزب السعدى ـ حزب الاحرار الدستوريين ـ حزب بنت النيل ـ الحزب النسائى الوطنى ـ حزب العمال ـ حزب العمال والفلاحين ـ الحزب الاشتراكى ـ حزب الكتلة الوفدية ـ الحزب الديمقراطى ـ هيئة الاخوان المسلمين ـ حزب الله (شباب سيدنا محمد) ·

اعترض وزير الداخلية (سليمان حافظ) على ابراهيم الدسوقى أباظة سكرتير عامحزب الأحرار الدستوريين ، وعلى عبد الفتاح الطويل احد الاعضاء البارزين فى الوفد ، وكذلك اعترض على رئاسة مصصطفى النحاس للوفد بينما تعالت صيحات الوفديين تنادى بانه « لا وفد بدون النحاس » ·

وامام هذا الواقع ـ كما يقول انور السادات ـ اجتمع قادة الثورة يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ ، واتخذوا قرارا بالغاء الاحزاب

---

(١) عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ـ مصدر سابق ـ ص ٧٠

(٢) نفس المصدر ـ ص ٧١ ·

السياسية (١) بعد ان سبق لهم ان اتخذوا قرارا بالغاء دستور ١٩٢٣ ، وذلك يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ فأصدر القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش بيانا الى الشعب المصرى قال فيه « أننى اعلن حل جميع الاحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة اموالها لصالح الشعب بدلا من ان تنفقه لبذر بذور الفتنة والشقاق» ولكى تنعم البلاد بالاستقرار والانتاج أعلن عن قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى تتمكن من اقامة حكم ديمقراطى سليم وحمل البيان تهديدا سافرا فى كلمات القائد العام حيث قال : « وسأضرب بمنتهى الشدة على يد كل من يقف فى طريق اهدافنا التى صنعتها آلامكم الطويلة وتتمثل فيها رغباتكم واmanيكم نحو مستقبل كريم » (٢) .

وبدأت سلسلة جديدة من الاعتقالات ، جاءت كرد فعل لما حدث من مظاهرات الطلبة المعادية ، ونشاط بقايا الأحزاب وجماهيرها من أجل البقاء ، فجرى اعتقال ٤٨ شيوعيا و ١٤٨ حزبيا و ٣٩ اتهموا بأنهم كانوا على اتصال بهيئات أجنبية (٣) ، وأعقب ذلك اعلان « دستورى » من القائد العام للقوات المسلحة فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ بان يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا ، وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق اهدافه وحق تعيين الوزراء وعزلهم (٤) .

اصبح مقررا ... وفق هذه الاجراءات التى اتخذتها ثورة يوليو

---

(١) الاهرام : ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ ــ نص خطاب لانور السادات .

(٢) الاهرام : ١٧ يناير ١٩٥٣ .

(٣) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مصر والعسكريون) ــ مصدر سابق ــ ص ٢٧٤ .

(٤) الاهرام : ١٠ فبراير ١٩٥٣ .

حيال الاحزاب الليبرالية ، الغاء الحياة الحزبية في مصر حتى انتهاء فترة الانتقال فى ١٦ يناير ١٩٥٦ • لكن هذه الحياة الحزبية لـــم يقدر لها ان تعود مرة اخرى على الاطلاق الا بعد ما يزيد على عشرين عاما من هذا التاريخ •

فكيف كان موقف صحافة الثورة من هذه الاحزاب الليبرالية فى مصر ، ومن تلك الأحداث والوقائع والظروف التى واجهتها منذ قيام الثورة ؟؟ • ثم • •ماذا كان موقفها من الحياة الحزبية عموما؟؟

لعل أول ظاهرة تلفت النظر فى هذا الموضوع ، ان الصحافة المصرية بشكل عام ، ومن بينها صـحف الثورة لم تشر من قريب أو بعيد الى امكانية اقدام ثورة يوليو على الغاء الاحزاب الليبرالية ، عندما ظهرت الدعوة الى تطهير الاحزاب فى ٣١ يوليو ١٩٥٢ ، وهذا بدوره يؤكد ان مسألة الغاء هذه الاحزاب لم تكن متوقعة أو واردة على اى نحو ، ومن ثم فقد تركزت الكتابات فى البداية على موضوع تطهير الاحزاب وتنظيمها ومدى الأثر الذى الحقته هذه القـرارات بالأحزاب القائمة ، بل وفى الحياة السياسية المصرية عامة ، وان كنا نلمس اختلافا رئيسيا وجوهريا بين تناول صحف الثـــورة وبين الصحف الاخرى لهذه الموضوعات •

فقد ركزت جريدة المصرى « المتعاطفة مع الوفد » على حالة « الفوضى » التى احدثتها دعوة تطهير الاحزاب ، وعدم وجود مدلول واضح محدد لهذه الكلمة ، وهو ما اشار اليه احمد ابو الفتـح فى مقالين متتالين بعنوان « الى اين » ، قائلا : « اعتقد ان الاحــزاب والهيئات قد اضطربت فى تنفيذ التطهـير ، وكان من أسـباب اضطرابها أنه لم يتحدد فى ذهنها المقصود بالتطهير على النحو الـذى تحدد فى ذهن رجال الجيش » (١) •

---

(١) المصرى : ٧ سبتمبر ١٩٥٢

وان كان من الواضح أن أحمد أبو الفتح يلتمس عذرا لهذه الأحزاب فى أن مفهوم التطهير يختلف عندها عما تقصد اليه الثورة محاولا بذلك أن يبرر عمليات التطهير الصورية التى لم ترض الثورة عنها ، الا أنه فى نفس الوقت حذر هذه الاحزاب من سوء العاقبة ان هى تمادت فى هذا الاسلوب فقال ان الجيش قام بالقبض على بعض السياسيين « وهو مقتنع أنه انما يفعل ذلك كخطوة لتحقيق التطهير • فماذا يلون موقف الأحزاب ، هل نقف مكتوفة الأيدى ليضطر الجيش الى التدخل مرة أخرى » (١) •

ونفس الموقف من دعوة الثورة الى تنظيم الاحزاب فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ظهر واضحا على صفحات المصرى ، حيث كتب احسان عبد القدوس مشيرا الى حالة الاضطراب القائمة قائلا : « من المسئول عن حكم مصر ؟؟ ولست وحدى الذى يتساءل ويبحث عن جواب ، أن نواح كثيرة من نواحى الحكم لا تزال مائعة غير محددة وغير واضحة المعالم ، واجراءات كثيرة تتم دون أن تتخذ طريقا موضوعيا ، وآراء خطيرة كان يمكن ان يكون لها شأن تتخبط هنا وهناك » (٢)

أما فى صحافة الثورة ، فقد كان الموقف من الدعوة الى تطهير وتنظيم الاحزاب مختلفا • حيث كان التركيز منصبا على ادانة موقف هذه الاحزاب وتأييد قيادة الثورة فيما تتخذه من اجراءات ، فنجد ثروت عكاشة يكتب منتقدا البرامج التى تقدمت بها الاحزاب فيقول « أن الاحزاب جميعها ، وقد أذاعت أنها قاست الكثير من جراء تدخل غير المسئولين فى شئون الحكم ، لم يرد باخطاراتها التى تقدمت بها وببرامجها التى اعلنتها بعد الثورة اى اعتراض على نص من نصوص

---

(١) نفس المصدر •

(٢) المصرى : ١٤ اكتوبر ١٩٥٢ ـ مقال بعنوان « مسئولية الحكم » •

الدستور التي كانت تعوق سير الشعب الى الامام ، واقتصرت محتوياتها على الفاظ عامة وصيغ انشائية مللنا الاستماع اليها من كثرة ترديدها فى خطب العرش البغيضة » (١) • ثم نجد مقالا آخر يبرر استمرار « العسكريين » فى الحكم ، ويتهم الشعب بالقصور ، فجاء فى هذا المقال ان رجال الجيش « ظنوا حين نجحت ثورتهم فى سبيل الله والحرية ، ووجدوا هذه الاستجابة من الشعب الشقى الفقير المستعبد حسبوا ان الشعب سيتولى أموره بنفسه ، وأنه سيمضى وحده فى الطريق الذى شقوه بأظافرهم ثم يمضى قائلا « ظنوا ذلك ولكن سرعان ما خاب ظنهم ، فان الشعب وقف فى الطريق ولم يمض فيه •• لقد تهيب ان يمشى فانه حديث عهد بالحرية ، والافراد القليلون الذين مشوا كانوا يسيرون وكأنهم يرسفون ، واضطر الجيش الى ان ينتظر حتى يعلم الشعب كيف يمشى وحده ، وحاول الجيش ان يعود الى الثكنات ويترك الحكم والتشريع لاهل الحكم والتشريع ، واذا بالحاكمين والمشرعين يعيشون باجسامهم فى العهد الجديد ، ويعيشون بافكارهم ورؤوسهم فى عهد قديم سحيق » (٢)

غير ان أهم ما يلفت النظر ، ان صحافة الثورة فى ذلك الوقت استبعدت تماما امكانية الغاء الاحزاب ، بل وهاجمت مثل هذه الفكرة عندما نشرت احدى الصحف ان احد المحامين رفع دعوى امام القضاء يعترض فيها على تكوين احد الاحزاب ، وعلى انشاء احزاب أخرى ، استنادا الى المادة ١٣ من قانون تنظيم الاحزاب ، والتى تعطى الحق « لكل ذى شأن » ان يعترض على اخلال اى حزب بحكم من القانون وأن يطلب حل الحزب أو وقف نشاطه • فترد مجلة التحرير

---

(١) التحرير : ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ ـ مقال بعنوان « الدستور هو الطريق »•

(٢) التحرير : أول اكتوبر ١٩٥٢ ـ مقال لكامل الشناوى بعنوان « متى يعود الجيش الى ثكناته » •

على ذلك بأن « الذين يطالبون اليوم بالغاء الاحزاب لا يفهمون الحياة السياسية فى القرن العشرين ، ولم يفهموا الدستور ، ولم يفهموا قانون تنظيم الأحزاب » (١) .

معنى هذا .. أن الثورة حتى ذلك التاريخ بالفعل لم تكن قد أتخذت قرارها بشأن الاحزاب ، ولم تكن فكرت آنذاك فى الغائها على النحو الذى جرى بعد ذلك فى منتصف شهر يناير عام ١٩٥٣ أما وقد حدث ذلك ، وألغيت الاحزاب بالفعل ، فان موقف صحافة الثورة تجاه هذه الأحزاب قد اختلف عن ذى قبل ، وفى اطار هذا الموقف الذى جد يمكن رصد أسلوبين أو اتجاهين ظهرا بوضوح فى صحافة الثورة . أحدهما هو محاولة شرح وتفسير وتبرير ما حدث من مواقف متبادلة بين الثورة والاحزاب . واخر هو العمل على تشويه هذه الاحزاب والهجوم عليها خاصة حزب الوفد ، الذى اختص تقريبا بكل حملات الهجوم والتشهير التى ظهرت فى هذه الصحف .

فى اطار الاتجاه الأول ، ظهرت مقالات عديدة حاولت جميعها شرح وتفسير الوقائع والظروف التى أدت بالثورة الى الغاء الاحزاب القائمة ، وقد ركزت هذه المقالات كلها على الاتصالات التى جرت بين الثورة والوفد لمحاولة اقناع الوفد بمشروع الاصلاح الزراعى ، كما حرصت فى نفس الوقت على تبرير المواقف والاجراءات التى اتخذتها قيادة الثورة من هذه الاحزاب .

ففى الايام الاولى التى أعقبت الغاء الاحزاب ، يظهر الحرص على تفسير هذا الاجراء بأنه لا يتعارض مع الديمقراطية ، بل هو تأكيد لها ، وأن مسئولية هذا الاجراء انما تقع على هذه الاحزاب

---

(١) التحرير : ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ ـ مقال لسعد لبيب بعنوان « الاحزاب ليست مشكلة» .

التى الغيت . فجاء فى هذا المقـال لثروت عكاشـة أن حركة الجيش لم تكن ثورة على الديمقراطية والصحيح أنها قامت لتوكيد الديمقراطية وحمايتها . فنحن ديمقراطيون نؤمن تمام الايمان أن الديمقراطية أساس رفعة الامة ، ثم يقول ولعل حرصنا على أن نكون ديمقراطيين هو ما دعانا الى الغاء الاحزاب التى كانت قائمة . ثم يأخذ فى عرض ما حدث بين الثورة والاحزاب ، ملقيا بمسئولية ما حدث على هذه الاحزاب ـ فيقول « ان الثورة منحت الاحزاب فرصة تطهر فيها نفسها وتعدل برامجها فى ضوء الثورة التى بدات يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ،ولكن هذه الاحزاب ظلت كما هى مما استدعى ان تفرض الدولة رقابتها على الاحزاب لا لتقيدها ولكن لتدفعها الى ان تسلك السبيل الحزبى المستقيم ، ثم يدلل المقال على فوضى التفكير الحزبى بأن عدد الاخطارات التى تقدمت بها الاحزاب قبل اعلان حلها جاوزت الواحد والعشرين اخطارا تمثل واحدا وعشرين حزبا تكاد تكون كلها متفقة البرامج متفقة فى تفاصيل مصالح بعينها .

واذا كان المقال قد الصق بالاحزاب مثل هذه الاخطاء التى أقترفتها . فهو لا يدين فكرة الحزبية ذاتها ، بل يقصر الادانة على الاحزاب التى كانت قائمة فقط . فيقول أن رجال الثورة ديمقراطيون « واذا كانوا قد هدموا بناء فلأنه قديم متهالك ولانهم يريدون أن يقيموا مكانه محرابا جديدا متينا للديمقراطية الصحيحة، بناء أساسه شعب مستنير وأحزاب تمثل هذا الشعب ولا تخدعه » (١) .

وعلى ذات النسق فى شرح وتفسير ما جرى للاحزاب الليبرالية المصرية ، كتب أنور السادات العديد من المقالات ، ففى

---

(١) التحرير : ٢٨ يناير ١٩٥٣ ـ مقال لثرت عكاشة بعنوان « نحن والديمقراطية » .

مقال بعنوان « صفحات مجهولة من كتاب الثورة » يشير السادات الى اتصالات جرت بالوفد قبل الثورة وأن الضباط الاحرار كانوا قد خططوا لفرض الوفد على فاروق « كشرارة أولى للثورة » ثم يشير السادات بعد ذلك الى محاولات الوفد بعد ذلك فرض نوع من « الوصاية » على الثورة (١) . والى أن زعماءه كانوا يعتقدون انهم « مناورون بارعون أمام فئة من العسكريين يجهلون السياسة وفنونها » (٢) . ثم يتحدث السادات بعد ذلك كيف « طلبت الثورة من الاحزاب - وكانت تحسن الظن بهم - أن يطهروا أنفسهم لكى يتسلموا مسئولية الحكم ، ولكن الاحزاب ماطلت فى هذا التطهير وظنت أنها تستطيع أن تخدع الثورة » ، ثم يتحدث عن لقاء عبد الناصر بفؤاد سراج الدين والخلاف حول مشروع الاصلاح الزراعى ، حتى يصل الى القول بأن الثورة تأكد لها « أن الاحزاب لم تعد تمثل هذه البلاد .. ولم تعد تمثل الشعب ، ولا يجب أبدا لم يترك لها أمر القيادة فى هذا الوطن » (٣) .

أما الاتجاه الثانى والذى استهدف تشويه الاحزاب والتشهير بها ، فقد جرى بقصد أن تفقد الجماهير الثقة فى هذه الاحزاب وفى زعمائها ، بل أن محكمة الثورة التى تشكلت لمحاكمة زعماء هذه الاحزاب - والتى اعتمدت حملات الهجوم أساسا على ما جاء فى جلساتها - شكلت أساسا لهذا الغرض نفسه . أى كشف انحرافات زعماء هذه الاحزاب وأخطائهم السابقة حتى تفقد

---

(١) الجمهورية : ٧ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٢) الجمهورية : ٨ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٣) مقالات أنور السادات الجمهورية : ١٠ ابريل ١٩٥٤ « الخطأ الثورة » ، ٢٩ و ٣١ يناير ١٩٥٥ « قصة الثورة والديموقراطية » ، ١٥ مايو ١٩٥٨ كيف حدثت المعجزة .

الجماهير الثقة فيهم ، واشعار الجماهير بقوة الثورة وجديتها فى مقاومة التيارات المضادة ٠ (١)

واذا كان مما يلفت النظر أن حزب الوفد قد اختص وحده بكل حملات الهجوم والتشهير ، بينما الأحزاب الأخرى لم يأت ذكرها الا عرضا ومن خلال الهجوم على الوفد أيضا ، فلا شك أن ذلك يتوافق مع حجم الوفد تاريخيا وسياسيا وجماهيريا باعتباره حزب الاغلبية والحزب الوحيد الذى كان مؤهلا لتسلم مقاليد السلطة بعد قيام الثورة ، وكذلك لان الوفد كان أكثر صلابة من بقية الاحزاب الاخرى فى مواجهة الثورة عندما اعترض سليمان حافظ على رئاسة مصطفى النحاس للحزب (٢) ٠

وبشكل عام فان حملات الهجوم والتشهير على الاحزاب عموما وعلى الوفد خاصة ، اتخذت فى صحافة الثورة اشكالا صحفية متعددة ، كان ابرزها استغلال هذه الصحف لجلسات محكمة الثورة ، ونشر تفاصيلها ونص أقوال شهود الاثبات ، حيث نشرت هذه النصوص تحت عناوين رئيسية وبارزة يغلب عليها طابع الاثارة الحاد ، وكثيرا ما كانت تنشر فى صدر الصفحات الأولى ، وقد كانت هذه الحملات تركز على التشهير بالوفد عموما وزعيمه مصطفى النحاس ووكيله فؤاد سراج الدين على وجه الخصوص وتركزكذلك على كل من له علاقة بمصطفى النحاس حتى زوجته السيدة زينب الوكيل وقد نسبت الى الوفد وزعمائه تهم عديدة سياسية وأخلاقية ،من بينها الخيانة والعمالة والفساد والرشوة والمحسوبية والتبعية للقصر وكما أفادت محكمة الثورة من

---

(١) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو « شهود يوليو يتحدثون » مصدر سابق — ص ٢٢٦ ٠

(٢) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ « مذكرات » — مصدر سابق — ص ٥٥ ٠

أعداء الوفد أمثال مكرم عبيد وغيره باستخدامهم فى الادلاء بشهادتهم ضد الحزب ، فقد أفادت صحافة الثورة هى الأخرى من هذه الشهادات باعتبارها مادة صحفية وظفت ضد حزب الوفد توظيفا صحفيا مثيرا وتم نشرها فى نفس الوقت الذى كانت تنشر فيه محاكمات واتهامات الامراء والأميرات وأفراد الحاشية الملكية السابقة واتباعهم ، لكى يبدوا الامر كله على نفس المستوى من الفساد والادانة • ففى الوقت الذى كانت تنشر فيه « الجمهورية » مانشتات مثل « مطلقة عباس حليم وبناته التحقيق معهن اليوم » « تهريب مائة ألف جنيه الى أمريكا وشراء قصر بواشنطون » (١) ، كانت تنشر فى نفس الوقت عناوين أخرى الى جانب هذه العناوين ، عن زينب الوكيل وفؤاد سراج الدين مثل « بلاغ جديد الى المحامى العام ضد زينب الوكيل » « الادعاء يطالب بالسجن المؤبد ومصادرة أموال سراج الدين » (٢) ، وكذلك نجد مانشتات عن « سراج الدين أمام محكمة الثورة « وخبرا عن » اتهام أميرة سابقة بتهريب مبلغ ١٤٠ ألف جنيه (٣)

واستمرت حملة الهجوم والتشهير بالوفد وزعمائه على هذا النحو فى استغلال محاكمات الوفديين • وابرزت صحافة الثورة عشرات الاتهامات لهذا الحزب وزعمائه ، وامتلأت صفحاتها بعناوين مثيرة على غرار •

« النحاس ووزراؤه يقبلون يد فاروق بعد فوزهم بالأغلبية »

« النحاس يرفع مرتب أصيلة هانم من ١٣ الى ٩٠ جنيها »(٤)

---

(١) الجمهورية : ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ •

(٢) نفس المصدر •

(٣) الجمهورية : ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ •

(٤) الجمهورية : ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ •

الملك وسراج الدين وزينب الوكيل يتدخلون لحساب كبار المضاربين » « كيف خانت حكومة الوفد الفدائيين » (١)

« ٦٢٠ ألف جنيه مصاريف سرية لحكومة الوفد فى عام واحد »

« مكرم يقول : سعد زغلول لم يكن يحب النحاس »

« وزير وفدى أختلس ٢٥٧ ألف جنيه من المصاريف السرية » (٢) .

« واقعة مثيرة عن حياة النحاس الخاصة »

« مكرم يقول رأسمالنا الشرف .. فتقول السيدة الكبيرة روح اصرفه من البنك » (٣) .

« شركة تقدم سيارة رولزرويس رشوة لسراج الدين »

« الوفد ساعد فاروق والاستعمار حتى احترقت القاهرة »

« محاكمة زينب الوكيل تبدأ غدا - اتهامها بافساد الحياة السياسية والتدخل فى شئون الحكم - حصولها وأخوتها على ثروة ضخمة » (٤)

« رفعة الهانم امرت باعتقال طباخها لأنه لا يسمع الكلام »

« هدايا زينب الوكيل فى عيد ميلادها بلغت ١٠٠ ألف جنيه » (٥)

وعلى نفس الوتيرة فى الاستفادة بمحاكمات السياسيين القدامى ، سارت مجلة التحرير ، فالى جانب صور فؤاد سراج

---

(١) الجمهورية : ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٢) الجمهورية : اول يناير ١٩٥٤ .

(٣) الجمهورية : ٣ يناير ١٩٥٤ .

(٤) الجمهورية : ٢١ فبراير ١٩٥٤ .

(٥) الجمهورية : ٢ مارس ١٩٥٤

الدين على غلاف المجلة مصحوبة بعنوان مثير هو « الشعب يحاكم سراج الدين » (١) ، نجد عددا من التحقيقات الصحفية من داخل المحكمة تركز على بعض ما ورد من اتهامات مثل « الغاء معاهدة ١٩٣٦ كان مسرحية حزبية رخيصة » (٢) ، و ما لم يقله المتهمون فى محكمة الثورة » (٣) ، وكذلك نجد عددا من التقارير والأخبار الصحفية التى تتهم الوفد وزعماءه بالفساد واللصوصية تنشر على أنها وثائق رسمية تم العثور عليها ، مثل « تقرير خطير لديوان المحاسبة عن المخالفات المالية التى ارتكبتها حكومة الوفد « وتقرير عن صفقة عقدتها زينب الوكيل حرم النحاس » (٤) .

الى جانب هذه المحاكمات والأخبار والتقارير والتحقيقات الصحفية التى نشرتها صحافة الثورة فى مجال حملات التشهير بالأحزاب كانت هناك أيضا الأحاديث الصحفية التى أجرتها هذه الصحف مع بعض الشخصيات القيادية من أعضاء مجلس قيادة الثورة كما كانت هناك المقالات العديدة حول نفس الموضوع وقد جاءت جميعها « الأحاديث والمقالات » تحمل هجوما سافرا وعنيفا على هذه الاحزاب وعلى زعمائها . فيقول جمال عبد الناصر فى حديث صحفى أن كل ما اتخذته الثورة من اجراءات « كان ضرورة حتمتها رواسب الماضى وفساده وما تخلف عنه من تحطيم قوى الشعب مما استدعى الالتجاء الى فترة انتقال تطهر فيها هذه الرواسب والمخلفات ونقيم الحياة السياسية على دعائم تخدم مصالح الشعب الحقيقية وتضمنها » (٥) وفى حديث مع

(١) التحرير : ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ .
(٢) التحرير : ٢٢ ديسمبر ١٩٥٣ .
(٣) التحرير : ٢٤ نوفمبر ١٩٥٣ .
(٤) التحرير : ١٩ يناير ١٩٥٤ .
(٥) التحرير : ٢٨ يناير ١٩٥٣ .

عبد الحكيم عامر عن السياسيين القدامى نجـده يقول « ان معظم هؤلاء أثر أن يتخذ لنفسه موقفا سلبيا ، وكأنهم ما زالوا يتمسكون بخرافة « الاحتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى » (١) .

وكانت المقالات أكثر عنفا فى هجومها على الاحزاب ، رغم أنها رددت نفس الاتهامات التى وردت فى المحاكمات والتى نشرت من خلال التحقيقات والاحاديث والتقارير . بل ان بعض هذه المقالات اعتمد أساسا على محاكمات الزعماء أمام محكمة الثورة أساسا ، فنجد مقالا بعنوان « وهكذا أثبتت محكمة الثورة أنه لم يكن فى مصر رجل » ، وهو مقال يتناول بالتعليق اقوال فؤاد سراج الدين وزكى عبد المنعال أمام محكمة الثورة ، فيقول :«اذا كان هؤلاء الرجال أبطالا حقا ، وكانوا يقفون ـ كما يريدون اليوم أن يقولوا ـ فى وجه الانجليز وفى وجه فؤاد وفى وجه فاروق فمن الذى أضاع مصر اذن . من الذى جعلها أمة بلا ناب ولا مخلب ولا بأس يخشاه أحد . من الذى انتهى بها الى المصير الأسود الذى انتهت اليه والذى كان لا بد من أن يثور الجيش أو أن يثور الشعب لانقاذها منه . (٢)

أما جمال عبد الناصر وأنور السادات فقد هاجما هذه الاحزاب من خلال تجربتهما المباشرة فى التعامل معها ، فكتب جمال عبد الناصر مهاجما الاحزاب والسياسيين جميعا قبل الثورة قائلا : « كنا ننظر يمينا ويسارا فلا نجد الا طغاة ، وكيف كان النواب يستجدون الشعب ويتزلفون اليه ، ويمنونه حتى ينجحوا فينقلبوا الى طغاة كل همهم أن يحققوا مصالحهم الخاصة ، وأن يشعروا الشعب أنهم أصبحوا من طبقة الاسياد ، وتذكرت كيف

---

(١) التحرير : ٢٠ مايو ١٩٥٣ .

(٢) التحرير : ٥ يناير ١٩٥٤ ـ مقال حلمى سلام .

كانت الاحزاب تخدر الشعب بالوعود حتى تصل إلى الحكم فينقلب رجالها الى وحوش ضارية تلتهم كل ما تجده فى طريقها » (١) ٠

وكذلك يكتب أنور السادات مهاجما أحزاب الأقلية وحزب الأغلبية معافيوجه الاتهام الى أحزاب الاقلية بأنها تحالفت مع القصر وشنت حملة تضليل كبيرة على الشعب ، ويقول أن هذه الاحزاب « لم تحلم يوما بالوصول الى مقاعد الحكم عن طريق انتخابات نزيهة بريئة من التزوير ، وكانت تأتى الى الحكم بغيضة كريهة وتذهب عنه مشيعة بلعنات شعب مصر » أما حزب الاغلبية « فقد أغرق فى الفساد ، وداخلته شياطين الشهوة ، فضم اليه الاقطاعيين والسماسرة ٠٠ وربط بمصالحهم مصيره ، وبدا هو الآخر ينعزل عن تمثيل الشعب تمثيلا صحيا يقوده به الى أهدافه الحقيقية » (٢) ثم يتهم أنور السادات هؤلاء السياسيين القدامى بأنهم السبب فى الزج بالجيش المصرى الى حرب فلسطين دون خطة ودون استعداد مسبق ، فيقول : « دفع بنا الجهال والحمقى من رجال السياسة فى العهد الماضى الى معركة فلسطين » « لقد أدخلنا هؤلاء الساسة فى حرب مع اسرائيل دون أن يأخذوا رأى الرجال العسكريين ، ولو بسطوا الأمر لرجال الحرب لبصروهم بكل خاف من العواقب ، ولرسموا معهم الخطط باحراز النصر » (٣) ٠

واذا كان لمثل هذه الكتابات ، وهذا الهجوم على الاحزاب ما يبرره فى تلك الفترة التى أعقبت الغاء هذه الأحزاب ، باعتبار أن

(١) الجمهورية : ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣ ـ مقال لجمال عبد الناصر بعنون «رأى»٠

(٢) الجمهورية : ٩ يناير ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « صفحات مجهولة من كتاب الثورة » ٠

(٣) التحرير : ١٨ مايو ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « هؤلاء الساسة الأذكياء » ٠

الثورة كانت فى حاجة الى تفسير موقفها من هذا الاجراء وكسب تعاطف الشعب الى جانبها ضد الاحزاب الا أن الملاحظ ان هذه الحملة من الهجوم قد استمرت بعد ذلك . بل وازدادت حدتها مع بداية عام ١٩٥٥ ، أى قبل أربعة أشهر فقط من رفع الرقابة عن الصحف والاعلان عن فتح باب الحوار حول « نظام الحكم » بعد انتهاء فترة الانتقال فى ١٦ يناير ١٩٥٦ . فى ذلك الوقت أى اعتبارا من أوائل يناير ١٩٥٥ وحتى نهاية مايو ، كتب أنور السادات سلسلة مقالات بعنوان « الثورة والديمقراطية » كان الهجوم من خلالها على الاحزاب وزعمائها مكشفا وعنيفا ، حفل بعبارات قاسية مثل « بقى أن نعود الى وحدتنا فى الجيش ونترك البلاد لنفس الاشخاص الذين حكموها قبل ٢٣ يوليو ، أى أن ثورة الشعب المصرى تسلم قيادتها هكذا ببساطة الى النحاس وسراج الدين والهضيبى وابراهيم عبد الهادى وكل أفاق دعى يريد أن يصبح زعيما بخطبة أو بوعد معسول » ثم يقول « هل كان النحاس وسراج الدين وهيكل وعبد الهادى وباقى القطيع السياسى ، هل كان ذلك القطيع سيوافق على تحديد الملكية ، والغاء الملكية والغاء الألقاب ورفع مستوى الفلاح والعامل واعداد العدة لكفاح الاستعمار ، ثم عدم الدخول فى أحلاف عسكرية » (١) ، ثم يعود السادات فى هذه المقالات نفسها الى سرد قصة الثورة مع الاحزاب مرة أخرى منذ قيام الثورة ولقاء عبد الناصر بسراج الدين والخلاف حول مشروع الاصلاح الزراعى ، وما الى ذلك (٢) .

التفسير الوحيد المقبول لنشر مثل هذه المقالات فى ذلك الحين ، هو أن السادات كان يمهد بذلك الى طرح وجهة نظر قيادة

---

(١) الجمهورية : ٨ يناير ١٩٥٥ .

(٢) الجمهورية : ٢٩ يناير ١٩٥٥ ، ٣١ يناير ١٩٥٥ .

الثورة حتى تكون واضحة مسبقا قبل فتح باب الحوار لمناقشة شكل « نظام الحكم » بعد انتهاء فترة الانتقال . واذا كانت الصحافة المصرية عموما قد حفلت بالعديد من المقالات ووجهات النظر حول اعادة الاحزاب مرة أخرى أو عدم العودة للنظام الحزبي على الاطلاق ، فقد عبر السادات عن رأى قيادة الثورة تجاه هذا الموضوع بقوله : « اذا كانت تعنى مناقشة الاسس قيام الاحزاب فلا .. واذا كانت تعنى مناقشة الأسس تصوير الحرية على الصورة التى نادت بها الأحزاب فى الماضى أو تمتم بها بعض الموتورين فكلا وألف كلا (١) .

كان رفض عودة الأحزاب السابقة الى ساحة العمل السياسى مرة أخرى ، ورفض فكرة قيام الأحزاب عموما على النحو الذى أشار اليه السادات فى مقاله السابق هو الاتجاه العام الذى برز فى صحافة الثورة عموما . فلم يكتب أحد عن الاحزاب القديمة الا وأدانها . فالدكتور محمد مندور يقول بأن « الاحزاب كانت أحد مواضع الضعف التى كانت تهد من عزم الأمة ، وكان المستعمر يستغل صراعها على الحكم فى تثبيت أقدامه » .(٢) ووحيد جوده رمضان يقول أن ماضى هذه الاحزاب ملىء بالجرائم التى تنوء بها كواهل قطاع الطرق » فقد كانت هذه الاحزاب « تتربص للحكم ومغانمه على حساب الوطن ودينه » (٣) ، أما أحمد قاسم جوده فيقول أن السياسيين القدامى « نوابا وشيوخا

---

(١) الجمهورية : ٢٨ مايو ١٩٥٥ ـ مقال بعنوان «كل الطبقات ما عدا الآلهة» .

(٢) الجمهورية : ٤ يناير ١٩٥٤ ـ مقال للدكتور محمد مندور بعنوان « نهر الحياة » .

(٣) الثورة : ٢ يونيو ١٩٥٥ ـ مقال بعنوان « حنانيك يا هيكل » .

أعماهم الولاء الحزبى والهوى الشخصى ، وكانوا عصابة من طلاب الثراء والكسب الحرام » (١) .

وكذلك كانت الدعوة لانشاء أحزاب جديدة ، تبدو مرفوضة هى الاخرى فى ذلك الوقت (١٩٥٥) ، ويعرض الدكتور محمد مندور وجهة نظره حول هذا الموضـوع فيقول « أن اباحة تـكوين الاحزاب لا يجوز أن تحدث فى أعقاب ثورة الا بعد أن تطمئن هذه الثورة الى أن نظم الحكم التى قامت من أجلها قد استتبت وكفل لها من الضمانات ما يقيها شر أية نكسـة » (٢) . ثم يعود الدكتور مندور الى الكتابة حول نفس الموضوع مرة أخرى فيقول أنه « من الواجب ألا تقع ثورتنا فى مثل ما وقعت فيه الثورة الفرنسـية الكبـرى من خطـأ باباحة الحرية المطلقـة ، لان مثل هذه الحرية المطلقة لا يتفق وطبيعة ثورتنا وتعدد أهدافها والا أصـبح هدفها السـياسى الذى يرمى الى اطـلاق الحريات خطرا على الهـدفين الآخرين وبخاصة الهدف الاجتماعى » (٣) . الا ان الدكتور مندور لا يترك الامر على عواهنه فيسلم لقيادة الثورة بالحكم المطلق ، بل طالب بضرورة أن تكون هنـاك « معارضـة » ففى مقـال بعنـوان « نظام الحكم بين المعارضة والاحزاب ، يتسـاءل الدكتور مندور : هل من الخير للوطن والثورة ومستقبلها أن تنشأ مع هذه الاسس معارضة أو تنشأ أحزاب ؟؟

ويجيب على ذلك قائـلا أنه من الضرورى أن تكون هنـاك

---

(١) الثورة : ٩ يونيو ١٩٥٥ ــ مقال لاحمد قاسم جودة بعنوان « وكان فى مصر برلمان » .

(٢) الثورة : ١٦ يونيو ١٩٥٥ ــ مقال للدكتور محمد مندور بعنوان « نظام الدولة قبل تكوين الاحزاب » .

(٣) الثورة : ٢٣ يونيو ١٩٥٥ ــ مقال للدكتور مندور بعنوان « كيف نحمى مبادىء الثورة .

معارضـــة حتى ولو دخل الحزب الواحد وذلك لعدة أســباب جوهرية كبيرة ، منها أن الحكم قد يغرى بالطغيان والاسـتبداد بالسلطة وهذا شر وخيم قد تتضاءل الى جواره مفاسـد الحكم الديمقراطى مهما عظمت ، كما أن العظمة لله وحده ، وقد يخطىء الحاكم والمعارضة هى التى تستطيع أن تنبه الى هذا الخطأ وتدارك نتائجه بحيث تتعاون الحكومة والمعارضـة فى سـبيل المصلحة العامة (١) ٠

على هذا النحو تحدد الموقف من الأحزاب السابقة على قيام الثورة ، ومن فكرة الحزبيـة عمـوما ٠ فعودة الاحزاب القـديمة مرفوض ٠ واقامة أحزاب جديدة مرفوض أيضا ٠ بينما ظهرت أصـوات عـديدة فى الصـحف الاخرى تدعو الى ضرورة العمـل الحزبى وحق تكوين الاحزاب كشرط أساسى لممارسة ديمقراطيـة حقيقية ، بل أن استفتاء أجرته « مجلة المصور » لاسـتطلاع آراء المواطنين حول نظام الحكم بعد فترة الانتقال ، أشـارت نتائجه ــ على النحو الذى كتبه صبرى أبو المجد عن هذا الموضوع ــ الى أن ٣ر٥٪ (من حجم العينة) يرون قيام حياة برلمانية لا تستند الى أحزاب ، ٤ر١٪ يرون قيام حياة برلمانيـة تسـتند الى حزبين ، بينما ٩١ر١٥٪ يرون قيام حياة برلمانيـة تسـتند الى أكثر من حزبين (٢) ، وكانت نتيجة هذا الموضـوع عنـدما نشر أن القى القبض على صبرى أبو المجد الذى قام بتنفيذ الاستفتاء ، بدعوى

---

(١) الثورة : ٧ يوليو ١٩٥٥ ــ مقال للدكتور محمـد مندور بعنوان « نظام الحكم بين المعارضة والاحزاب » ٠

(٢) المصور : ٣٠ يونيو ١٩٥٥ ــ « ١٠ آلاف مصرى يقولون كلمتهـم فى نظام الحكم » ٠

أن هذا الاستفتاء ليس الا « حركة حزبية دبرها أحد أعضاء الأحزاب المنحلة » (١)٠

وحسمت المشكلة أخيرا وبشكل نهائي ، عندما صدر دستور ١٩٥٦ وليس فيه ما ينص على حق تكوين الاحزاب ، بل على انشاء « اتحاد قومي » يضم قوى الشعب العاملة ٠ وأصبح العمل الحزبي خارج الاتحاد القومي ـ وفقا لنصوص الدستور ـ جريمة يعاقب عليها القانون ٠ ومع ذلك فان الهجوم على الاحزاب القديمة وادانتها لم يتوقف ، وانما كان يتجدد في كل مناسبة يأتي فيها ذكر هذه الأحزاب ٠ (٢)

---

(١) المصور : ٤ يوليو ١٩٧٥ ـ مقال لصبري ابو المجد بعنوان « قصة اخطر استفتاء في تاريخ الصحافة المصرية » ٠

(٢) انظر مقالات : لطفي واكد « حول الاتحاد القومي » في جريدة الشعب ٦ اكتوبر ١٩٥٧ وانور السادات « سلسلة مقالات بعنوان « معنى الاتحاد القومي » ـ الجمهورية ـ ١٥ مايو ١٩٥٨ ٠

الفصل الثانى

الموقف من جماعة الاخوان المسلمين

كان عدد كبير من الضباط الاحرار ، قد ارتبط بتنظيم الاخوان المسلمين فترة من الوقت . ومن ثم كانت الصلة وثيقة بين هؤلاء الضباط وهذا التنظيم الى حد أن جماعة الاخوان أبلغت بموعد قيام الثورة ، وتطوع عدد منهم للقيام بحراسة بعض المنشآت العامة ودور العبادة صبيحة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (١) .

وعلى ذلك رأى الاخوان المسلمون أن انتصار حركة الجيش تعنى انتصارا لهم ، فاعدوا بيانا آصدرته اللجنة التأسيسيه للتنظيم يوم أول أغسطس ١٩٥٢ ، فاض بالثناء على « جيش مصر العظيم » الذى « فتح بجهاده المظفر أبواب الامل فى بعث هذه الامة واحياء مجدها التليد » ، وكذلك حدد البيان للثورة أيضا الطريق الذى ينبغى أن تسلكه لتحقيق « الاصلاح المنشود فى العهد الجديد » ورأى الجماعة فى هذا الاصلاح والوسائل التى تؤدى اليه (٢) .

وعلى ذات النسق فى التعبير عن ترحيب الاخوان المسلمين بالثورة .. توجه والد حسن البنا الى المسجد « وكانت المرة الاولى التى يظهر فيها منذ وفاة ابنه » ، وخطب فى المصلين قائلا : « ايها الاخوان .. تحققت اليوم رسالتكم ، وهو فجر جديد بالنسبة لكم

---

(١) روز اليوسف : ٤ اغسطس ١٩٧٥ ـ حديث مع كمال الدين حسين .

(٢) الاهرام : ١٢ اغسطس ١٩٥٢ .

ولهذه الامة • فاستبقوا الفجر أيها الاخوان •• شدوا من أزر نجيب وأعينوه بقلوبكم ودمائكم وأموالكم ، وكونوا جنوده فتلك هي رسالة حسن التي أراد الله لها النجاح » (١) •

ومن ناحية الثورة • فقد حرصت من جانبها ايضا على التعبير عن نظرتها تجاه الاخوان وثقتها بهم ، فطلبت الى الاخوان ترشيح ثلاثة أعضاء من بينهم لتعيينهم في وزارة محمد نجيب التي تشكلت في ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ (٢) كما أعلنت عن اعادة التحقيق في قضية مقتل حسن البنا ، وافرجت « بعفو خاص » عن أعضاء الجماعة الذين حكم عليهم بالسجن في قضية اغتيال المستشار أحمد الخازندار رئيس محكمة جنايات القاهرة ، وعن المحكوم عليهم في قضية قنابل مدرسة الخديوية ، وكذلك قدمت للمحاكمة ابراهيم عبد الهادي المعروف بأنه الد أعدائهم ، كما كان محمد نجيب وجمال عبد الناصر حريصين على حضور المناسبات الدينية التي يقيمها الاخوان ، وخاصة الاحتفال بذكرى حسن البنا (٣) • غير أن الامور وان استمرت ـ ظاهريا ـ هادئة بين الطرفين على هذا النحو ، الا أنها في حقيقة الامر لم تكن هكذا • فقد كان هناك خلاف جذري وجوهري حول أمور كثيرة أستمرت منذ الايام الاولى لقيام الثورة والى ما بعد اصدار القرار بحل جماعة الاخوان المسلمين في ١٤ يناير ١٩٥٤ • وهي وان كانت فترة طويلة نسبيا ظل خلالها الصدام مستترا ومحاصرا ، فذلك

---

(١) آخر ساعة : ٦ اغسطس ١٩٥٢ •

(٢) اختلفت المصادر حول هذا الموضوع وذكر بعضها ان الثورة طلبت ترشيح ثلاثة اشخاص •

(٣) محمد شوقي زكي : الاخوان المسلمون والمجتمع المصري ـ مكتبة وهبة ـ ط ١ القاهرة ١٩٥٤ •

يرجع الى حرص الطرفين على عدم الاصطدام ، ومهادنة كل منهما للآخر في فترات ولظروف حتمت ذلك .

بدأت الخلافات مبكرة بين الثورة وجماعة الاخوان ، وتنوعت هذه الخلافات وتعددت أسبابها ، فقد كانت الآراء التى أعلنها الهضيبى « المرشد العام للجماعة » حول مشروع الاصلاح الزراعى وتحبيذه لأن يكون الحد الأقصى للملكية الزراعية خمسمائة فدان بدلا من مائتى فدان ، بمثابة موقف يستفز قيادة الثورة ، وهو نفس الموقف الذى اتخذه على ماهر رئيس الوزراء فدفع ثمنا لذلك أبعاده كلية عن رئاسة الوزارة وتعيين محمد نجيب بدلا منه (١) وكذلك كان رفض الاخوان المسلمين الاشتراك في وزارة محمد نجيب في سبتمبر ١٩٥٢ ، لا بد وأن يثير حفيظة الضباط .
فقد كانت وجهة نظر مكتب الارشاد لجماعة الاخوان ، أن الاشتراك في الحكم بوزيرين من الاخوان فقط ، يفيد الثورة أكثر مما يفيد الاخوان ، لان وجودهم فى الحكم يمنح الثورة ولاء الاخوان في كل مكان ويعزز مكانتها بين الجماهير الاسلامية ، دون مقابل تقريبا (٢) .

وعندما صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الاحزاب السياسية فى سبتمبر ١٩٥٢ ــ وبعد خلاف شديد داخل الجماعة نفسها ــ قررت اللجنة التأسيسية للاخوان اعتبار جماعة الاخوان المسلمين هيئة سياسية ، وعبروا فى اخطارهم الذى قدموه ــ طبقا للقانون ــ عن رأيهم فى الاشتغال بالسياسة فى صراحة تامة ، فقد أعلنوا أن : « أهداف الاسلام وغايته تشمل شئون الحياة كلها

---

(١) ريتشارد ب. ميتشيل : الاخوان المسلمون (ترجمة عبد السلام رضوان) مكتبة مدبولى ــ القاهرة ــ ١٩٧٧ ــ ص ٢٣٤ .

(٢) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ ــ مؤسسة روز اليوسف ــ القاهرة ١٩٧٦ ــ ص ١١٨ .

والاسلام لا يفرق بين الدين والدولة · والاخوان المسلمون حين يزاولون نشاطهم المتعدد الالوان ، ليس لهم الخيرة فيما ياخذون وما يدعون ، فاذا اشتغل الاخوان بسياسة مصر الداخلية والخارجية فيما يشتغلون فانما يشتغلون بأمر الاسلام ، وينزلون على حكم الدين » (١) · ورغم ذلك أصر جمال عبد الناصر على عدم تطبيق قانون الاحزاب على الجماعة ، باعتبار انها ليست حزبا سياسيا ،رغم معارضة محمد نجيب لذلك لأنه كان يرى ضرورة المساواة بين القوى السياسية أمام القانون (٢) ، وكان ما يهدف اليه جمال عبد الناصر من وراء ذلك هو ابعاد الاخوان المسلمين عن مجال السياسة والاكتفاء بممارسة نشاطهم على أساس دينى بحت (٣) ·

وعندما قررت قيادة الثورة الغاء الاحزاب نهائيا فى منتصف شهر يناير عام ١٩٥٤ ، كانت جماعة الاخوان المسلمين هى القوة السياسية الوحيدة التى أيدت هذا الاجراء ، بينما عارضته كافة القوى والاتجاهات السياسية فى مصر معارضة شديدة واتخذت موقفا مناوئا من الثورة بسبب هذا الاجراء · بل أن البعض فى قواعد الضباط الاحرار داخل الجيش أغضبهم هذا الاجراء كما أغضبهم انفراد مجلس القيادة بالسلطة ، واجراء القبض على عدد من ضباط المدفعية فى ١٥ يناير ١٩٥٣ بدعوى تدبير مؤامرة لاغتيال قادة الثورة (٤) · فى ذلك الوقت شعر الاخوان بأن الفرصة

---

(١) الاهرام : ٩ اكتوبر ١٩٥٢ ·

(٢) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (مذكرات) ـ مصدر سابق ـ ص ٥٤ ·

(٣) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مصر والعسكريون) مصدر سابق ـ ص ١٢٣ ·

(٤) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مصر والعسكريون) مصدر سابق ـ ص ٣١١ ·

سانحة أمامهم للتدخل في شئون الحكم ، أو لفرض نظريتهم فى الحكم بعد أن أصبح مجلس الثورة فى الساحة السياسية مجردا من أى تأييد . فطلب الاخوان من جمال عبد الناصر « تكوين لجنة من هيئة الاخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها » (١) وهذا ما اعتبره جمال عبد الناصر وصاية تحاول جماعة الاخوان المسلمين فرضها على الثورة للمرة الثانية . وسبق له أن رفضها من قبل عندما فاتحه الاخوان فى هذا الامر عند مناقشتهم معه حول مشروع قانون الاصلاح الزراعى (٢) .

وبشكل عام . فقد حفل عام ١٩٥٣ بتطورات هامة فى مجال الخلاف بين الاخوان المسلمين وقيادة الثورة ، كان ابرزها :

أولا : انشاء الثورة لتنظيم « هيئة التحرير »عقب حل الأحزاب فى ١٤ يناير ١٩٥٣ . وهو التنظيم الذى اعتبرته جماعة الاخوان المسلمين تحديا واضحا لدورها ، وقوة شعبية يمكن أن تعتمد عليها الثورة (٣) ، وكان ذلك هو الدافع الذى حفز المرشد العام للاخوان الى مقابلة جمال عبد الناصر ليعرب له عن عدم موافقته على تكوين « هيئة التحرير » مادامت جماعة الاخوان قائمة (٤) .

ثانيا : الاتصالات التى جرت بين الانجليز وممثلى جماعة الاخوان

---

(١) الاهرام : ١٥ يناير ١٩٥٤ ـ نص بيان حل جماعة الإخوان المسلمين .

(٢) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ ـ مصدر سابق ـ ص ١٢٦ .

(٣) ريتشارد ب. ميتشيل : الاخوان المسلمون ـ مصدر سابق ـ ص ٢٣٨ .

(٤) الاهرام : ١٥ يناير ١٩٥٤ ـ بيان حل جماعة الاخوان .

المسلمين (١) فى الوقت الذى كانت تدور فيه المفاوضات بين الانجليز وقيادة الثورة ، حيث التقى المستشار الشرقى للسفارة البريطانية « ايفانز » مع صالح أبو رقيق فى منزل أحد أعضاء الجماعة وبموافقة الهضيبى على ذلك ، ثم تكرر هذا اللقاء مع الهضيبى نفسه بعد ذلك • بغض النظر عما اذا كان أحد من أعضاء مجلس القيادة قد أحيط علما بهذه اللقاءات قبل أن تتم ، أو لم يحدث ذلك – وهذا ما اختلفت حوله الآراء خلافا بينا حتى الآن (٢) – فالمهم أن قيادة الثورة رأت فى مثل هذا الاتصال خطرا حقيقيا عليها فى وقت كانت فيه كل القوى السياسية تقف ضدها (٣) •

ثالثا : ازدياد نفوذ الاخوان المسلمين ونشاطهم على المستويين الشعبى والعسكرى ، هذا النشاط الذى تمثل فى ازدياد عدد شعبهم على مستوى الجمهورية وحضورهم القوى الفعال بين الجماهير ، فقد بلغ عدد هذه الشعب فى ذلك الوقت حوالى ١٥٠٠ شعبة وكان فى القاهرة وحدها

---

(١) تم هذا الاتصال فى الوقت الذى ابدى فيه الطرف المصرى تشددا اثناء المفاوضات التى دارت بشأن الجلاء بين قيادة الثورة والانجليز ، وكان الهدف منه محاولة الانجليز الوصول مع الاخوان المسلمين الى ما عجزوا عن الوصول اليه مع الثورة • وما قبله الاخوان خلال هذه الاتصالات واللقاءات مع الانجليز لم يتجاوز من ناحية الجوهر ما قبله عبد الناصر وزملاؤه فى اتفاقية الجلاء • (عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ – مصدر سابق – ص ٣٥) •

(٢) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ – مصدر سابق – ص ١٣٠ •

(٣) محكمة الشعب : الضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب – الجزء الثالث – ص ٥٨٩ •

٧٠ شعبة ، وبلغ عدد الأعضاء المسجلين رسميا أكثر من مليون شخص (١) وقدأقلق هذا النشـــاط قادة الثورة خاصـة وأن أفراد الجمـــاعة يواجهون قـادة الثـورة فى المناسبات العامة بترديد شعار « الله أكبر ولله الحمد » فى مواجهة الشعار الذى كانت تردده هيئة التحرير فى مثل هذه المناســـبات ، وهو « الله أكبر والعزة لمصر » (٢) •
أما على المستوى العسكرى ، فقـــد كان « الجهـاز السرى » لجماعة الاخوان يعمل بنشاط واسـع فى تجنيـد عدد من ضباط الجيش والبوليس ، كما يعمل بين المدنيين الى حد جعل جمـال عبد النـاصر يطلب رســميا حل مثل هذا الجهاز (٣) •

رابعا : الانقســام الداخـلى فى صـفوف قادة الاخوان ، وانحيـاز عبد الناصر وتأييده لجناح يتزعمه عبد الرحمن الســـندى رئيس الجهاز السرى ، ضد جناح يتزعمه الهضيبى • وقد ظهر الخلاف فى صفوف جماعة الاخوان المســـلمين حول أمرين هما : التعـاون مع حركة الجيش ؛ وبقـاء الجهـاز السرى للجماعة (٤) •

خامسا : التأييد المتزايد من جانب جمـاعة الاخوان لمحمـد نجيب ومحاولات الاتصـال به للتحـــالف معه ضـد جمـــال

---

(١) محمد شوقى زكى : الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى ــ مصدر سابق ــ ص ٣٣ •

(٢) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مصر والعسكريون) مصـــدر سابق ــ ص ٣٠١ •

(٣) محكمة الشعب : مصدر سابق ــ ج ٢ ــ ص ١٠٩١ •

(٤) ريتشارد ب. ميتشيل : الاخوان المسلمون ــ مصدر سابق ص ٢٦٠ ، ٢٦١ •

عبد الناصر . وهى المحاولات التى لم تسفر الا عن لقاء ممثلى الاخوان بمدير مكتب محمد نجيب فى شهر ديسمبر ١٩٥٣ (١) .

ثم تصاعدت الامور الى ذروتها فى الايام الأولى من شهر يناير عام ١٩٥٤ ، عندما قام « حسن العشماوى » أحد قادة التنظيم بزيارة الوزير المفوض البريطانى (٢) ثم تفجر الموقف فى ساحة الجامعة بعد ذلك بيومين عند الاحتفال بذكرى شهداء معركة القناة ، وحضور الطلبة الاخوان ومعهم الارهابى الايرانى « نواب صفوى » زعيم جماعة « فدائيان اسلام » ، ليقع الصدام المسلح بينهم وبين الطلبة من تنظيم « هيئة التحرير » . وهو الصدام الذى استخدم الطلبة الاخوان فيه أسلحة نارية (٣) .

وأمام ذلك وجد مجلس الثورة أنه يواجه موقفا حرجا لابد من معالجته بالحزم ، خشية أن تفلت الامور من قبضة الضباط ، خاصة وان الخلاف بين أعضاء المجلس من ناحية ومحمد نجيب من ناحية أخرى كان قد تطور تطورات خطيرة على نحو ما سوف يأتى تفصيله فيما بعد . فأصدر مجلس القيادة قراره بحل جماعة الاخوان فى ١٤ يناير ١٩٥٤ .

ورغم أن البيان الذى صدر عن مجلس قيادة الثورة فى هذا الشأن كان عنيفا ، ونسب الى الاخوان المسلمين وقياداتهم اتهامات خطيرة مثل « الاتصال بجهات أجنبية وتشكيل أجهزة سرية » (٤)

---

(١) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (مذكرات) مصدر سابق - ص ١٣٧ .

(٢) الاهرام : ١٥ يناير ١٩٥٤ - بيان حل جماعة الاخوان المسلمين .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - مصدر سابق - ص ١٠٥

(٤) الاهرام : ١٥ يناير ١٩٥٤ - بيان حل جماعة الاخوان .

ورغم حملة الاعتقالات التى أعقبت حل التنظيم ، فقد اكتشف الطرفان أن وقوع الصدام كان مبكرا وفى وقت غير مناسب للطرفين (١) ، فبدأ الافراج عن عدد من المعتقلين ، وحرص جمال عبد الناصر على زيارة قبر حسن البنا فى الذكرى الثانية لاستشهاده يوم ١٢ فبراير ١٩٥٤ ومعه صلاح سالم وأحمد حسن الباقورى (٢) ، وخلق ذلك احساسا بأن مجلس قيادة الثورة كان يستهدف اعادة تشكيل الجماعة تحت قيادة أكثر تعاونا مع الثورة (٣) ، الا أن تطور الظروف السياسية بعد ذلك - خلال أزمة مارس ١٩٥٤ - أدى الى الاهتمام مرة أخرى بالاخوان المسلمين وتم الافراج عن المعتقلين منهم ومن بينهم الهضيبى الذى التقى به جمال عبد الناصر فى منزله ، واتفقا على ضرورة تشكيل لجنة اتصال الحكومة للتفاوض بشأن نقط الخلاف المعلقة (٤) ، الا أنه وبعد انتهاء الأزمة اكتشف الاخوان أن قيادة الثورة تخلت عن عهدها لهم (٥) فبدأ الهضيبى يتخلى عن القيادة وسافر للخارج تاركا الفرصة لمنافسه عبد الرحمن البنا المعروف بتأييده لعبد الناصر ، وفى ذلك الوقت بدأت حرب الاخوان على قيادة الثورة فى شكل منشورات تتهم هذه القيادة بالتهاون فى المسألة الوطنية وبأنها وقعت اتفاقا سريا مع اسرائيل ، وأنها عملت على

---

(١) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - مصدر سابق - ص ٣٠٤ .

(٢) الجمهورية : ١٣ فبراير ١٩٥٤

(٣) ريتشارد ب. ميتشيل : الاخوان المسلمون - مصدر سابق - ص ٢٦٤ .

(٤) المصرى ٣٠ مارس ١٩٥٤ .

(٥) كان الاتفاق بين عبد الناصر والهضيبى اثناء ازمة مارس ١٩٥٤ على اعادة المعتقلين من الاخوان الى اعمالهم والسماح للجماعة بممارسة نشاطها واصدار بيان من قيادة الثورة يشرح اسباب حل الجماعة - ريتشارد ب. ميتشيل : الاخوان المسلمون - مصدر سابق - ص ٢٧٠ ، ٢٧٦ .

تغلغل النفوذ الامريكى داخل مصر (١) ، ثم اشتدت هذه الحملات وازدادت ضراوتها ضد قيادة الثورة وداخل مصر وخارجها بعد التوصل الى أسس الاتفاق بين مصر وبريطانيا فى يوليو ١٩٥٤ كانت الحملة فى الداخل تتم من خلال منشورات الجماعة ، وفى الخارج من خلال منشورات وتصريحات فى الصحف بواسطة عدد من اعضاء الاخوان الذين فروا الى سوريا وبعض البلاد العربية ، واضطرت قيادة الثورة الى اسقاط الجنسية المصرية عنهم وهم « سعيد رمضان وعبد الحكيم عابدين وسعد الدين الوليلى ومحمد نجيب جوفيل وكامل اسماعيل الشريف (وجميعهم من الاخوان) ومحمود أبو الفتح من الوفديين (٢) .

واذا كانت هذه الفترة قد شهدت عدة صدامات بين البوليس وبين أفراد الجماعة بعد تحرشات متبادلة فى المساجد والاماكن العامة (٣) فقد بلغت المأساة ذروتها عندما اتهم الاخوان المسلمون بتدبير اغتيال جمال عبد الناصر بعد توقيعه اتفاقية الجلاء فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ ، وفشلت محاولتهم عندما قام بتنفيذها أحد العمال من أعضاء الجماعة ، وهو « محمود عبد اللطيف » يوم ٢٦ أكتوبر عام ١٩٥٤ . لتبدأ صفحة جديدة من المطاردة العنيفة لهذه الجماعة وتبدأ سلسلة من المحاكمات فى كل مرة تكتشف فيها السلطة تنظيما من تنظيمات الاخوان المسلمين .

أما موقف الصحافة « صحافة الثورة » من هذه الاحداث كلها فقد اختلف اختلافا واضحا وفق فترات زمنية محددة ، يمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل هى :

---

(١) نفس المصدر : ص ٢٧٨ .

(٢) الجمهورية : ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤ .

(٣) الجمهورية : ٢٨ اغسطس ١٩٥٤ و ١١ اكتوبر ١٩٥٤ .

ـ المرحلة الاولى هى التى سبقت اعلان حل جماعة الاخوان

ـ المرحلة الثانية وهى التى تبدأ من اعلان حل الجماعة الى فترة الهدنة التى فرضتها أزمة مارس ١٩٥٤ ٠

ـ المرحلة الثالثة هى التى أعقبت انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ وبدأت مع بدء المفاوضات المصرية البريطانيه ، الى محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ ٠

فى المرحلة الأولى (التى سبقت اعلان حل الجماعة) ، وهى المرحلة التى شهدت « سياسيا » محاولات فرض الوصاية على الثورة ، والنشاط الزائد للاخوان فى المجالين المدنى والعسكرى ومحاولات استقطاب محمد نجيب الى جانبهم ضد جمال عبد الناصر ، والاتصالات بين الاخوان والانجليز ، لانجد متابعة كاملة من جانب صحافة الثورة لكل أوجه الخلاف هذه التى وقعت بين الثورة وتنظيم الاخوان المسلمين منذ قيام الثورة ٠ وتلك مسألة طبيعية فى ذلك الحين ، لانه لم يكن موجودا من صحافة الثورة فى تلك الفترة غير مجلة التحرير التى كانت تصدر نصف شهرية فى ذلك الوقت ، بينما جريدة الجمهورية صدرت فى نهاية عام ١٩٥٣ « ٧ ديسمبر ١٩٥٣ » ٠

وكان أول ما ركزت عليه « الجمهورية » عند صدورها فيما يتعلق بالموقف من جماعة الاخوان ، وهو الحرص على وضع حد فاصل بين تنظيم الضباط الاحرار وجماعة الاخوان ، والتأكيد على أن العلاقة بين الضباط وجماعة الاخوان لم تكن علاقة «تنظيمية» بمعنى تبعية تنظيم الاحرار الى الاخوان المسلمين ، بل كانت علاقة « تعاون » فى اطار العمل الوطنى ، وان الاتصالات لهذا الغرض تمت مع حسن البنا شخصيا وليست مع جماعة الاخوان كتنظيم ٠

ولا شك أن هذه المعانى ، التى ركز أنور السادات على

توضيحها فى سلسلة مقالات بعنوان « صفحات مجهولة من كتـــاب الثورة » ونشرها فى ذلك الوقت ، انما كان يعنى بها الرد عـــلى مزاعم الاخوان عن الثورة ، ومحاولاتهم احتواءها فنجده يقول فى أول مقال نشره فى أول عدد صدر من جـــريدة الجمهــــورية : « وانطلقت أول اشاعة تطوف بالناس تقول أن هذه الثــورة ثورة اخوانية يقودها ويوجهها من وراء ستار الاخوان المسلمون • وكانت هذه الاشاعة تطوف وبين يديها دليل يؤكد صدقها ، فقد كان أول اجراء اتخذته الثورة كجزء من برنامجها الضخم فى ازالة آثار الماضى البغيض ومحاسبة المسئولين عنه بالحق والعدل . هو الامر الــذى صدر باعادة التحقيق فى قضية مقتل المرحوم حسن البنا مرشـــد الاخوان المسلمين » (١)

ثم نجد أنور السادات فى الحلقات التالية من هذه السلسلة « صفحات مجهولة من كتاب الثورة » يروى علاقته الشخصية بحسن البنا ، وكيف التقى به ، وكيف رفض الموافقة على الانضـــمام الى جماعة الاخوان المسلمين عندما فاتحه حسن البنا فى ذلك ، بـــل وعدم امكانية ضم الضباط الاحرار أيضا • فيقول السادات « وكان واضحا فى حديثه أنه يريد أن يعرض على الانضمام الى جمـــاعة الاخوان المسلمين ، انا واخوانى فى تشكيلنا حتى تتوحد جهـــودنا العسكرية والشعبية فى هذه المعركة ، وكنت أنا مستعدا للاجابة على هذا الطلب اذا وجهه الى ، فلما رأيته يكتفى بالتلميح أوضـحت له من جانبى أيضا ، أنه ليس من وسائلنا أبدا أن ندخل كجماعة ولا كأفراد فى أى تشكيل خارج نطاق الجيش » (٢)

ثم يقول السادات فى مقال ثالث « اذا قلت الاتصال بالاخوان المسلمين فانما اعنى الاتصال بالمرحوم حسن البنا نفسه . فقد كان

---

(١) الجمهورية : ٧ ديسمبر ١٩٥٣ •

(٢) الجمهورية : ٢١ ديسمبر ١٩٥٣ •

كما قلت من قبل احرص ما يكون على ان يظل ما بيننا وبينه سرا خافيا على الجميع» (١)

والى جانب مقالات انور السادات التى حرص فيها على توضيح علاقة الاخوان المسلمين بتنظيم الاحرار ، فى فترة من الوقت نجد اهتماما واضحا من « الجمهورية » بنشر اخبار الخلافات والانقسامات التى كانت تجرى فى ذلك الوقت داخل صفوف الجماعة ، مستهدفة بذلك مساندة الجناح المضاد للهضيبى من جانب ، وتشويه قيادات الاخوان المتشددة فى موقفها تجاه الثورة من جانب آخر . ولأن طبيعة المرحلة آنذاك لم تكن تتحمل الصدام العلنى « نجد ان تعميق الخلاف داخل صفوف الاخوان وتشويه قياداتهم المتشددة لم يتم من خلال مقالات رأى لكتاب أو لمسئولين ، بل عرضت فى شكل أخبار تتسم فى ظاهرها بالموضوعية . فنجد الجريدة تنشر تقريرا عن اجتماع اللجنة التأسيسية للاخوان تحت عناوين بارزة مثيرة تقول :

« اجتماع صاخب للهيئة التأسيسية »

« المرشد يتهم عشماوى بالطمع فى منصبه ، وعشماوى يتهم المرشد بالاستبداد » .

« موافقة الهيئة على قرارات الفصل بأغلبية » (٢)

ونجد فى اليوم التالى متابعة لهذه القضية ، وتنشر ايضا تحت عناوين مثيرة مثل :

« تطورات خطيرة فى الموقف داخل الاخوان »

« العشماوى يأمر انصاره بالتزام اماكنهم فى الشعب والهضيبى يعقد اجتماعين طويلين بالمركز العام » (٣) .

(١) الجمهورية : ٢٤ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٢) الجمهورية : ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٣) الجمهورية : ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ .

ثم نلمس تطورا جديدا في موقف هذه الصحف ، يظهر واضحا قبل اعلان حل الجماعة مباشرة ، وهو الايحاء تلميحا لا تصريحات بأن هناك الذين يستغلون الدين لأغراض ذاتية وشخصية ويرتدون ثياب الدين بينما يسلكون سلوكا مشينا في حق الناس والوطن ، فيقول السادات « شعب مصر مؤمن متدين ، ولكن الايمان شيء ، ومحاولة استغلال هذه الحقيقة العميقة في الشعب ، استغلالا يحولها عن الغاية السامية منهاتحويلا كاملا ٠٠ شيء آخر » (١) ثم يكرر الكتابة حول نفس الموضوع باستفاضة أكثر فيقول « أن الدين ملك للجميع ، لأنه هكذا اراده الديان ، وكيف بالناس يدعون غير هذه الدعوى ، وهي أصل من أصول الأديان ، وكيف بالناس يريدون عرض الدنيا عن طريق الادعاء بالدين ، وعن طريق فرض قوامتهم بدعوى الله ، على عباد الله اتجارا صارخا لايجوز فيهالمتاجرة « ثم يقول »والدين يدعونا لكي نتعاون في السراء والضراء ،وخاصة اذا كان يعيش فيما بيننا عدو مشترك لئيم لا ضمير له ، لا أن يتعاون بعضنا على بعض ، أو نستعين باللئيم الغريب على الاخ ابن الدم وابن الوطن الحبيب (٢)٠

ومن الواضح أن السادات يشير من طرفخفي في هذا المقال الى الاتصال الذى تم بين الاخوان المسلمين والانجليز في ذلك الوقت وذلك لأن طابع المرحلة كان لا يحتمل الا الصراع المكتوم والذى انفجر عقب ذلك مباشرة ، لتبدأ مرحلةجديدة ٠ ويبدأ موقف جديد في الظهور في الصحافة ٠

في المرحلة الثانية (التى اعقبت اعلان حل الجماعة) انفجر الصراع علانية ٠ لكنه وقف عند حدود معينة لم يتجاوزها ٠ فالبرغم من أن البيان الذى صدر عن حل الجماعة جاء متضمنا كل

---

(١) الجمهورية : ٩ يناير ١٩٥٤ ٠

(٢) الجمهورية : ١٥ يناير ١٩٥٤ ٠

الوقائع التى نسبتها قيادة الثورة الى الاخوان منذ قيام الثورة (١) الا أن مانشيتات « الجمهورية » انصبت جميعها على « الهضيبى » وحده • « المرشد يعمل على قلب نظام الحكم ويكون منظمات سرية فى الجيش والبوليس والجامعات وبين العمال ـ اعتراف الهضيبى بالاتصال بالانجليز ـ المرشد العام يسخر الدعوة لمطامعه الشخصية ويدبر انقلابا باسم الدين ـ واسطة الاتصال بين المرشد والانجليز يدلى باعترافات خطيرة أمس ـ المرشد وبطانته يفاوضون الانجليز من خلف ظهر الثورة » (٢)

على هذا النحو تماما تحدد موقف الصحافة فى هذه المرحلة • أى تركيز الهجوم على الهضيبى ومجموعة من الاخوان ، وليس على كل جماعة الاخوان وسارعت « الجمهورية » الى الاعلان عن ذلك فى مقال افتتاحى بعد يوم واحد من حل الجماعة ، وأشار المقال الى أن سبعة من أعضاء الهيئة التأسيسية للاخوان مطلقو السراح ، وأنه تم الافراج عن ستة وخمسين من المعتقلين « اذن فلم تكن جماعة الاخوان المسلمين هى هدف الحركة الاخيرة ، ولم تكن الحركة لمهاجمة الاخوان أو الرغبة فى حلهم والتخلص منهم ، وانما كانت لمؤاخذة قوم أجرموا فى حق الوطن ، وبسطوا أيديهم لاعدائه من وراء الظهور وحاولوا باسم الجماعة التى يتزعمونها أن يصلوا الى مآربهم فى السلطان على حساب الوطن واستقلاله » وكذلك يقول أنور السادات » ان جماعة الاخوان المسلمين جماعة سامية الاهداف نبيلة الاغراض ، ولكنها ـ ككل هيئة أو جماعة ـ تضم بين صفوفها بعض من تنطوى نفوسهم على مرض ، وليس عجيبا أن يظهر أمثال هؤلاء فى مثل هذه الجماعة الصالحة ، فقد ابتلى بمثلهم الاسلام فى مستهل دعوته « ثم يقول السادات انهم حلوا الجماعة « لا لحماية أنفسنا •• بل لحماية الدعوة النبيلة والقصد الكريم (٣)

---

(١) نفس المصدر •

(٢) الجمهورية : ١٧ يناير ١٩٥٤ ـ مقال افتتاحى « فى سبيل الوطن » •

(٣) التحرير : ١٩ يناير ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « نحن والاخوان المسلمون » •

ومضى الهجوم على الهضيبى فى خطوط متعددة • فجاء فى المقالات التى نشرت أنه المسئول عن المقابلات التى تمت مع الانجليز ، دون أن يعرف بها مكتب الارشاد ، وهو الذى أطلق الشائعات على الثورة ونسب اليها ما لا علاقة لها به (١) ، والهضيبى هو الذى التقى بالملك فاروق واقترح على الاخوان « أن يذهبوا جميعا لقيد اسمائهم فى سجل التشريفات » ، والهضيبى هو الذى أراد فرض الوصايه على الثورة ، والهضيبى لم يكن يعمل من أجل دعوة الاخوان (٢) بل ـ كما قالت مجلة التحرير ـ لم يكن عضوا فى هيئة الاخوان « ولكن عين مرشدا ترضية للقضاة بعد مقتل الخازندار » ولم يكن مستشارا للمرحوم حسن البنا ، وكذلك فانه هو الذى اصدر بيانا فى سبتمبر ١٩٥٢ « عارض فيه تحديد الملكية ، ما دام للفقير نصيب فى مال الغنى ، وأن المال يجب أن يصرف فى الطاعات ، ثم عاد فتناقش مع نفسه وأرسل مذكرة للمسئولين يطالب فيها برفع الحد الاقصى لتحديد الملكية من ٢٠٠ الى ٥٠٠ فدان » (٣) •

هكذا ركزت الكتابات التى ظهرت فى صحف الثورة على ان الهضيبى هو الذى ارتكب كل هذه الأخطاء و « حاشيته » أما بقية أعضاء الجماعة فلا مسئولية عليهم فيما وقع • فعندما يسأل « أحد القراء » ـ أنور السادات عن شعوره نحو « مبادىء الجماعة وشهيدها حسن البنا » ـ يرد عليه السادات مضمنا رده أن « ما نادى به الشهيد حسن البنا قد انحرف به الاستاذ الهضيبى

---

(١) التحرير : ٢٦ يناير ١٩٥٤ ـ مقال بدون توقيع « اضواء جديدة على قصة الاخوان المسلمين » •

(٢) نفس المصدر •

(٣) التحرير : ٩ فبراير ١٩٥٤ ـ مقال بدون توقيع بعنوان « الهضيبى لم يكن عضوا فى جماعة الاخوان » •

وحاشيته » (١) وعندما يعبر أحد شباب الاخوان لأنور السادات عن صدمته عندما اكتشف أن هناك اتصالا تم مع الانجليز يقول له السادات « أنت لم تتصل تطعا بالانجليز ، ومثلك في سائر الصفوف التى تسمع وتطيع لم يتصلوا ، ولكن قيادتكم اتصلت » (٢)

الفصل بين المرشد والجماعة على هذا النحو ، والاصرار على تبرئه الجماعه من كل الأخطاء التى وقعت ، سببه ان عبد الناصر كان يأمل ـ كما سبق القول ـ الاطاحة بقيادة الاخوان التى كانت قائمة ، وايجاد زعامة اكثر انقيادا وتاييدا للثورة · ولعل ذلك ايضا هو الذى جعل صحافة الثورة حريصة على تاكيد احترام الثورة للدين والتزامها بتعاليمه فى كل ما تقوم به من اجراءات وحريصة أيضا على مواجهة الحملة الموجهة ضد قيادة الثورة واتهام الاخوان لهم بانهم « تنكروا للدين » ·· فنجد الدكتور محمد مندور يتناول فى كتاباته هذا الموضوع فيقول : « المصريون يتساءلون جميعا : فيم اساءت الثورة الى الدين الاسلامى ، وهى التى حررت الشعب من ذل استعباد الملوك ومن عنت الاقطاعيين وفساد الحاكمين ، وناصرت الضعفاء والمحرومين ، وكل هذا من صميم الدين ، بل هو لب الدين وروحه العميقة » (٣)

ويكتب أنور السادات عن نفس الموضوع قائلا : « يستطيع أى حاقد فى هذه البلاد ، أن يرمى قادة الثورة بأية تهمة يزين له الحقد أن يرميهم بها لكن تهمة واحدة لن يستطيع انسان ما بالغا

(١) التحرير : ٢٣ فبراير ١٩٥٤ ـ « من قراء التحرير الى رجال التحرير » واغلب الظن انها رسالة معدة خصيصا للاجابة عليها على هذا النحو ·

(٢) الجمهورية : ١٧ يناير ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « رأى » ·

(٣) التحرير : ١٩ يناير ١٩٥٤ ـ مقال « نحن والاخوان المسلمون والثورة »

ما بلغ من الحقد ، أو الجرأة أو القحة أن يلصقها بنا او يفتريها علينا تلك هى تهمة التنكر لديننا ، دين الاســـلام المتغلل فى دمائنا المتاصل فى أعماق نفوسنا وقلوبنا » (١) ٠

أما المرحلة الثالثة ، فقد ارتبطت أحداثها السياسية ارتباطا مباشرا بمفاوضات الجلاء التى جرت بين قيادة ثورة يوليو والانجليز والتى بدأت يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٤ورغم ان هذه المفاوضات تعثرت وتوقفت عدة مرات بسبب محاولات البريطانيين ربط مصر بمشروع « الدفاع المشــترك » (٢) واصرار المفـــاوض المصرى على رفض مناقشة هذا الموضوع كلية (٣) ، بل ورفض أن يكون هناك أى اتصال مباشر بين الحكومة البريطانية و « الفنيين » الذين يبقون فى القاعدة العسكرية بمنطقـــة القنـــاة (٤) ، الا أن الاخوان المسلمين أثاروا عاصفة شديدة ضد هذه المفاوضات وما يجرى فيها فجاء فى أحد منشوراتهم اتهام الحكومة بأنها تتفـاوض من أجل تجديد معـاهدة ١٩٣٦ ، وانها وقعت اتفـاقا سريا مع اسرائيل يشترط حياد اسرائيل فيما يتعلق بالمفاوضات الانجليزية المصرية مقابل الحياد المصرى فى أى نزاع عربى ــ اسرائيلى » (٥)

---

(١) التحرير : ١٩ يناير ١٩٥٤ ــ مقال « نحن والاخوان المسلمون والثورة »

(٢) محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة الســويس (١٨٥٤ ــ ١٩٥١) ــ مطابع رمسيس ــ الاسكندرية ــ ١٩٥٢ ــ ص ١٨٨ ٠

(٣) ارسكين تشيلدرز : الطريق الى السويس ــ تعريب خيرى حماد ــ الدار ص ١١٣ ٠

[illegible] المصريه (١٨٨٢ ــ ١٩٥٤) ــ وثائق المفاوضـــــات المصرية البريطانيه ــ اصدرتها الحكومة المصرية ــ المطبعة الاميرية ــ القــاهرة ١٩٥٤ ــ ص ٧٠٨ ٠

(٥) ريتشارد ب٠ ميتشيل : الاخوان المسلمون ــ مصدر سابق ــ ص ٢٧٨ ٠

وفى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ، عندما أعلن عن توقيع الاتفاق بالاحرف الاولى « أى الاتفاق على الخطوط الرئيسيه فى اتفاقية الجلاء » ،زادت حدة الهجوم من الاخوان المسلمين على المعاهدة وعلى الذين وقعوها ، فأدلى الهضيبى ـ الذى كان خارج مصر فى ذلك الوقت ـ برأيه فى الاتفاقية الى مجلة « الهدف البيروتية » ، قائلا أنها كفلت الاستمرار الدائم لمعاهدة ١٩٣٦ ، وأن مثل هذه المعاهدة التى بين مصر وحكومة أجنبية ، كان ينبغى أن تعرض على برلمان « منتخب بارادة حرة » (١) • وترددت تصريحات الهضيبى ووجهة نظره هذه فى خطاب بعث به مكتب الارشاد الى جمال عبد الناصر تضمن نقدا كاملا لكافة بنود الاتفاق ، وأكد على حق الاخوان المسلمين فى اعلان رأيهم حوله (٢) • وعاد الهضيبى الى مصر فى نهاية شهر أغسطس ، ليقع الصدام المسلح بين الاخوان المسلمين والبوليس فى أماكن متعددة ، ويختفى الهضيبى فترة طويلة عقب هذا الصدام ، وتظل الأحداث تزداد توترا • الى أن تقع محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤

كانت صحف الثورة القائمة فى ذلك الحين هى جريدة « الجمهورية » ومجلتا « التحرير » و « الثورة » الاسبوعيتان ، وقد تمثلت مواجهتها لهذه الأحداث فى أسلوبين •

الأسلوب الأول : كان الاهتمام بشرح وتفسير بنود الاتفاقية والتركيز على الفارق بينها وبين معاهدة ١٩٣٦ • وتشدد المفاوض المصرى خلال المفاوضات واختيار أسلوب الكفاح المسلح كبديل حتى لهذه المفاوضات فى حالة فشلها، والتأكيد على أن «المفاوضات» عموما أسلوب سياسى أخذت به دول العالم جميعها • (وذلك لمواجهة حملة الاشاعات والمنشورات التى أطلقها الاخوان

---

(١) نفس المصدر ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ •

(٢) نفس المصدر ص ٢٨٠ •

المسلمون ضد المفاوضات والاتفاق) فنجد طه حسين يكتب معبرا عن هذا الاتجاه فيقول أن الثورة بعد أن توصلت الى الحل المناسب لمشكلة السـودان « التفتت الى المشـكلة الخاصة بها بينهـا وبين الانجليز ، فاشتدت حين كانت الشدة واجبة ، ورفقت حين كان الرفق نافعا ، ورفضت كل مالا يلائم الكرامة ولا يحقق العـزة • وأبت اباء المستـيئس ، وقبلت قبـول الامل ، وانتهت آخر الامر الى النهج الكريم فى هذه الايام الاخيرة فضمنت الجلاء فى غير مغامرة ولا مقامرة بالمستقبل » (١)

ويكتب انور السادات عن عدد من الاتفاقيات التى جرت بـين دول أخرى فى ظروف مشابهة لظروف مصر ، مقارنا بينها وبـــين الاتفاقيه التى توصلت اليها مصر ، موضحا أنها تعد انجازا كبـيرا • فيقول أنه بموجب اتفاقية « مونتباين » المشهورة التى ســـبقتها مباحثات ومفاوضات تم جلاء الانجليز عن الهند ، وقسـمت الى هندوستان وباكستان مع انضمامهما الى الكومنولث • وأظن أن أحدا لايستطيع أن ينكر ماضى نهرو وكفاحه فى السجون والمعتقلات وفهمه لقضية بلاده وحريتها وكرامتها • ومع ذلك فانه بالرغـــم من هذا التقسيم وهذه العضوية فى الكومنولث استطاعت الهند ان تجعل من استقلالها هذا حقيقة واقعة فى المحيط العــالمى ، فاين اتفاقية الجلاء التى اتممناها من اتفاقية مونتباين (٢) ، ثم يضرب السادات أمثلة أخرى مقارنة لعدة اتفاقيات ، ثم ينتهى الى القول ان احدا من أبناء هذه البلاد التى وقعت مثل هذه الاتفاقيات لم يتهـم القيادة السياسية فى بلاده بأنهم اخطأوا بالجـــلوس الى مائدة المباحثات للوصول الى اتفاق سلمى للمشكلة • ذلك لان قادة هـذه

(١) الجمهورية : ٦ اغسطس ١٩٥٤ – مقال بعنوان « اليوم الموعود » •

(٢) الجمهورية : ٢ اغسـطس ١٩٥٤ – مقال بعنوان « الثوار فى مصر وفى خارج مصر » •

الشعوب وأبناء هذه الشعوب يؤمنون عن وعى ان الكفاح المسلح وسيلة لا غاية ثم يقول السادات ان اتفاقية الجلاء التى ابرمتها الثورة لا تنص على اى حلف أو دفاع مشترك .

ولم يقتصر الامر على تحليل وتفسير اتفاقية الجلاء من خلال المقالات فقط ، بل تجاوز ذلك الى « الدعاية » و « الاعلام » عن هذه الاتفاقية وتصويرها على انها تعد انتصارا سياسيا كبيرا لمصر الى حد ان هناك اجماعا « على معارضة الاتفاق من صحف اليمين والوسط واليسار »فى بريطانيا (١) وهناك « فزع فى اسرائيل وترحيب فى فرنسا » و « اهتمام فى العالم كله (٢) .

ولجأت «الجمهورية» الى أسلوب أكثر مباشرة من هذا فى مجال شرح وتفسير اتفاقية الجلاء لمواجهة حرب الشائعات ، فبدأت اعتبارا من منتصف شهر اغسطس ١٩٥٤ فى تخصيص صفحه كامله للرد على أسئلة القراء حول هذه الاتفاقية وكان واضحا أنها اسئلة قد أعدت سلفا حول الموضوعات والمسائل التى تواترت عنها الشائعات فى موضوع الاتفاقية مثل : هل يعطى الاتفاق الانجليز حقا مطلقا فى العودة للقناة ؟ وكيف تكون عودة الانجليز للقناة ، فى حالة الهجوم على احدى الدول العربية .. و لماذا لم تنشر نصوص الاتفاق .. وماذا عن تسليح الجيش المصرى وفقا لهذه الاتفاقية .. وما هى الأعباء المالية التى تتحملها مصر عند استلام القاعدة ؟ (٣) .

---

(١) الجمهورية : اول اغسطس ١٩٥٤ - مقال افتتاحى بعنوان « ماذا يقولون فى انجلترا »

(٢) الجمهورية : ١٣ اغسطس ١٩٥٤ ، وقد خصصت صفحة كاملة لهذا الغرض .

(٣) الجمهورية : ١٥ ، ٣٠ اغسطس ١٩٥٤ .

أما **الأسلوب الثاني** : الذى أخذت به صحافة الثورة فى مواجهة ألاخوان المسلمين ، فقد كان الهجوم العنيف والمكثف ضدهم وبكافة الادوات والفنون الصحفية • وقد بدا هذا الهجوم على شكل « تحذير » و « تنبيه » للشعب ، حتى لا يقع تحت « التاثير المضلل » لجماعة الاخوان • فيكتب أنور السادات مخاطبا الشعب قائلا : « أيها الشعب •• ياأهلى فى المدن والقرى وياأحبابى فى الكفور والنجوع • اذا جاءكم المنافقون وتجار السياسة ، ومن يتاجرون بالدين ليقولوا لكم اتبعونا فقولوا لهم أن الله قد هدانا من عنده ، وأضاء لنا الطريق ،وبعث لنا بآيات بينات لايجحدها الا أنتم يامعشر المضللين » (١) ، ثم ما لبث الهجوم أن أضحى عنيفا ومتواصلا • فالى جانب المقالات التى كتبها السادات فى الجمهورية يوميا وفى مجلة «التحرير» أسبوعيا والتى عاد من خلالها الىالهجوم على الهضيبى مرة أخرى ، وترديد نفس الاتهامات السابقة اليه « الاتصال بالانجليز والتعاون مع فاروق والانحراف بمبادىء الاسلام •• الخ » (٢) ظهرت مقالات أخرى رددت نفس الاتهامات للهضيبى • فكتب وحيد رمضان أن « مرشد الاخوان »

---

(١) الجمهورية : ٣٠ يوليو ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « رأى » •

(٢) ارجع الى مقالات السادات : الجمهورية ١٨ يوليو ١٩٥٤ مقال « باسم الشعب » ، ٣١ يوليو ١٩٥٤ « ومن الشعب » ، أول اغسطس ٥٤ « هذه الثورة بخيرها وشرها » ، ٢ اغسطس ٥٤ « الثوار فى مصر وخارج مصر » ، ٣ اغسطس ٥٤ « جلاء بغير دماء » ، ٢٨ اغسطس ٥٤ « عودة الى الاتفاقات السرية » ، ٦ سبتمبر ٥٤ « رجل وموقفان » ، ٩ سبتمبر ٥٤ « قلت لنائب المرشد العام » ، ١١ سبتمبر ٥٤ « خطاب من المخبأ » ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ سبتمبر ١٩٥٤ « سلسلة مقالات الشعب والاخوان » ، ٢١ سبتمبر ١٩٥٤ « ••• والاسلام » • ومقالات أنور السادات فى مجلة التحرير : ٣١ـ٨ـ٥٤ « الله اكبر والايمان اقوى » ، ١٤ـ٩ـ٥٤ « الله معنا وليس مع الهضيبى » ، ١٩ ، ٢٦ـ١٠ـ٥٤ سلسلة مقالات بعنوان « ما لم ينشر من الاسرار » •

أعان الملك السابق على الجور والفجور » (١) وأنه « لم يستطع أن يقاوم قلبه فى رضاه عن فاروق وأن يقاوم بقلبه أى بعدم رضاه عن جوره ، وفجوره وهى أوهن وسيلة عينها لنا النبى ، واعتبر الركون اليها أضعف الايمان بالنسبة لمسلم فما بالك بمرشد وامام » (٢) ثم امتد الهجوم ليشمل الاخوان المسلمين جميعا ولا يقتصر على الهضيبى وحده ، فهم الذين « يدعون للفرقة والتفرقة » (٣)وهم الذين يعادون الثورة ويحرضون عليها (٤)وهم الذين لايدرون (٥) وهم المخادعون الذين «رأوا فى أحوال المسلمين وظروفهم — أو ربما رئى لهم — فرصة ذهبية للسيطرة على عقول المسلمين ، وتحويلهم — باسم الدين — وباساءة استغلال عاطفتهم المشبوهة وايمانهم الملتهب عن الطريق السوى الذى ينبغى أن يسيروا فيه ، الى حيث تتحقق أغراضهم هم أى أغراض المشعوذين المخادعين » (٦) . بل تجاوز الهجوم على الاخوان المسلمين هذه الحدود أيضا ، وظهرت بعض الاصوات التى تطالب بالقضاء

---

(١) الثورة : ٩ سبتمبر ١٩٥٤ — مقال بعنوان « ألد الخصوم » .

(٢) الثورة : ١٦ سبتمبر ١٩٥٤ — مقال « ألد الخصوم » .

(٣) الثورة : ٢٣ سبتمبر ١٩٥٤ — مقال لوحيد رمضان بعنوان «ألد الخصوم»

(٤) الثورة : ٧ اكتوبر ١٩٥٤ — مقال لوحيد رمضان بعنوان « الاتفاق الودى » .

(٥) الثورة : ٢١ اكتوبر ١٩٥٤ — مقال لوحيد رمضان « احرار فى بلادنا » .

(٦) التحرير : ٣١ اغسطس ١٩٥٤ — مقال لانور السادات بعنوان « الله اكبر والايمان اقوى » .

عليهم ، فتناشد « عميد الثورة » وبطلها « قائلة له أن يريح الاسلام والوطن من هذه الجماعة ، حسبة لوجه الله ، وأن احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك لانهم فى سبيل حلمهم ووهمهم مشوا بالوقيعة وسعوا بالوشاية واستخدموا أخس الوسائل (١)٠

ولكى تفرق الثورة بين « الاسلام » كدين ، والاخوان كجماعة سياسية ، ولكى تظهر اهتمامها بالدين ، كتب أنور السادات سلسلة مقالات حول قضايا الاسلام والمسلمين ، وكان المؤتمر الاسلامى أيضا قد انشىء لتأكيد الاتجاه نفسه (٢) ٠

ثم وقعت محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، ليصل الهجوم على الاخوان المسلمين الىالذروة ، وتشارك فيه أقلام ظلت بعيدة عن المشاركة فى هذه الحملة منذ أن بدأ الخلاف بين قيادة الثورة والاخوان يأخذ طريقه الى الصحف ، فكتب طه حسين مقالا بعنوان « فتنة » شن خلاله هجوما عنيفا على « المتآمرين » ثم قال « الحمد لله ان هذا الكيد الذى كيد قد رد في نحور كائديه ، فلم تلق مصر منه ظافرة مطمئنة الى أن الله يرعاها « لم يفكر اولئك المحمقون فى عاقبة ما حاولوا من الأمر لو تم لهم ما ارادوا ولم يقدروا انه الهول كل الهول والكارثة » ، « وانى لا أفكر فى الاعقاب التى كان يمكن أن تتم بهذا الوطن لو تم للمجرمين ما دبروا ، فلا أكاد أثبت للتفكير فيها ٠ فقد كان أيسر

---

(١) الجمهورية : ٢ اكتوبر ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « حكم الشرع فى جماعة الاخوان المسلمين » ٠

(٢) الجمهورية : ١٦ـ٩ـ٥٤ الى ٢٤ـ٩ـ٥٤ ـ سلسلة مقالات بعنوان « نحو بعث جديد » ٠

هذه الاعقـــاب الحرب الداخليـــة بين المواطنين ، كان أيسر هذه الاعقاب أن يثأر الكرام من المصريين لفتى مصر » (١)

وكذلك كتب الدكتـور محمد منـدور فأطلق على الاخـوان المسلمين اسم « حركة الارهاب » قائلا أنه « لم يكن لها ولا يمكن أن يكون لها هدف مشروع ، وانمـا هي حركة ضـالة وأن تكن لسوء الحظ شديدة الضرر على حياتنا العامة » (٢) ويدافع الدكتور مندور عن الثورة وموقفها من الاخوان فيقول « ان الثورة لم تحارب الدين ولم تقف ضد الاديان ، ولـكن الاخوان المسـلمين ضـللوا الكثير من الشباب » (٣) • ويصـل الدكتور مندور الى أبعـد من ذلك فيقول ان جماعة الاخوان «قبلت الاتفاق مع الانجليز على أسـاس التحالف لا فى حالة الحرب فحسب بل وفى حالة خطر الحرب أيضا مهما يكن مكان تلك الحرب أو ذلك الخطر وان يعود الانجليز فى كل هذه الحالات لا الى قاعدة القتال فحسب بل والى البلاد كلها من أقصاها الى أدناها » (٤) •

وفى هذا الاطار نفســه ظهرت عشرات المقالات الأخرى فى صحف الثورة (٥) الا أن الحملة ـ وقد بلغت ذروتها ـ فانها لم

---

(١) الجمهورية : ٣٠ اكتوبر ١٩٥٤ ـ مقال للدكتور طه حسين بعنوان «فتنة»

(٢) الثورة : ١٨ نوفمبر ١٩٥٤ ـ مقال للدكتور محمد مندور بعنوان « الثورة بين الحرية والارهاب » •

(٣) الثورة : ٤ نوفمبر ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « الثورة وجهازها السياسى »•

(٤) الثورة : ٢٥ نوفمبر ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « ألثورة بين النور والظلام »

(٥) مقالات لوحيد رمضان ـ الثورة : ٢٨ـ١٠ـ٥٤ بعنوان « تبت يداه » ، ١٨ـ١١ـ٥٤ بعنوان « آل عمران » ، ٤ـ١١ـ١٩٥٤ بعنوان « الاخوان المفلسون » ، ٢٥ـ١١ـ٥٤ بعنوان « خليفة الله » ، ٢ـ١٢ـ٥٤ بعنوان « اخوان الحرية ، ٩ـ١٢ـ٥٤ بعنوان « الهضيبى فى الميزان » •

تقتصر على المقالات وحدها . ونجد مجلة « التحرير » تخصص اعدادا بكاملها طوال عدة اسابيع للحملة على الاخوان المسلمين فتنشر تحقيقات وتقارير صحفية عن بعض الشخصيات من قادة الاخوان مثل يوسف طلعت الذى كان رئيس الجهاز السرى ، والذى نشرت صورته على غلاف المجلة مع عنوان مثير « قصة الارهابى يوسف طلعت » ثم جاء فى تفاصيل «القصة» أنه شخص ارهابى وغامض ومجنون (١) وفى نفس العدد موضوعات أخرى صيغت على هذا النحو مثل « الاخوان يعاتبون الهضيبى على هروبه واختفائه » و « الهضيبى يتهم صلاح سالم بالتحريض على قتله » و « مشروع الخمس سنوات لتولى الاخوان مقاليد الحكم » (٢) وكذلك صدرت الأعداد التى تلت ذلك متضمنة موضوعات وتحقيقات ورسومات ساخرة ضد جماعة الاخوان المسلمين (٣)

تشكلت محكمة « الشعب » بعد محاولة اغتيال جمال عبد الناصر ، واصدرت أحكامها على من أدانتهم من قادة وزعماء الاخوان المسلمين ، وكتبت جريدة « الجمهورية » يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٤ فى مقالها الافتتاحى « هكذا يسدل الستار على مؤامرة مروعة أراد مدبروها من الارهابيين أن يحكموا مصر بالحديد والنار » (٤) .

وبالفعل ، فقد أسدل الستار منذ هذا التاريخ على جماعة الاخوان المسلمين فى مصر لسنوات طويلة اعقبت هذا التاريخ .

---

(١) التحرير : ٩ نوفمبر ١٩٥٤ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) التحرير : ١٦ و ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤ .

(٤) الجمهورية : ٥ ديسمبر ١٩٥٤ ــ مقال بعنوان « نهاية » .

أما الملاحظات التي يمكن أن نسجلها بالنسبة لموقف صحافة الثورة من الاخوان المسلمين خلال تلك الفترة على النحو المتقدم فهى :

١ - أن موقف هذه الصحف - واكب - الموقف الرسمى من جماعة الاخوان تماما . بمعنى أن الانفجار لم يظهر على صفحات الصحف الا بعد أن وصل مرحلته الاخيرة . وكان هذا طبيعيا لان هذه الصحف كانت تمثل اتجاهات الهيئة الحاكمة أنذاك .

٢ - كان أنور السادات هو أكثر الكتاب الذين تصدوا للهجوم على جماعة الاخوان،وذلك يتوافق مع كونه عضوا فى مجلس قيادة الثورة وبالتالى فهو أقدر على التعبير عن وجهة النظر الرسمية قبل الكتاب الآخرين .

٣ - وقع الصدام بين الاخوان والثورة فى وقت كانت القيادة فيه مشغولة بقضية الجلاء والمفاوضات . وكذلك كان الكتاب والصحفيون ، الى حد أن الدكتور طه حسين والدكتور مندور وعددا آخر من الكتاب فى صحافة الثورة لم يساهموا فى المعركة الصحفية التى دارت بين الثورة فى صحافتها والاخوان المسلمين فى منشوراتهم . ولم يكتب الدكتور طه حسين والدكتور مندور الا بعد محاولة اغتيال جمال عبد الناصر .

٤ - استخدمت صحافة الثورة فى معركتها ضد الاخوان كافة الاساليب الصحفية ولم تقتصر على المقالات وحدها .

الفصل الثالث

الموقف من الشيوعيين

قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بأكثر من ثلاثين عاما كان في مصر حزب شيوعي حيث تأسس أول حزب شيوعي عام ١٩٢١ وكان سكرتيره العام محمود حسني العرابي . واذا كان هذا الحزب قد توقف نشاطه بعد صدور دستور ٢٣ الذى نص على عدم قيام أحزاب تتبنى فكرة الصراع الطبقي ، فان الافكار الشيوعية وجدت طريقها الى أوساط المثقفين بعد اعتراف حكومة الوفد بحكومة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٣ واقامة علاقات دبلوماسية معها (١) وشهدت تلك الفترة تكوين تنظيمين شيوعيين في مصر هما « أسكرا » و « الحركة المصرية للتحرر الوطني » أتحدا معا عام ١٩٤٧ ليصبحا تنظيما واحدا عرف باسم « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني « حدتو » (٢) . وبالرغم من وجود عدة تنظيمات شيوعية أخرى الى جانب « حدتو » بعد ذلك مثل « الفجر الجديد » و « العصبة الماركسية » و « وادى النيل » ، فان هذه التنظيمات كلها لم تكن ذات تأثير يذكر اذا ما قيست بتنظيم «حدتو» الذى كان له وجود نشط داخل

---

(١) محمود حسين : الصراع الطبقي في مصر (١٩٤٥ - ١٩٧٠) بيروت ، ١٩٧٠ ص ٢١٢ .

(٢) Laquer (W) : Communism and Nationalism The Middle East, Routledge and Kegan, London 1967, P.P. 43, 44.

نقابات العمال وفي الريف المصرى (١) ، والذى استطاع كذلك أن يشكل قسما للجيش كانت تتولاه لجنة تضم خالد محيى الدين ويوسف صديق وأحمد حمروش ، و « القاضى أحمد فؤاد (٢) . فكان هذا القسم هو الذى ربط بين التنظيم وتنظيم الضباط الأحرار عندما تشكل (٣) ، وبلغ التعاون بين التنظيمين حدا كبيرا الى درجة أن منشورات الضباط الاحرار كانت تطبع وتوزع بأجهزة « حدتو » . وكان يساهم فى تحريرها كذلك عدد من أعضائه خاصة القاضى أحمد فؤاد الذى اشترك مع جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين فى كتابة أكثر من منشور (٤)

وعلى العموم .. فانه عند قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان هناك تنظيم شيوعى فى مصر الى جانب تنظيم « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » « حدتو » ، وهما : « الحزب الشيوعى المصرى » الذى كان قد تكون سنة ١٩٤٦ وكان سكرتيره العام هو الدكتور فؤاد مرسى الذى تولى فيما بعد وزارة التموين و « طليعة العمال » . وكلاهما لم يكن مرتبطا بتنظيم الاحرار ومن ثم فقد كان تنظيم « حدتو » وحده هو الذى اختص بمعرفة موعد قيام الثورة ، وبناء على ذلك أعد منشورا لتأييد الجيش تم توزيعه فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ووصف حركة الجيش بقيادة الضباط

---

(١) Safran (N) : Egypt insearch of Political community, Cambridge. 1961, P. 230.

(٢) لطفى واكد : حركة الضباط الاحرار ، جذورها الفكرية والتاريخية ـ مجلة الكاتب ـ يوليو ١٩٧٤ ـ ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) احمد حمروش : قصة ثورة يوليو (مصر والعسكريون) ـ مصدر سابق ـ ص ٢٨٦ .

(٤) خالد محيى الدين : مقال « قصة منشورات الضباط الاحرار » ـ مجلة التحرير ـ ٢٩ يوليو ١٩٥٣ .

الاحرار بأنها حركة وطنية تهدف الى الخروج من حالة التقهقر فى فى القضية الوطنية ومواجهة الفساد ، وطلب الى « الرفاق » تأييد هذه الحركة عن طريق خلايا المنشآت العمالية والجماهيرية وفى الاحياء • (١) بل أن المعتقلين من التنظيم أصدروا هم الاخرون بيانا بتأييد حركة الجيش وضعوا له عنوانا غريبا هو « نحن نؤيد هذه الحركة ونبتهج » (٢) •

على أنه اذا كانت حركة الجيش قد حظيت بمثل هذا التأييد السريع من جانب الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى « حدتو » فان الموقف كان مختلفا بالنسبة للتنظيمين الاخرين •

لم يطل تأييد الحزب الشيوعى المصرى لحركة الجيش أكثر من ثلاثة أيام ، كانت منشوراته خلالها تدعو الى تآخى الجيش مع الشعب باطلاق الحريات واستئناف الكفاح المسلح ضد الانجليز • ولكن مثل هذا التأييد سرعان ما تحول الى النقيض عندما سمح للملك فاروق بمغادرة البلاد ، ذلك لأن الحزب كان يرى ضرورة محاكمته التى هى فى الواقع بداية لمحاكمة نظام بأكمله • ومنذ ذلك التاريخ أخذ الحزب فى معاداة الحركة واتهامها بالفاشية ، وبأنها حركة عسكرية « ستسير فى اتجاه فاشى لمصلحة أعداء الوطن والاستعمار الانجلو أمريكى » (٣) •

---

(١) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ ــ مصدر سابق ــ ص ٧٤ •

(٢) احمد حمروش : قصة ثورة يوليو (شهود يوليو) ــ مصدر سابق ــ ص ٣٦٠ •

(٣) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ ــ مصدر سابق ص ٧٧ ، واحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ (مجتمع جمال عبد الناصر) مصدر سابق ــ ص ١٧٨ •

أما تنظيم « طليعة العمال » فلم يصـــدر عنه في البداية أي شيء يفيد تأييد الحركة ، وأن كان كذلك لم يعارضـها علانية بأية صـورة من الصـور ، والى أن وقعت أحداث كفـر الدوار يـومي ١٢ و ١٣ أغسطس ١٩٥٢ - أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من قيام حركة الجيش - ليعلن تنظيم « طليعة العمال - موقفـه المعـارض سافرا لحركة الجيش ويعلن أنها ليست الا « دكتاتورية عسكرية » خاصة بعد أن تم تنفيذ حكم الاعدام في العاملين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى اللذين أدينا في هذه الأحداث واتهما بأنهما المحرضان على أعمال العنف التي جرت ٠ وقد كان هذا الحـادث أيضا سببا في حملة من الهجوم العنيف شـنتها بعض الاحزاب الشيوعية من خارج مصر على حركة الجيش (١) ٠

واذا كان تنظيم « حدتـو » وحده هو الذي ظل محتفظـا بصلته مع حركة الجيش وتأييده لها - حتى بعد اعدام العـاملين خميس والبقرى - فان ذلك لم يدم طويلا ، فعندما صدر قرار حل الاحزاب بدأت حملة اعتقالات للســياسيين المصريين من مختلف الاتجاهات ، كان من بينهم أعضاء من تنظيم « حدتو » الذي تمت أيضا مصادرة صحفه اليسارية الاخرى التي كانت تصدر في ذلك الوقت وهي « الكاتب » و الملايين » و « الميدان » و « الـواجب » و « صوت الطالب » و « المعارضة » ٠

كان هذا هو موقف الشــيوعيين المصريين من ثورة يوليـو ١٩٥٢ ، أما موقف الثورة منهم ، فقد كان موقف الرفض تقريبا وعلى طول الخط ٠ ويتضح ذلك من الوقائع والاحداث التي جرت على النحو التالي :

أولا : عندما تقرر الافراج عن المعتقلين السياسيين في ٢٥ يوليو

---

(١) مجموعة من المؤلفين : ٢٣ يوليو ، خمسة أبعاد - مصدر سابق - ص ٣٤

١٩٥٢ ــ أى بعد قيام الثــورة بيــومين ــ لم يفرج عن كل الشيوعيين منهم ، بل استبقى فى المعتقلات عدد منهم ، قال محمد نجيب فى مجال تفسيره لبقائهم انهم كانوا « خميرة للضغط » (١) ٠

ثانيا : ابعاد أحمد حمروش عن رئاســة تحرير مجلة « التحرير » بعد عددين فقط من صدورها ٠ وكان هنــاك قرار بابعــاد عدد من الكتاب والمحررين العاملين فى المجلة لنفس سبب ابعاد حمروش وهو أنهم « شيوعيون » (٢) ٠

ثالثا : أصدرت وزارة محمد نجيب فى يــوم ١٦ أكتوبر ١٩٥٢ قراراً بالعفو الشامل عن المحكوم عليهم فى الجرائم السياسية التى وقعت فى الفتــــرة من توقيع معــاهدة ١٩٣٦ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو المتهمين بقضايا سياسية خلال هذه المدة ، واستثنى الشيوعيون من هذا القرار باعتبــار الشــــيوعية عملا موجها ضد النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة ٠

رابعا : اعتقال الشيوعيين من تنظيم « حدتو » ضمن السياسيين الذين اعتقلوا عند اعلان قرار الغاء الاحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ رغم أن الشيوعيين لم يكونوا حزبا من الاحزاب القائمة ورغم استثناء الاخوان المســلمين ، ورغم أن تنظيم « حدتو » ــ حتى ذلك الوقت كان مؤيدا للثورة ٠

خامسا : الاختلاف مع يوســف صــديق « عضــو مجلس قيــادة الثــورة » والمعروف باتجــاهاته الماركســـية ، وابعــاده عن صفوف الجيش ثم تحديد اقامته عام ١٩٥٣ ٠ ويقول محمد

---

(١) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (مذكرات) مصدر سابق ــ ص ٨٦ ٠

(٢) مقابلات مع : احمد حمروش ومصطفى بهجت بدوى ــ ملاحق الرسالة ٠

نجيب ان جمال عبد الناصر كان يحذره من يوسف صديق قائلا « أنه شيوعى يريد أن ينحرف بالثورة لتفكيره » (١)

هذا الرفض من جانب قيادة الثورة للشيوعية ، كان يتسق تماما مع طبيعة تفكيرهم وهم الذين تربت غالبيتهم فى ساحة الاخوان المسلمين ، الى جانب كونهم تشبعوا - مثل غالبية الشعب المصرى - بالافكار المناهضة للشيوعيه خاصة فيما يتعلق باصطدامها ومعاداتها للدين • ويشير جمال عبد الناصر الى ذلك فى حديث أدلى به لصحيفة صنداى تايمز فيقول أنه درس قبل الثورة المذهب الماركسى وكتابات لينين ولكن صرفه عنها أمران : الاول أن الماركسية فى جوهرها ملحدة ، والثانى ضرورة وجود سيطرة من نوع ما للاحزاب الشيوعية العالمية (٢) ويقول محمد نجيب أن شعب مصر لا يمكن أن يقبل الشيوعية مذهبا لانه شعب « متدين » (٣) • أما أنور السادات فيعبر عن هذا الموقف بشكل أكثر تحديدا ووضوحا فيقول « اننا لسنا شيوعيين ، بل لم نعرف ما هى معتقدات ماركس ولينين وستالين بالتحديد » (٤)

وفى هذا الصدد نجد أنه منذ قيام الثورة وحتى أواخر عام ١٩٥٨ لم تشن الصحافة أى نوع من الهجوم على الشيوعيين ، ولم تتعرض لهم الا بشكل عابر عادة ما يكون من خلال تناول قضايا عامة - على نحو ما سيأتى بعد - أى من خلال أخبار عن محاكمات فى قضايا أو اعتقالات لتنظيمات شيوعية سرية ، وذلك عكس

---

(١) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (مذكرات) مصدر سابق - ص ٥٩ •

(٢) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر - القسم الرابع - القاهرة - مصلحة الاستعلامات •

(٣) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ - مصدر سابق - ص ١٠٢ •

(٤) الجمهورية : ٦ يناير ١٩٥٥ - مقال بعنوان « الثورة والديموقراطية »

ما جرى مع الاحزاب الليبرالية والاخوان المسلمين على نحو ما سبق عرضه فى الفصول المتقدمة من هذا البحث أما أسباب ذلك فهى :

أولا : أن الشيوعيين لم يكونوا بالحجم الجماهيرى الذى يمكن أن تقيم له الثورة وزنا كبيرا أو توليه أهمية كبيرة مثلما كان الامر بالنسبة للأحزاب الليبرالية (الوفد بالذات) أوالاخوان المسلمين .

ثانيا : كانت فترة الصدام قصيرة وسريعة ولم يخلف الاجهاز على الشيوعيين صدى جماهيريا يحتاج من قيادة الثورة فى ذلك الحين الى أى عمل اعلامى أيا كان نوعه .

ثالثا : كانت قيادة الثورة تدرك أن الشيوعية تلقى فى مصر معارضة واسعة بسبب العامل الدينى « ولا يمكن ان يقبلها الشعب المصرى المتمسك بدينه » (١)

رابعا : لم تشعر قيادة الثورة بأن الشيوعيين يشكلون خطرا على مسيرتها أو تحقيق أهدافها اذا ما قيس بالاخطار الآخرى التى واجهتها ، وهذا ما يعبر عنه جمال عبد الناصر بقوله « قد تعتبر الشيوعية خطرا ، ولكن الاستعمار أشد خطرا » (٢) .

وعلى ذلك فان حملة على الشيوعيين لم تظهر فى صحافة الثورة الا فى أواخر عام ١٩٥٨ ، وبعد أن بدأ الخلاف أساسا بين جمال عبد الناصر والشيوعيين فى سوريا والعراق . أما قبل ذلك فقد جاء تناول الصحافة « صحافة الثورة » للشيوعيين المصريين عرضا ، ولم يكن يتسم بالهجوم بل بمحاولة عرض مواقف لهم

---

(١) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ـ مصدر سابق ـ ص ١٠٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ مصدر سابق ـ ص ٢٠٢

بشيء من « الدهشة » أو « الاستغراب » ، ففى عام ١٩٥٥ ، وبينما كان أنور السادات يتصدى للكتابه عن قصة « الثورة والديمقراطية من خلال سلسلة مقالات كتبها بهذا العنوان ليرد من خلالها على ما أثير من شائعات واتهامات لموقف الثورة من قضية الديمقراطية ، ويمهد في نفس الوقت لطرح وجهة نظر الثورة فى نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال فى ١٦ يناير ١٩٥٦ ، نجده يضع تجربة « ماوتسى تونج » وتجربة الصين فى الحكم أمام من يتهمون الثورة بعودة الحياة النيابية والدستور والحريات « وفى مقدمتهم الشيوعيون » ، وقد اختار تجربة الثورة الصينية بالذات لأن الصين فى رأيه « كانت مثل بلادنا عندما قامت ثورتها ، مستعمرة فيها حكام خونة واقطاع واحتكار ، وذل وحفاة وعراة ، وجياع » ثم يقول : « على الرغم من أن الذين قاموا بثورة الصين تختلف معتقداتهم عن معتقداتنا ، الا أنهم أى ثوار الصين لم يصنعوا اكثر مما صنعنا حتى الآن ، فزعيمهم يقول : « ان الاصلاح الزراعى فى الصين قضى على الاقطاع ولم يفعل أكثر مما فعلناه نحن بذلك العدو حليف المستعمر » ثم رد أنور السادات على اتهام الثورة بانها تحاول اقامة ديكتاتورية بان « قادة الصين وجدوا ايضا من يقول عنهم انهم طغاة ويريدون ديكتاتورية » ولكن ماوتسى تونج رد بالحرف الواحد قائلا : « انتم على حق فنحن بالفعل نقيم ديكتاتورية ، ان الخبرة التى تكونت للشعب الصينى خلال عشرات السنين تبين لنا ضرورة اقامة ديكتاتورية تحرم على الرجعيين حق التعبير وحق التصويت . فمن هو هذا الشعب ؟ فى المرحلة الحالية يتكون الشعب من الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية ، وباتحاد هذه الطبقات تكونت حكومة لهم من أجل اقامة ديكتاتورية من أجل سحق الاستعمار وأعوانه والذين ارتبطوا بمصالحه فلا يسمح لهم بالتصرف ألا فى داخل حدود معينة ، فاذا تجاوزوا تلك الحدود بالقول أو بالفعل فسيمنعون

وسيعاقبون فى الحال ، فلابد من تأسيس النظام الديمقراطى بين الشعب ، فيمنح حرية الكلام والاجتماع والتنظيم ، ولا يعطى حق التصويت الا للشعب دون الرجعيين ، فالديموقراطية للشعب ، والديكتاتورية على الرجعيين واذا لم نفعل هذ تنهزم الثورة وتقع الكارثة على الشعب وتفنى الدولة » • وبعد أن ينتهى السادات من سرد تفاصيل ما جرى فى الصين ، مقارنا بين الانجازات التى حققتها الثورة هناك والانجازات التى حققتها ثورة ٢٣ يوليو ، ينهى حديثه قائلا : أود أن يقرأ الشيوعيون فى مصر هذا الكلام ، فهم من بين الذين يتهموننا بالفاشية » (١) •

على هذا النحو الاقرب الى « المناقشة » الهادئة المتأنية يتحدث أنور السادات الى الشيوعيين ، ليس فى هذا المقال بل فى كل مرة كان يكتب فيها عن الشيوعيين أو « التقدميين » ، كما كان يطلق عليهم فى بعض الكتابات ، ونجد مثالا لذلك فيما كتبه خلال شهر اغسطس ١٩٥٥ فى الوقت الذى كان فيه جمال عبد الناصر يزور الاتحاد السوفييتى للمرة الاولى ، ففى هذا الوقت كتب السادات يشير – لاول مرة – الى السلوك المعادى من الشيوعيين تجاه الثورة ، ويعلن عن دهشته من هذا الموقف الذى اتخذه الشيوعيون بوقوفهم الى جانب الاستعمار والاقطاع والرجعية المصرية فى صف واحد ، فيقول « عندما قامت هذه الثورة ، وكانت لا تزال فى ايامها الاولى ارتفعت اصوات من يسمون انفسهم تقدميين هاتفة بسقوط الديكتاتورية العسكرية ، ومعلنة بكل شجاعة أن هؤلاء الضباط قاموا بانقلاب عسكرى لصالح الاستعمار ، لا بثورة لصالح الشعب ، واذاعوا آراءهم وطبعوا منشوراتهم وانتشروا فى كل مكان يخرقون آذان الشعب بهذا الصياح المجيب • ولا شك ان هذا الصياح الشاذ القائم على غير أساس من الحقيقة أو « العلم » قد أحدث

---

(١) الجمهورية : ٦ يناير ١٩٥٥ – مقال « الثورة والديموقراطية » •

بلبلة في الخواطر واستفاد من هذه البلبلة الرجعيون والاستعماريون وكل الأعداء ٠٠ أقصد أعداء الشعب هؤلاء الذين يحتم التقدم على التقدميين أن يقفوا ليصارعوهم ٠ لكن الذى حدث في مصر كان أمرا عجيبا ٠٠ فالتقدميون اشتركوا مع الاستعمار والرجعية والاقطاع وفلول النظام الذي سقط فى محاربة الثورة المصرية » (١) ٠

واذا كان أنور السادات قد اختار توقيت زيارة جمال عبد الناصر الى الاتحاد السوفييتى ليكتب هذا الكلام الموجه للشيوعيين ، فلا شك أنه كان يقصد بذلك أن يفصل بين مسألتين علاقة مصر بالاتحاد السوفييتى من جهة ٠ وعلاقة الثورة بالشيوعيين كمسألة داخلية من جهة أخرى ٠ وقد استمر هذا الفصل بين العلاقتين حتى بعد ان توطدت العلاقات مع الاتحاد السوفييتى عقب صفقة السلاح، وبعد مؤازرة الاتحاد السوفييتى لمصر فى مواقف عديدة ٠ وظل الحرص قائما على أن لاتكون الصداقة على حساب المبادىء ٠ وذلك ما يشير اليه أنور السادات بقوله « اننا لن نقبل المذهب الشيوعى أو نسمح بأن تكون هذه الصداقة طريقه الى تسلله الينا » (٢) ٠

ومن ثم فقد كان الصدام الذى وقع بين قيادة الثورة والاتحاد السوفييتى عام ١٩٥٨ ، نتيجة لصدام الثورة مع الشيوعيين فى الداخل بطبيعة الحال ، وهو الصدام الذى انعكست آثاره على صحافة الثورة فى شكل حملة من الهجوم المكثف والعنيف ضد الشيوعيين ، بسبب الموقف المناهض لهم من قيام الوحدة بين مصر وسوريا ٠ فقد رأى جناح من الشيوعيين المصريين ان الوحدة بين مصر وسوريا خدمت مصالح كبار الملاك والرأسماليين العرب الذين تدفقوا على مصر ، خاصة « البرجوازية » السورية التى وجدت فيها

---

(١) التحرير : ١٥ اغسطس ١٩٥٨ ــ مقال « حكاية التقدميين » ٠

(٢) التحرير : ٦ سبتمبر ١٩٥٥ ــ مقال « ثمن الصداقة » ٠

استقرارا لها • وضربة للتيـار الماركسى الذى كان ينمو وينتشر هناك (١) وبينما عارض جناح آخر من الشيوعيين هذا الرأى فان الجناح المضاد اصدر منشورات عارض فيها سياسة جمال عبـــد الناصر العربية ، متضامنا فى ذلك مع موقف الشيوعيين السوريين ، الذين سافر زعيمهم خالد بكداش سكرتير الحزب الشـيوعى الى الاتحاد السوفييتى تاركا سوريا عقب اعلان الوحدة (٢) • ثـــم تفاقمت المشكلة أكثر بسبب تزايد نشاط الشيوعيين فى العـــراق فى ذلك الوقت (فترة حكم عبد الكريم قاسم) وانضمامهم الى خط المعارضة المتصاعد من قبل الشيوعيين السوريين والمصريين ، وهكذا تهيأت أسباب الصدام بين القومية العربية ، وبين الحركة الشيوعية بعد أن وصل الطرفان الى مفترق الطرق (٣) ، ولم يأبه عبد الناصر بالشيوعيين الذين وقفوا الى جانب حكومة الثورة ، ذلك لان معظم هؤلاء من الكتاب والصحفيين الذين أقتصر نشاطهم على الصـــعيد النظرى (٤) واقصى ما عرضـــته عليهم الحكومة فى ذلك الوقت هو أن ينضـــموا الى الاتحـــاد القومى « كأفراد » وان يعلنوا حل المكتب السياسى للحزب ، وجاءت هذه المطـالب على لســان أنور الســـادات فى لقاء تم بينه وبين محمود أمين العالم « ممثلا للحزب الشيوعى » •

---

(١) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مجتمع جمـال عبد الناصر) ـ مصدر سابق ـ ص ١٧٧ •

(٢) والتر لاكور : الاتحاد السوفييتى فى الشرق الاوســـط (مترجم) ـ المكتب التجارى للطبع والتوزيع والنشر ـ بيروت ١٩٥٩ ـ ص ٣٦٩ •

(٣) نفس المصدر ـ ص ٣٦٠ •

(٤) نفس المصدر ـ ص ٣٢٠ •

وهكذا ٠٠ أصبح جمال عبد الناصر مواجهـا بمعـارضة من الشيوعيين فى مصر ، والشيوعيين فى سـوريا والشـيوعيين فى العراق فكان على صحافته أن تخوض المعركة الاعلامية ضـد هذه الجبهات جميعها وضد الاتحاد السوفيتى فى نفس الوقت ٠

يدأ الهجوم تلميحـا من جمـال عبد الناصر ، ثم علانية فى خطابه الذى ألقاه فى بور سعيد بمناسبة الاحتفالات بعيد النصر يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨ وهو الخطاب الذى اتهم فيه الشيوعيين بأنهم «شعوبيون» وانفصاليون يعـارضون الوحدة ويسـعون لتحطيمها (١) « وأعقب الخطاب حملة اعتقالات واسعة للشيوعيين ظلت فى تصاعد مستمر طوال الشـهور الأولى من عام ١٩٥٩ ٠ والعجيب أن الصحف المصرية تنشر صورة برقيتين متبادلتين بين جمال عبد الناصر ونيكيتا خروشوف بمناسبة توقيع اتفاق السد ورغم ذلك واصل عبد الناصر حملته ضد الشـيوعيين واتهامهم بالعمالة ، وواصل خروشوف مهاجمة جمال عبد الناصر في حفلات الاستقبال وفى المؤتمر الحادى والعشرين للحزب الشيوعى ٠ ويقول « أنتونى ناتنج » وزير الدولة البريطانى السابق والذى اسـتقال احتجاجا على عدوان السويس ٠٠ أن جمال عبد النـاصر لم يشن هذه الحملة على الشـيوعيين حفاظا على سلطته أو حماية للوحدة مع سـوريا فقط ، ولكنـه أراد أن يثبت للعالم عـامة وللولايات المتحدة خاصة أن سـياسته بعد السـويس ليست مرتبطة بالأيديولوجية الشيوعية (٢) ٠

---

(١) الاخبار : ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ ـ ويلاحظ أن الصحف المصرية جميعهـا اهتمت بنشر هجوم عبد الناصر على الشيوعيين كما ورد فى هذا الخطـاب ما عدا جريدة المساء التى لم تنشر عبارات الهجوم التى تضمـنها هذا الخطاب ضـد الشيوعيين ـ أنظر المساء ـ ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ ٠

(٢) Mansfield (Peter) : Nassers Egypt, Penguin, London, 1954, P.P. 36, 37.

ولعل أول ما يلفت النظر في موقف صحف الثورة من الشيوعيين آنذاك ظاهرتان :

الاولى : اعتماد هذه الصحف على الخطب التى القاها جمال عبد الناصر فى هجومه على الشيوعيين ، كمادة اعلامية أساسية

والثانية : أن جريدة المساء ظلت الى أن ابعد رئيس تحريرها خالد محيى الدين فى ١٢ مارس ١٩٥٩ متحفظة فى هجومها على الشيوعيين ، ولم تبدأ مسايرة حملة الهجوم التى شنتها صحف الثورة الاخرى الموجودة فى ذلك الحين (الجمهورية ـ الشعب ـ مجلة التحرير) الا بعد ان تولى رئاسة تحريرها « ضابط » بديل هو مصطفى المستكاوى .

وفيما يتعلق بالظاهرة الاولى نجد صحف الثورة قد اعتمدت فى حملتها ضد الشيوعيين على العبارات والاراء والتحليلات التى كانت ترد فى خطب جمال عبد الناصر « الكثيرة » فى ذلك الوقت ، والتى حملت أقسى عبارات الهجوم على الشيوعيين وعلى الاتحاد السوفييتى ، خاصة بعد أن فشلت الحركة العسكرية التى قادها « الشواف » فى العراق ضد عبد الكريم قاسم ، وهى الحركة التى كان يؤازرها عبد الناصر ضد عبد الكريم قاسم والتى كان يتمنى لو تنجح حتى ينحسر المد الشيوعى فى العراق .

اتخذت صحف الثورة العناوين الرئيسية لصفحاتها الاولى من العبارات التى وردت فى خطب جمال عبد الناصر ضد الشيوعيين :

« الشيوعيون العراقيون يدبرون المظاهرات والاهانات ضدنا وقد آويناهم عندما طردهم نورى السعيد » (١) .

---

(١) الجمهورية : ١٢ مارس ١٩٥٩ .

« الحزب الشيوعى فى مصر يتلقى أوامره من الحزب الشيوعى فى ايطاليا » (١) ·

« عبد الناصر يرد على ــ الرئيس خروشوف يقول : لانقبل دفاع خروشوف عن الشيوعية فى بلادنا » (٢) ·

« عبد الناصر يرد على خروشوف ــ الرئيس يقول : مساندة خروشوف للشيوعيين فى بلدنا تعتبر تحديا لاجماع الشعب العربى ــ ان حملتنا على الشيوعيين العملاء تهدف الى حماية وطننا من استعمار جديد » (٣)

«عبد الناصر يقول : سنهزم الشيوعية كما هزمنا الاستعمار»

« الرئيس يقول : لن نسمح لفئة قليلة خارجة على الوطن أن تسعى لحساب دولة أجنبية ــ دفاع خروشوف عن الشيوعيين تدخل فى شئوننا » (٤) ·

وامتلأت الصحف بالاتهامات التى الصقها عبد الناصر بالشيوعيين ·· وكانت كثيرة · فالشيوعيون فى رأى عبد الناصر « عملاء ولم نسمح بقيام حزب شيوعى فى مصر لأننا كنا على ثقة من أن الحزب الشيوعى فى مصر لا يعمل بوحى ارادته ولا يعمل بوحى مشيئته ولا يعمل لمصلحة بلده » « وكان الحزب الشيوعى فى مصر منذ عام ١٩٥٢ يتلقى تعليماته من الحزب الشيوعى فى ايطاليا » « والحزب الشيوعى هنا فى سوريا انما كون من العملاء

---

(١) الجمهورية : ١٤ مارس ١٩٥٩ ·

(٢) الجمهورية : ١٧ مارس ١٩٥٩ ·

(٣) الشعب : ١٧ مارس ١٩٥٩ ·

(٤) الشعب : ٢١ مارس ١٩٥٩ ·

الذين كانوا يتلقـــون الوحى من خــارج بــلادهم » (١) وترددت هذه الاتهامات نفسها فى مقالات بعض الكتاب ، لكن أهم ما يلاحظ فيها أنها انحصرت على اتهام الشيوعيين العراقيين وحدهم بالتبعية أى أن الهجوم فى بعض هذه المقــالات أنصــب على الشــيوعيين العراقيين أو على شــخص ونظــام عبد الكريم قاسم فى العراق . وذلك شدا لازر عبد الســلام عارف الذى كان عبد النــاصر يؤيده ضد قاسم والدليل على ذلك سلسلة المقــالات التى كتبهــا حسين فهمى فى « الشعب » بعنوان « بعد ٨ أشــهر من ثــورة العــراق والتى اكتفى خلالهــا بمهــاجمة عبد الكريم قــاسم ومهــاجمة الاستعمار » (٢) ، ونقرأ فى مقــال آخر كتبــه لطفى واكد فى مجال هجومه على الشيوعيين « العراقيين » واتهامهم بالتبعية ، قوله « وتمكن هؤلاء التوابع من وصم هذه الثورة ومنع العراق من الوفاء بالتزاماته » « هؤلاء التوابع الذين لا يؤمنون بالقوميــة العربيــة يحــاولون اليــوم جر العــراق بعيــدا عن قوميته وربطه بعجلة موسكو » (٣) ، وكذلك كان الموقف فى كتابات أنور الســادات فهو يدعو للتمسك بالقومية العربية فى مواجهة الشــيوعية التى تهدد هذه القومية وتهدد مصير فلسطين • فهو يقــول « فأولئــك الشيوعيون الذين فى بغداد هم عرب قبل أن يكونوا شيوعيين ، ولكل واحدا أن يعتقد ما يشاء وأن يؤمن كما يشاء • ولكن ليس من حق أى عربى مهما كان اعتقاده أو ايمانه أن يتنكر لفلسطين وعرب فلسطين ونكبة فلسطين •• أن معنى هذا أن نصبح نحن

---

(١) الجمهورية : ١٤ مارس ١٩٥٩ ـ خطاب جمال عبد الناصر •

(٢) الشعب : ١٨ مارس ١٩٥٩ ـ سلسلة مقالات بعنوان « بعد ٨ اشــهر من ثورة العراق » •

(٣) الشعب : ٢٣ مارس ١٩٥٩ ـ مقــــــال بعنوان « من الذى حمى ثورة العراق » •

العرب جميعا لاجئين وأن تغتصب وطننا من النيل الى الفرات بمساعدة أمريكا وبريطانيا وفرنسا ، أولئك الذين أقاموا اسرائيل ويمولون اسرائيل ويسلحون اسرائيل ويحرضون اسرائيل » (١) ٠

جريدة « المساء » وحدها هي التي شذت عن هذا الموقف ، في البداية الى ان صدر قرار بابعاد خالد محيي الدين عن رئاسة تحريرها في مارس ١٩٥٩ فعندما بدات الازمة والقى جمال عبد الناصر خطابه الاول الذى هاجم فيه الشيوعيين يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨ ، لم تنشر « المساء » حرفا واحدا من هذا الهجوم (٢) ٠ وكذلك كان تناولها لأحداث العراق عندما بدأ « الشواف » حركته العسكرية ضد عبد الكريم قاسم ، فبينما كانت الصحف المصرية جميعها تعلن تأييدها لهذه الحركة وتنشر أخبارا مستفيضة عن انتصارات « الشواف وعما أسمته بجرائم الشيوعيين في العراق ، كانت « المساء » تعالج الموضوع بشكل هادىء ومن خلال أخبار مقتضبة تنسبها الى مصادر أجنبية وخاصة (راديو لندن) ٠٠ فنجد العنوان الرئيسي للجريدة هو « تطورات ثورة العراق ــ بيانات ونداءات جديدة من راديو الثورة في الموصل » وفي اليوم التالى نجد العناوين الرئيسية هي : « آخر التطورات في العراق ــ راديو بغداد يعلن أن الحكومة سيطرت على الموقف » الى أن كان يوم ١١ مارس ١٩٥٩ فانفردت « المساء بنشر خبر انتهاء حركة الشواف في عنوانها الرئيسي ٠ ولم

---

(١) التحرير : ٣ فبراير ١٩٥٩ ــ مقال بعنوان « عن الشيوعيين والقومية العربية » ٠

(٢) المساء : ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ ــ وذكر لى خالد محيي الدين انه لم يكن موجودا بالقاهرة في ذلك الوقت ، لكنه لو كان موجودا لما اختلف موقفه عن ذلك٠

يحتمل عبد الناصر ذلك فطلب ابعاد خالد محيى الدين عن جريدة المساء (١) .

كان موقف جريدة المساء على هذا النحو ينسق تماما وطبيعة تفكير خالد محيى الدين ومجموعة الكتاب اليساريين بها ، بل ومع طابع الجريدة التى انشئت أساسا لتكون منبرا لليسار فى مصر ، ولذلك فان كاتبا واحدا فى « المساء » لم يهاجم الشيوعيين فى العراق أو فى أى مكان ولم تهاجم الجريدة الاتحاد السوفيتي مثلما فعلت الصحف الاخرى ، وكذلك فانها لم تنشر ما جاء فى خطب عبد الناصر من هجوم ضد الشيوعيين بل أن كاتبا مثل الدكتور عبد العظيم أنيس يكتب مقالا عن « الحركة الوطنية العربية » معارضا فى ذلك خط عبد الناصر الذى كان فى أوج حماسه للقومية العربية وليست « الوطنية العربية » وكان من نتيجته أن ابعد الدكتور عبد العظيم أنيس ومنع من من الكتابة فى جريدة « المساء » (٢)

وبدأت جريدة « المساء » بداية جديدة ومختلفة بعد أن حل « مصطفى المستكاوى » محل خالد محيى الدين ، فاختفت الأقلام اليسارية من الجريدة ، وبدأت حملة هجوم مكثفة ضد الشيوعيين ، برزت واضحة فى العناوين الرئيسية والاخبار والمقالات أيضا (٣) ، والى جانبها سلسلة مقالات لتأصيل فكر

---

(١) المساء : ١٢ مارس ١٩٥٩ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) انظر مقالات مصطفى المستكاوى فى المساء : ٢٣-٣-١٩٥٩ بعنوان « الزحف الشيوعى » ، و ٢٤-٣-١٩٥٨ « لا فرق بين المنطقين » ، و ١٤-٣-١٩٥٩ « هذا المؤتمر » ، وانظر ايضا مقالات سامى داود فى المساء ٢٢-٣-٥٩ « لماذا تغيرت سياسة موسكو » ، و ٢٣-٣-٥٩ « خروشوف يعاتبنا » ، و ٦-٤-٥٩ « طردنا الاستعمار من الباب ففتح له قاسم جميع النوافذ والابواب » ، و ١٣-٤-٥٩ « لماذا نعتبر الشيوعية خطرا علينا » .

جمال عبد الناصر كتبها المستكاوى مثل « ثورتنا السياسية تقوم على أساس ايجابية حيادنا » (١) و « حيادنا الايجابى » (٢) وغيرهما

وأخيرا ٠ فان أهم ما يمكن أن نلاحظه على موقف صحافة الثورة من الشيوعيين من خلال ما تقدم هو :

أولا : ندرة الهجوم على الشيوعيين قبل احداث عام ١٩٥٨ ترجع بالدرجة الأولى الى نظرة الثورة الى حجم الشيوعيين وتأثيرهم المحدود فى الحياة السياسية المصرية ، أما فى عام ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ فقد كانت المجابهة مع الشيوعيين المصريين والسوريين والعراقيين والاتحاد السوفيتى أيضا ، ومن ثم اشتدت حدة الهجوم على الشيوعيين ٠

ثانيا : قبل ١٩٥٨ لم تتهم صحافة الثورة أيضا بتبرير أو تفسير موقف الثورة من الشيوعيين واعتقالهم ، على نحو ما فعلت تجاه الاخوان المسلمين مثلا ، وذلك يعكس أيضا وجهة نظر الثورة وتقديرها أنه لا يوجد التعاطف الجماهيرى الواسع مع الشيوعيين ٠

ثانيا : قبل ١٩٥٨ لم تتهم صحافة الثورة أيضا بتبرير أو تفسير ما جاء فى خطب جمال عبد الناصر ، وذلك لافتقار هذه الصحف فى ذلك الوقت الى وجود الكتاب الذين يقومون بهذا الدور ، فالكتاب فى جريدة المساء جميعهم من اليساريين وكذلك فى الجمهورية عدد كبير منهم « أحمد حمروش وابراهيم عامر مثلا ، وحسين فهمى ولطفى واكد

---

(١) المساء : ١٩ ابريل ١٩٥٤ ٠

(٢) المساء : ١٨ ابريل ١٩٥٤ ٠

في الشعب كان واضحا تعاطفهما مع اليسار المصرى ، وكانت مجلة التحرير تفتقد لوجود الكتاب ، وكان أنور السادات قد توقف عن الكتابة قبل هذا الصدام ولم يكتب أثناءه غير مقال واحد فى مجلة التحرير ، وترك العمل عقب ذلك مباشرة ليتولى صلاح سالم مسئولية الجمهورية

رابعا : اتسمت الحملة الصحفية ضد الشيوعيين بالطابع الديماجوجى أكثر من اعتمادها على التعليقات والتحليلات الرصينة ، وذلك بعكس الحالة التى كانت عليها صحافة الثورة فى ذلك الوقت (عام ١٩٥٩) ، وهو العام الذى توقفت فيه جريدة الشعب ومجلة التحرير عن الصدور

الفصل الرابع

موقف صحافة الثورة

خلال آزمة مارس ١٩٥٤

شهدت مصر فى الفترة من أواخر شهر فبراير الى نهاية مارس ١٩٥٤ أحداثا سياسية هامة ، تركت آثارها واضحة على كافة القوى السياسية المصرية ، وحددت بشكل نهائى وقاطع موقف ثورة ٢٣ يوليو من قضية الديمقراطية وتصورها للمؤسسات الدستورية التى تريدها • بل وحسمت قضية أخرى على نفس القدر من الأهمية هى قضية استمرار « العسكريين » فى الحكم ، أو عودة الجيش الى ثكناته ، أو بمعنى آخر قضية استمرار الثورة أو عودة الحياة النيابية الى مصر بعد أقل من عامين من قيام الثورة •

هذه الأحداث التى شهدتها مصر آنذاك ، هى ما اصطلح الباحثون على تسميته باسم « أزمة مارس ١٩٥٤ »

واذا كان مهما أن نعرض فى البداية لأحداث هذه الأزمة وملابساتها فان ما يعنينا منها فى هذا البحث هو ما يتعلق بقضية الديمقراطية فقط ، ذلك لأن هذه الاحداث فجرت مواقف كثيرة تتعلق بالأحزاب والبرلمان والدستور والأحكام العرفية والشكل الأمثل لنظام الحكم فى مصر ، ومن ثم فانه لا يعنينا كثيرا تناول موقف صحافة الثورة من موضوعات أخرى غير هذه الموضوعات المتعلقة بقضية الديمقراطية ، رغم تعدد الأحداث والموضوعات

خلال الأزمة ، سواء ما يتعلق بالخلاف الذى نشب بين محمد نجيب وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة من جانب آخر ٠

على كل الأحوال فقد بدأت أحداث الأزمة عندما قدم محمد نجيب استقالته يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ احساسا منه بأن وجوده فى السلطة قد أصبح وجودا صوريا ، وأنه لا يشارك فيما يصدر من قرارات عن مجلس قيادة الثورة ٠ وصدر قرار مجلس قيادة الثورة بقبول الاستقالة ، وأصدر بيانا بذلك ، تضمن عبارات قاسية ضد محمد نجيب مثل « ان محمد نجيب كان بعيدا عن صفوف الضباط الأحرار » وانه « أخطر باختياره قائدا للثورة قبل قيامها بشهرين فقط » وأنه « بعد ستة أشهر من قيام الثورة بدأ يطلب بين وقت وآخر من المجلس منحه سلطات تفوق سلطة العضو العادى » وأنه « اجمالا ٠٠ طالب بسلطة فردية مطلقة » (١)

لكن هذه الاستقالة وابتعاد محمد نجيب عن قيادة الثورة لم يستمر طويلا ٠ فقد أعلنت بعض وحدات وأسلحة الجيش تأييدها العلنى لمحمد نجيب ، « مثل سلاح الفرسان الذى كان لخالد محيى الدين تأثير قوى فى صفوفه » وبعض وحدات الاسكندرية (٢) وكذلك اندلعت المظاهرات فى شوارع القاهرة ، والتى نظمتها القوى السياسية المصرية « الأحزاب القديمة والاخوان والشيوعيون » والذين كانوا يرون فى الثورة ديكتاتورية عسكرية وأسفر الصدام بين هذه القوى وبين قوات الشرطة عن سقوط ثلاثة عشر قتيلا من المدنيين وسقط عدد آخر من الجنود ٠

---

(١) الجمهورية : ٢٥ فبراير ١٩٥٤ ٠

(٢) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ـ مصدر سابق ـ ص ١٦٩ و ١٧٠ ٠

أمام هذه الاحداث ، تراجع مجلس قيادة الثورة فقرر أعادة محمد نجيب ، الذى وافق وبعث الى المجلس قائلا « حرصا منى على حفظ وحدة الأمة فى الظروف الحاضرة ، وبنـاء على دعوة مجلس قيادة الثورة قبلت رئاسة الجمهورية البرلمانية المصرية » (١) ورغم عودة محمد نجيب ، الا أن المظاهرات وأعمال العنف كانت لا تزال مستمرة ، وانضم الطلاب الى المظاهرات التى كان واضحا أن الاخوان المسلمين يحركونهـا ، وتأكد ذلك عنـدما ظهر محمد نجيب فى شرفة قصر عابدين لتحيـة الجمـاهير فى المظـاهرات ، فظهر الى جانبه بعض قادة الاخوان ، وبدأ كلمته اليهم مرددا « الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا » (٢) . وأمام استمرار حملة العنف من جانب المتظاهرين بعد اعادة محمد نجيب اضطرت السلطات الى القاء القبض على عدد من الأشخاص كان من بينهم عبد القادر عودة وآخرون من جماعة الاخوان .

على انه بعد أن اتخذ الصراع داخل معسكر الثورة شـكلا خطيرا بتحرك الاسلحة ضد سلاح الفرسان وضد اتجاه تصـفية الثورة ، وبعد أن تحرك المعسكر المضاد للديكتاتورية بمظـاهرات هائلة بما كاد يهدد بصدام بين الجيش والشعب (٣) ، كان لابد من اتخاذ اجراء فكانت القرارات المعروفة بقرارات ٥ مارس ١٩٥٤ حيث قرر مجلس قيادة الثورة « اتخاذ الاجراءات فورا لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر ، على أن تجتمع خلال شهر يوليو ١٩٥٤ وتكون مهمتها : مناقشة مشروع الدسـتور الجديد واقراره ، والقيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذى يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور الذى ستقره أحكام الجمعية التأسيسية .

---

(١) المصرى : ٢٨ فبراير ١٩٥٤ .

(٢) المصرى : أول مارس ١٩٥٤ .

(٣) عبد العظيم رمضان ـ عبد الناصر وأزمة مارس ـ مصدر سابق ـ ص١٧٦

ولكى تجرى الانتخابات فى جو تسوده الحرية التامة ، فانه قد تقرر الغاء الأحكام العرفية ، والغاء الرقابة على الصحف والنشر اعتبارا من (نفس اليوم) فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى » (١) ٠

وسئل عبد الناصر الذى أعلن هذه القرارات عن الأحزاب فقال « أن تنظيم الأحزاب سيكون متوقفا على الدستور الجديد الذى ستبت فيه الجمعية التاسيسية ٠ وأن الشعب نفسه هو الذى سينتخب هذه الجمعية » وسئل عن المعتقلين السياسيين فقال : « سوف يتم الافراج عمن لا تثبت ضده تهمة من المعتقلين وان جميع القوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان سوف تعرض على الجمعية التأسيسية » أما عن وضع مجلس قيادة الثورة بعد انتخاب البرلمان الجديد ، فقد قال عبد الناصر « لقد اصبحنا رجال سياسة ويجب أن يبعد الجيش عن السياسة ، ولذلك فاننا سنتنحى عن مراكزنا فى الجيش » (٢)

مغزى قرارات ٥ مارس هذه ، أنها استجابة للمطالب الجماهيرية بعودة الحياة الديمقراطية ، وازالة ما علق بأذهان الشعب من اتجاهات الثورة الديكتاتورية ، تمهيدا لنزولها الى ساحة العمل السياسى مثل بقية القوى السياسية الأخرى ، وبالفعل فقد ناقش مجلس قيادة الثورة فى ذلك الوقت تكوين حزب باسم الحزب الجمهورى ، أو الحزب الاشتراكى الجمهورى ، وبدأ الدكتور راشد البراوى يعاونه البكباشى سمير حلمى والبكباشى محمد صدقى سليمان ، فى وضع برنامج الحزب على أساس تقدمى

---

(١) المصرى : ٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢) نفس المصدر ٠

يختلف عن برامج الاحزاب الاخرى ، ولكنه لا يتجاوز « المبادىء الاشتراكية المعتدلة » (١)

غير أن الأمور لم تواصل سيرها الطبيعي بالنسبة لأعضاء مجلس قيادة الثورة فهناك محمد نجيب يواصل مطالبته الحصول على سلطات أوسع ، خاصة فيما يتعلق بتعيين قادة الوحدات فى القوات المسلحة ، وهناك الصحافة — بعد أن الغيت الاحكام العرفية وتقرر الغاء الرقابة — تمتلىء بالأصوات التى تطالب بعودة الجيش « فورا » الى الثكنات والذى تقول بأن النحاس سوف يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية (٢) وبعضها الآخر يدعو الى اعادة الأحزاب القديمة أو يصور الامر على هذا النحو ، هذا الى جانب الحملة الشديدة التي شنتها مجلة « الجمهور المصرى » فى ذلك الوقت على « العسكريين » وكذلك الأخبار التى نشرتها جريدة « القاهرة » المسائية والتى اعتبرتها قيادة الثورة « أنباء كاذبة من شأنها بلبلة الأفكار » ، فوضعتها تحت الرقابة مرة أخرى (٣) ٠

أحدثت هذه الامور تأثيرها ولا شك فى مجلس القيادة وهذا ما بان واضحا من خلال الخطاب الذى ألقاه صلاح سالم فى عمال المحلة الكبرى فى ذلك الوقت والذى قال فيه « ولكننا ننذر الطغيان والطغاة أن يفكروا قبل السطو على حقوق الشعب بأنها لن تكون ثورة بيضاء بل ستكون ثورة حمراء (٤) ٠

---

(١) الاهرام : ٢٠ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢) اخبار اليوم : ١٣ مارس ١٩٥٤ ٠

(٣) الجمهورية : ١٨ مارس ١٩٥٤ ٠

(٤) الجمهورية : ١٤ مارس ١٩٥٤ ٠

وفى ذلك الوقت أيضا بعث حسن الهضيبى المرشد العام للاخوان المسلمين خطابا من السجن الى محمد نجيب يعرب فيه عن عدم ثقته فى أن قيادة الثورة جادة بالفعل فى اقامة حكم ديمقراطى سليم ، مطالبا بضرورة أن يشارك الاخوان المسلمون فى تقرير شئون البلاد . ومعلنا فى نفس الوقت أن « قرار حل الاخوان وان انزال اللافتات عن دورهم فانه لم يغير الحقيقة الواقعة وهى أن الاخوان المسلمين لا يمكن حلهم ، لان الرابطة التى تربط بينهم هى الاعتصام بحبل الله المتين ، وهى أقوى من كل قوة » (١) ، وكما طالب الاخوان المسلمون بالافراج عن المعتقلين منهم ، احتجت نقابة المحامين أيضا على أن عداد منهم تعرض للتعذيب بعد اعتقاله وبعث نقيب المحامين برقية الى محمد نجيب من أجل ذلك قال له فيها « أنه وصل الى علم مجلس النقابة أنه وقع اعتداء على الاساتذة أحمد حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمساني المحامين بعد اعتقالهم ، وهو أمر لو صح ، يكون بالغ الخطورة ولا يرضى سيادتكم ، فأرجو أن تأمروا بتحقيق الامر حتى ينال المعتدى الجزاء الذى يتناسب مع ما وقع منه » (٢) . أكثر من ذلك أن يوسف صديق – عضو مجلس قيادة الثورة السابق – بعث هو الآخر برسالة الى محمد نجيب يقترح فيها « أن علاج الموقف ينحصر فى أحد حلين لا ثالث لهما : دعوة البرلمان المنحل ليمارس حقوقه الشرعية . أو تأليف وزارة ائتلافية تمثل التيارات السياسية المختلفة فى البلاد وهى الوفد والاخوان المسلمون والاشتراكيون والشيوعيون تشرف على اجراء انتخابات للبرلمان فى أسرع فرصة حتى تختار البلاد حكامها الشرعيين ويعود الجيش الى ثكناته » (٣)

---

(١) المصرى : ١٦ مارس ١٩٥٤ .

(٢) المصرى : ١٧ مارس ١٩٥٤ .

(٣) المصرى : ٢٤ مارس ١٩٥٤ .

اصبح الموقف مهتزا هكذا تحت أقدام مجلس قيادة الثورة ولم يعد مسيطرا على زمام الامور ، ومن ثم كان لا بد من اجراء ينهى هذا القلق والتوتر وعدم الاستقرار ٠ فانعقد مجلس قيادة الثورة يوم ٢١ مارس ١٩٥٤ ، ويقول أنور السادات أن الامور التى طرحت أمام المؤتمر المشترك « مجلس القيادة ومجلس الوزراء » فى ذلك اليوم كانت« الغاء الاحكام العرفية فورا وقيام الأحزاب وتشكيل وزارة مدنية ٠٠ أو حرمان الرجعيين والمفسدين من الحقوق السياسية واتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية البلاد حتى قيام الجمعية التأسيسية وهى التى تنظم موضوع الأحزاب ، ورغم أن الأغلبية صوتت مع الاقتراح الأول بأغلبية ١٣ صوتا ضد ٨ أصوات وامتنع محمد نجيب عن التصويت ٠ فلم تصدر قرارات » (١) ٠ الى أن صدرت أخيرا قرارات ٢٥ مارس التى نصت على الآتى :

١ ـ يسمح بقيام الأحزاب ٠

٢ ـ مجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا ٠

٣ ـ لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات ٠

٤ ـ انتخاب الجمعية التأسيسية انتخابا مباشرا دون تعيين أى فرد ويكون لها السيادة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة والانتخابات حرة ٠

٥ ـ حل مجلس قيادة الثورة فى ٢٤ يوليو باعتبار الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلى الأمة ٠

٦ ـ تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها ٠

---

(١) الجمهورية : ٢٤ مارس ١٩٥٤ ـ مقال « خفايا وأسرار » ٠

وما أن أعلنت هذه القرارات حتى تم الافراج عن المعتقلين السياسيين وقد افرج فى مقدمتهم عن الاخوان المسلمين ومرشدهم حسن الهضيبى الذى توجه اليه جمال عبد الناصر وصلاح سالم لزيارته فى منزله فى وقت متأخر من الليل فور الافراج عنه (١) أما بالنسبة لزعماء الوفد فقد ضوعفت الحراسة حول بيت النحاس وأفرج عن فؤاد سراج الدين ولكن ليبقى فى المستشفى ، وكذلك ابراهيم فرج (٢) ، وفى اليوم التالى لقرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ اجتمع مجلس نقابة الصحفيين واتخذ قرارات طالب فيها بالغاء الأحكام العرفية فورا والافراج عن المعتقلين وتأليف وزارة قومية لاجراء الانتخابات الجديدة على هدى المبادىء التى آمنت بها البلاد (٣) ، وكذلك عقد المحامون جمعيتهم العمومية ، وشنوا هجوما عنيفا على أسلوب « البوليس الحربى وقائده « أحمد أنور » لاعتدائهم على المعتقلين ، وطالبوا بالغاء الأحكام العرفية فورا وتشكيل وزارة مدنية لاجراء الانتخابات (٤) . وارتفعت صيحات المطالبة بالغاء الأحكام العرفية أيضا من جامعتى القاهرة والاسكندرية .

لم يشذ عن هذا الموقف الا الاخوان المسلمون ، فقد صدر لهم رأى يقول « فيما يختص بعودة الأحزاب السياسية ، أملنا ألا يعود الفساد أدراجه ،مرة اخرى فاننا لن نسكت على هذا الفساد بل نؤيد بقوة حرية الشعب كاملة ولن نطلب تأليف أحزاب

---

(١) المصرى : ٢٥ مارس ١٩٥٤ .

(٢) المصرى : ٢٦ مارس ١٩٥٤ .

(٣) المصرى : ٢٧ مارس ١٩٥٤ .

(٤) نفس المصدر .

سياسية (١) وكذلك قال الهضيبي في مؤتمر للاخوان المسلمين عقد يوم ٣٠ مارس (٢) . وهذا الموقف بالطبع يتفق مع وجهة نظر الاخوان ورأيهم في الحياة النيابية وموقفهم المعادي للاحزاب .
وتجمع كل المصادر التي تناولت البحث في ازمة مارس ١٩٥٤ على أن هذا الموقف من الاخوان المسلمين هو الذي رجح قوة جمال عبد الناصر في مواجهة محمد نجيب في ذلك الوقت ، كما تجمع أن المظاهرات التي قامت يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ ، والاضراب العام الذي نادى به عمال النقل ، كان ذلك كله بترتيب أعد له مسبقا ، ولعبت فيه « هيئة التحرير » دورا كبيرا .

المهم أن حالة الفوضى الرهيبة ، وتوقف جميع وسائل المواصلات عن السير ، واصرار العمال على « استمرار الثورة » ، كان المبرر الذي أدى الى صدور قرار من مجلس قيادة الثورة بالغاء قرارات ٥و٢٥ مارس ١٩٥٤ . ونزلت القوات المسلحة الى الشارع لحفظ النظام . وصدرت قرارات بحل مجلس نقابة الصحفيين واحالة بعضهم الى المحاكمة ، كما صدر قرار آخر بمحاسبة المسئولين عن الفساد في العهود الماضية وتطهير الصحافة .

وكان ذلك هو آخر ما وقع من أحداث في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال ، بدأت منذ أواخر فبراير ١٩٥٤ ، وهي الأحداث التي اصطلح على تسميتها أزمة مارس ١٩٥٤ .

فماذا كان موقف صحافة الثورة خلال هذه الأزمة ؟؟

كما سبق القول ، فان موضوع هذه الدراسة وهو « موقف صحافة الثورة من قضية الديمقراطية » يحتم علينا أن نقصر

---

(١) الاخبار : ٢٧ مارس ١٩٥٤ .

(٢) الجمهورية : ٣١ مارس ١٩٥٤ .

البحث فى موقف هذه الصحف تجاه موضوع واحد من الموضوعات العـــديدة التى برزت خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، هــو موضــوع « الديمقراطية » فقط • ولا شك أن موقف صحافة الثورة من هذا الموضوع خلال هذه الأزمة تتضح أبعاده كاملة عندما يقاس بموقف الصحف الاخرى منه ، وأهمها بالطبع صحف الاهرام والأخبـار والمصرى ومجلة روز اليوسف •

بالنسبة للاهرام •• فيمكن القول بأنها وقعت على « هامش » الأزمه ، فاكتفت بنشر الاحداث والـوقائع دون التعليق عليهـا • وعموما فان موقفها منذ أن قامت الثورة بالغــاء الاحزاب ، وهو موقف الحرص على ألا تنجذب الى تحبيذ راى معين أو تاييد وجهة نظر بعينهـا أو تتبنى قضـية سـياسية محـددة • وكذلك فان « الاهرام » فى ذلك الوقت كانت تفتقر الى الـكتاب البارزين من كتـاب الرأى مثلمـا كان متوافرا للصـحف الاخرى • مثل أحمد بهاء الدين واحســان عبد القــدوس فى روز اليوسف ، ومثل مصطفى وعلى أمين وجلال الحمامصى فى الاخبار ، ومثل أحمد أبو الفتح ومحمــود عبد المنعم مراد فى المصرى ، ومثل الدكتــور طه حسين والدكتور محمد مندور والدكتور لويس عوض وخالد محمد خالد فى الجمهورية (١) •

أما دار أخبار اليوم « وصحفها » • فقد ركزت على موضوعين :

الاول : احياء العداء القديم للوفد ، فتنشر أخبارا مختلفة على غرار أن النحاس ينوى ترشيح نفسه لرئاســـة الجمهورية ، حتى تثير بذلك حفيظة مجلس القيادة ضده وضد الوفد ، أو أن محمد نجيب اتصل بالنحاس ليســتفسر عن صــحته لكى توحى بأن هنـــاك

---

(١) كرم شلبى : عشرون يوما هزت مصر (دراسة ووثائق فى ازمة مار) ـ القاهرة ١٩٧٦ ـ ص ٤٩ •

اتصالات بين محمد نجيب والنحـــاس فى وقت كان عبد الناصر يتصل بالاخوان المسلمين فى محــاولة لاســتقطابهم الى جانبه فى صدامه مع نجيب • (١)

الثانى : التشكيك فى أهليـــة الشعب المصرى وقدرته على ممارسه حياة نيابيه صحيحه • فنجد على امين يطـالب بمن يقول للشعب « أنت اخطات » •• قائلا : « يجب فى نفس الوقت الذى تضمن فيه للشعب حقه فى الخطأ يجب أن نضمن وجود صــوت يقول للشعب فى المجلس الجـديد أنت أخطـأت ويدله على طريق الصواب » (٢) • أما جلال الحمـامصى فيرمى الشــعب المصرى بالتخلف وعدم أهليته للادلاء بصوته فى الانتخــابات قائلا » أن الناخب هو حجر الأساس فى بناء حياتنا البرلمانية القــادمة • ولا أظن أنه تعلم فى الفترة السابقة كيف يمارس حقه النيــابى عن ايمان ، لا عن خوف أو رهبة ، و لاأظن كذلك أن الفترة الباقية على اجراء هذه الانتخابات تكفى لأن تخلق من الناخب مواطنــا قادرا على أن يرجح بصــوته الرأى الســليم والفكرة الوطنيــة التى لا يشوبها غرض أو هوى » (٣) •

أما جريدة المصرى ــ والى جانبهــا مجلة روز اليوسف ــ فقد اتخذت موقفا شــديد الصــلابة فى الدفاع عن الديمقراطية وتشجيع خطوات مجلس قيادة الثورة فى هذا الاتجاه ، والمطالبة باجراء الانتخابات واعادة الحياة النيابية للبلاد ، من خلال مقالات لأحمد أبو الفتح ومحمود عبد المنعم مراد (٤) ، ومن خلال تصديها

(١) نفس المصدر ــ ص ٥٠ ، ٥١ •

(٢) الاخبار : ٩ مارس ١٩٥٤ •

(٣) الاخبار : ٨ مارس ١٩٥٤ ــ مقال « نريد الناخب أولا » •

(٤) المصرى : من ٥ مارس ١٩٥٤ الى ٢٧ مارس ١٩٥٤ •

للرد على المقالات التي كانت تنشر في أخبار اليوم والاخبار ، والتي كانت تدعو لعدم التسرع في اجراء الانتخابات واعادة الحياة النيابية . والى جانب ذلك كله فقد كانت جريدة المصرى هى الجريدة الوحيدة التي أتاحت الفرصة لنشر بيانات الاخوان واخبارهم ، وبيانات النقابات المهنيه ومواقفها المؤيدة لاعادة الحياة النيابية . وقد اتخذت « المصرى » هذا الموقف في ظروف شديدة الصعوبة ، اذ كانت طرفا في صراع دائر بينها وبين الاخبار وأخبار اليوم من ناحية وجريدة الجمهوريه من ناحية أخرى ، وهى الجريدة التي شنت حملة هجوم ضارية على المصرى وعلى أحمد أبو الفتح خاصة . وكذلك فقد تعرضت الجريدة لهجوم جماعة من « العمال » عليها ، كما قدم صاحبها حسين أبو الفتح الى نيابة أمن الدولة بتهمة نشر أخبار كاذبة عن اتحاد عمال النقابات . (١) .

أما صحف الثورة ، فانه يمكن القول بأنها في هذا الظرف الخاص — حيث رفعت الرقابة عن الصحف لأول مرة في مصر بعد قيام الثورة — ظهر فيها اتجاهان واضحان :

الاتجاه الأول : اتجاه رسمي يعكس رأى مجلس قيادة الثورة ومواقفه ، وهو الاتجاه الذى تعبر عنه مقالات أنور السادات في تلك الفترة . ومقالات أخرى نشرت بدون توقيع اسم كاتبها .

والاتجاه الثاني : .. شخصى يعبر عن آراء ومواقف مجموعة من كبار المفكرين والكتاب الذين عملوا في صحف الثورة أو « تعاملوا » معها في ذلك الوقت . مثل الدكتور طه حسين والدكتور محمد مندور والدكتور لويس عوض وخالد محمد خالد وغيرهم .

بالنسبة للاتجاه الأول نلاحظ أنه ركز على مسألتين : الأولى

---

(١) كرم شلبى : عشرون يوما هزت مصر — مصدر سابق — ص ٥١ .

توضيح وتفسير موقف مجلس قيادة الثورة ازاء أحداث مارس وقراراتها التى صدرت لممارسه الحياة الديمقراطية ، بما يشير الى ان مجلس الثورة وجمال عبد الناصر بالذات كان من أشد المؤيدين لهذه القرارات وليس محمد نجيب وحده ٠ والثانية التصدى للقوى السياسية القديمة « الوفد » و « الاخوان فى الفترة ما قبل ٢٥ مارس فقط أما بعد هذا التاريخ فقد هادنوا الثورة ووقفوا ضد الأحزاب الليبرالية بعد الافراج عنهم وعن زعيمهم حسن الهضيبى بعد قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ ٠ وقد كانت القوى السياسية المصرية « الوفد والاخوان والشيوعيون » هى التى انتظمت فى المظاهرات التى اندلعت عقب استقالة محمد نجيب ، وكان الوفد طوال الفترة من ٥ مارس الى ٢٥ مارس هو أعلى الأصوات مطالبة بالديمقراطية وعودة الجيش الى الثكنات ٠

حول هاتين المسألتين : شرح موقف الثورة من قضية الديمقراطية والهجوم على القوى السياسية المصرية ، برز الاتجاه الرسمى فى صحافة الثورة والذى عبرت عنه بوضوح كتابات أنور السادات وكتابات أخرى ظهرت بدون توقيع كاتبها ٠ فنجد أنور السادات بعد عودة محمد نجيب والرجوع عن استقالته « تحت ضغط القوى الشعبية والعسكريين كما تقدم » ـ نجد أنور السادات يكتب مؤكدا أن الخلاف الذى وقع داخل مجلس قيادة الثورة بين محمد نجيب وأعضاء المجلس كان مجرد خلاف فى وجهات النظر وليس خلافا على مبدأ من مبادىء الثورة « فلم يكونوا أمام طغيان ولا أمام فساد ، بل كانوا أمام سبل تشعبت ، كل منهم يرى أن واحدا منها هو الأفضل لمصر والأسلم لها ، فكان الخلاف الذى برز عنده الاتزان ، وتجلت معه أفضل فضائل الثورة من ايثار للوطن على كل شىء فى الوجود » (١) ، أما هدف

---

(١) التحرير : أول مارس ١٩٥٤ ـ مقال « امة جيشها شعب » ٠

أنور السادات من هذا التأكيد على وحدة مجلس القيادة ، فقد كان ولا شك تهديد القوى السياسية التى أعادت نجيب والتى يطلق عليها السادات أسماء « المتربصون والأعداء والشامتون » (١) .

حتى اذا ظهرت قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ والتى كانت تعد فى واقع الامر بمثابة خطوة أولى على طريق الديمقراطية ، نجد أنور السادات يبادر الى القول بأن هذه الخطوة على طريق الديمقراطية انما مجلس قيادة الثورة هو الذى رأى ضرورتها وليست القوى السياسية السابقة على الثورة ، ويقارن السادات بين الموقفين فيقول « أرادها الانتهازيون والموتورون فوضى ودمارا ودماء ، ويشاء الله الا أن يريدها على لسان رفاق الثورة ، حرية فى القول برفع الرقابة عن الصحافة ، وحرية للشعب فى أن يختار فيعلن عن موعد انعقاد الجمعية التأسيسية بانتخاب حر مباشر ، ولم يفت السادات أيضا أن يؤكد فى هذا المقال على ما يبذله أعضاء مجلس الثورة من جهد دائب أمين ومخلص لهذا الشعب ، فيقول « أن التاريخ سيروى » حديث أولئك الرفاق الذين يعملون وسيعملون فى صمت هو فى نظرهم أروع وانطلق من كل حديث سطره المسطرون (٢) .

وفى مواجهة الدعوة التى ظهرت فى الصحف فى ذلك الوقت ، وطالبت الجيش بالعودة الى الثكنات ، يكتب السادات لينبه الى أن مجلس الثورة لن يتخلى عن مسئولياته الا بعد أن تحقق الثورة أهداف الشعب ، « وتعيد اليه حياة دستورية برلمانية سليمة مبرأة من عيوب الماضى وآثامه » لأن ممثلى الشعب الذين سينتخبهم للجمعية التأسيسية سيشتركون اشتراكا فعليا فى اقرار

---

(١) نفس المصدر .

(٢) الجمهورية : ٧ مارس ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « رأى » .

الدستور بعد مناقشة مواده ، ثم يدعو بعد ذلك للاتفاق حول الثورة فيقول أن « الخصوم » يعملون جاهدين على عرقلة حياة الاستقرار التى بدأت البلاد تنعم بثمارها ، وهؤلاء الخصوم ذو قدرة خارقة على اختلاق المفتريات وعلى خلق القلاقل ، وسيعملون بكل وسيلة على اثارة فريق على فريق وعلى تأليب طائفة على طائفة وهذا مايجب أن تتفتح له العيون والآذان ، لأن الثورة لن ترتد الى الوراء ، لأن كل قانون صدر فى عهدها لم يصدر الا بعد أن أيقنت أن الشعب فى حاجة اليه ، وأنه يطالب به ، فقانون الاصلاح الزراعى مثلا أثر من آثار الثورة كان الشعب فى أشد الحاجة الى اصداره لمحو الفوارق الرهيبة بين طبقات الشعب ، وما يقال عن قانون الاصلاح يقال عن غيره من القوانين الاصلاحية التى صدرت منذ قيام الثورة حتى اليوم » (١) .

واذا كان السادات قد نشر هذه المقالات ردا على ما حفلت به الصحف فى ذلك الوقت من آراء ، خاصة « جريدة المصرى » ، وما حفل به المجتمع عموما من مناقشات و « شائعات » تصدى السادات أيضا لتنفيذها والرد عليها مركزا بالذات على ما كان سائدا فى ذلك الوقت من أن محمد نجيب هو الصوت الوحيد المؤيد للديمقراطية فى مجلس الثورة وكتب لذلك مقالات مطولة بعنوان « حقائق » ، و « خفايا وأسرار » (٢) وغيرهما ، فان حملة أخرى لنفس الغرض ظهرت فى جريدة الجمهورية ، وركزت على موضوع واحد هو الهجوم على جريدة « المصرى » بالذات . وقد بدأت هذه الحملة عندما تصدت المصرى للرد على مقال افتتاحى نشرته « الجمهورية » ـ جريدة الثورة ـ وجاء فيه أن الثورة طردت الملك وحررت الشعب وكان « الشعب كله عبيدا لملك طائش

---

(١) التحرير : ٩ مارس ١٩٥٤ ـ مقال « لن ترتد الثورة الى الخلف » .

(٢) الجمهورية : ١٠ مارس ١٩٥٤ و ٢٦ مارس ١٩٥٤ .

ماجن » « وكان الشعب أكثره عبيدا لسادة الاقطاع وصناع المظالم » (١) · تصدت جريدة المصرى للدفاع عن الشعب والرد على هذه الاتهامات التى نسبت اليه فى هذا المقال · فكتب محمود عبد المنعم مراد مقالا بعنوان « دفاع عن الشعب » قال فيه أن هذا الشعب « هو الذى هتف بسقوط الملك وهو جالس على عرشه » و « لم يكن الشعب المصرى عبيدا قط بل كان الشعب المصرى فى تاريخه الطويل شعبا أبيا مكافحا يحارب الاستعمار الخارجى والاستغلال الداخلى بكل ما يملك من قوة وما تيسر له الظروف من وسائل » (٢) ·

وردت الجمهورية فى اليوم التالى على المقال بالعنوان نفسه : « دفاع عن الشعب » لتشن حملة عنيفة لا ضد المصرى كجريدة فقط بل ضد حزب الوفد الذى تمثله هذه الجريدة أيضا · فتقول أنه « بعد أن أحرق الطاغية القاهرة وطرد حكومة الوفد وعاث فسادا فى الأرض ، نجد « المصرى » تلطخ صفحتها الأولى بصورة كبيرة وقد أخذت تزف الى الجماهير أنباء عيد جلوسه الملكى السعيد ·· وتقول (اليوم يستقبل أبناء وادى النيل مصره وسودانه عيد الجلوس الملكى السعيد لجلالة الملك فاروق الأول ، وأنهم يستقبلون فى ذلك أملا متجددا وعزما متوثبا وأبا بارا صادقا ، ووفاء ثابتا وعملا متواصلا وجهادا صادقا ورعاية تفيض بكل دلائل الرحمة والعطف والحب » · ثم تقول الجمهورية « كتبت المصرى هذا ولم تكتب حرفا واحدا دفاعا عن الشعب ، فاية صلاة خاشعة ضارعة ترتلها المصرى فى معبد الهوان وأى انسان مهما بلغ ضعفه لا يقرأ

---

(١) الجمهورية : ٩ مارس ١٩٥٤ ·

(٢) المصرى : ١٠ مارس ١٩٥٤ ·

هذا الكلام ولا يتأله • ويستعبد الناس ، ويسخر من العابدين »(١)
ثم يشارك احمد أبو الفتح هو الآخر فى المعركة الدائرة هده بمقال « سيادة الشعب »ليهاجم فيه هذا « الواغش» من الكتاب كما أسماهم ويطالب بعودة الجيش الى الثكنات قائلا « ان حركة الجيش ستكون قد أصابها التوفيق يوم يعلن رجالها أن مهمتهم كضباط قد انتهت وأن الامر اليوم متروك للشعب » (٢)، ثم بمقال آخر سخر فيه من جريدة « الجمهورية » التى كانت قد نشرت خبرا يقول أن الملك فاروق يفكر فى العودة الى حكم مصر ، وهاجم فيه الاحكام العرفية وطالب بالغائها على الفور وأطلاق سراح المعتقلين (٣) وكان هذا الموقف من أحمد أبو الفتح سببا فى حملة هجوم ضارية شنتها عليه جريدة الجمهورية وعلى حزب الوفد أيضا مبررة بقاء الأحكام العرفية بأنها الضمان لكى لا ينقض أحمد أبو الفتح وحزب الوفد على قانون الاصلاح الزراعى وانجازات الثورة (٤) •

وعلى هذا النحو استمرت المعركة بين « الجمهورية » و « جريدة المصرى » •

أما الاتجاه الثانى الذى ظهر فى صحف الثورة ، والذى يعبر عن آراء ومواقف شخصية لمجموعة من كبار المفكرين والكتاب فى ذلك الوقت ، فاننا نجد أن هؤلاء الكتاب لم ينجرفوا الى تيار الاحداث الجارية ، ولم يدخلوا طرفا فى معارك صحفية حول

---

(١) الجمهورية : ١١ مارس ١٩٥٤ ـ مقال بدون توقيع بعنوان « دفاع عن الشعب » •

(٢) المصرى : ١٥ مارس ١٩٥٤ ـ مقال « سيادة الشعب » •

(٣) المصرى : ١٧ مارس ١٩٥٤ ـ مقال « صيحة لص » •

(٤) الجمهورية : ٢٢ مارس ١٩٥٤ ـ مقال بتوقيع « مكافح » بعنوان المؤامرة الكبرى » •

موضوع الديمقراطية ، بل جاءت كتاباتهم بمثابة آراء وأفكار لما ينبغي أن يكون حتى تتحقق الحرية للمواطنين ، وحتى تكون هناك ديمقراطية حقيقية ٠

ولذا نجد كتابات هؤلاء تتناول القوى السياسية ، والأحزاب والدستور ، والحرية وحقوق المواطنين والانتخابات ، فيكتب الدكتور محمد مندور عن « الانتخابات وأسس الدولة » وعن « الأحزاب ومذاهبها » ، ويطالب بضرورة أن تصدر الثورة قانونا « يعتبر النظام الجمهورى وقانون الاصلاح الزراعى من نظم الدولة الأساسية التى تعتبر الدعوة الى نقضها دعوة الى قلب نظام الحكم تدخل فى نطاق قانون العقوبات العام » (١) ٠ أما مبرر هذا فى رأى الدكتور مندور ومطالبته بأن يصدر مثل هذا القانون قبل الغاء الأحكام العرفية ، فهو أن يتحدد النطاق الذى ستدور داخله المعركة الانتخابية لاختيار أعضاء اللجنة التأسيسية طالما أن الانتخابات لهذه اللجنة التى ستتولى وضع الدستور ستجرى على أساس شخصى ٠ وعلى ذلك النظام الجمهورى « لا يجوز أن يمس ولا يسمح بالدعوة الى غيره » وكذلك قانون الاصلاح الزراعى والقضاء على الاقطاع من الواجب أن يظل بعيدا عن المعركة الانتخابية وبخاصة أنه لم يتم تنفيذه ولم تظهر النتائج الطيبة المنتظرة منه وبخاصة تحويل رؤوس الأموال نحو تصنيع البلاد والقضاء على الاستبداد والاقطاع » (٢) ٠

ويتفق الدكتور طه حسين مع دعوة الدكتور محمد مندور هذه ، فيكتب هو الآخر مطالبا بأشياء ثلاثة يرى « أن الامور لن تستقيم على ما نحب ، وعلى ما يحب رجال الثورة أنفسهم الا بها

---

(١) الجمهورية : ١٣ مارس ١٩٥٤ ـ مقال « الانتخابات واسس الدولة » ٠

(٢) نفس المصدر ٠

وأرى من الخير أن يفكر فيهـا رجال الثورة فيطيلـوا التفكير وأن يتدبروها متانين غير عجلين • ويقول إن « الشعب كله يسـتطيع أن يقول لا أو نعم ، فلم لا نسأله عن النظـام الجمهورى أيرضـاه أم يأباه ، وأنا أرجح كل الترجيح أنه يرضاه أعظم الرضا ويحرص عليه أعظم الحرص ، وما أريد استفتاء فى ذلك الا لاقطع الشـك باليقين وارفع النظام الجمهورى عن ان يكون موضوعا للجدال بين نواب الشعب وأحيط هذا النظام بما ينبغى له من الاجلال والاكبار والتقديس » « والشىء الثـانى هو هذا الاصـلاح الزراعى الذى أقروه ولم يتموا انفاذه وسوف يعودون ـ الى الجيش قبل أن يتموا انفاذه » • « لا بد اذن فيمـا أرى من استفتـاء الشـعب فورا فى النظام الجمهورى أيرضاه أم يأباه ، وفى الاصلاح الزراعى أيقره أم ينكره • ولا بد من أن يكون هذا الاستفتاء قبل انتخـاب الجمعيـة التأسـيسية ليعرف المصريون ماذا يراد بهم ، وماذا يريدون هم » أما الشىء الثالث الذى يطالب به الدكتور طه حسين فهو أن تعفو الثورة عن المعتقلين والمسجونين السـياسيين « فمن حق النـاس جميعا أن يخطئوا ، ومن الحق عليهم جميعا أن يصلحوا خطأهم ، وان يصلح بعضهم خطأ بعض ما استطاعوا الى ذلك سبيلا » • (١)

أما عن تشكيل الاحزاب ، فالدكتور محمد مندور يرى أن « اباحة تكوين الاحزاب يجب أن تكون هى الاخرى مقيدة بالمبادىء والنظريات السياسية ، وذلك لان مستوى الثقافة السياسية فى بلادنا لا يزال فجا ، ومصر حتى اليوم لم يستقر فيها نظام تكوين الأحزاب على أساس المبادىء والمذاهب ، ومعظم الاحزاب التى عرفتها لم تقم الا على الاشخاص والزعامات ، ومن واجب الدولة أن تأخذ بيد الشعب ، وان توجهه بقانون صـالح نحو الأسس السـليمة لتكوين الاحزاب حتى لا تعود المأساة فنجد داخل الحزب الواحد اتجاهات متباينة وآراء متضاربة أو انعدام الاتجاهات والآراء التى

---

(١) الجمهورية : ٢١ مارس ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « دعوة » •

تميز حزباً عن حزب آخر ، ولا يعود لتعــدد الأحزاب مبرر غير الصدامات والعداوات الشخصية والعصبيات والمنافسات القبلية في الأرياف » (١) • ويقترح الدكتـور مندور لذلك أن تقـوم ثـلاثة أحزاب جديدة يقول أنها قدمت نفسها من خلال الآراء والاتجاهات السائدة في أوساط السياسة في مصر (في وقتهـا) ، وهي « الحزب الجمهوري الاشـتراكي ، الذي يمكن أن يـؤيد مبـدأ الجمهورية البرلمـانية ويدعو الى تركيز السلطـات في الهيئـات النيابية لا في رئاسة الدولة ، وذلك حتى نرد الى الشـعب وممثليه ثقتهم بأنفسهم ، وحتى يصبح البرلمـان ، أي يصـبح الشـعب مصدر السلطات الحقيقية ، ولا تبقى البـلاد تحت رحمـة رئيس الدولة يحل البرلمانات أو يقيل الوزارات كما يريد ، واشتراكية هذا الحزب تدعو الى مواصلة السير في نفس الاتجاه الذي سـار فيـه قانون الاصـلاح الـزراعي ، وتثبيت حق الدولة في أن تنظم وسائل الانتاج وتتـدخل في توزيعهـا على المـواطنين وأن تنظم العلاقة بين العمل ورأس المال وتكفل العداله الاجتماعية في توزيع الانتاج » • « والحزب الثاني هو الحزب الديمقراطي الحر ،ومثل هذا الحزب يمكن أن يفضل الجمهورية الرئاسـية خوفا من ديكتتـاتورية برلمانية ، أو من طغيان السلطة البرلمانية ، وعدم استقرار السلطة التنفيذية على ما شوهد وما زال يشاهد في فرنسا » • « أما الحزب الثالث فهو حزب اليمين المحافظ ، وهذا الحزب يستطيع أن يدافع عن رأس المال وأن يقاوم التوسع في حقوق المواطنين والطفرة بها كحق تكوين اتحادات عمالية واسعة مطلقة النفوذ قد تستطيع أن تضيق الخنـاق على رأس المـال وأن تسـلبه جانبـا من أرباحه الباهضة » (٢) •

---

(١) الجمهورية : ١٧ مارس ١٩٥٤ ـ مقـال بعنوان « الانتخابات واسس الدولة » •

(٢) الجمهورية : ١٧ مارس ١٩٥٤ ـ مقال « الاحزاب ومذاهبها » •

ثم يواصل الدكتور مندور كتاباته بعد ذلك فى موضوعى « الجمهوريه والاشتراكية » فيدعو الى الجمهورية البرلمانية ، لأنها النظام الذى يحقق سيادة الأمة ويجعلها المصدر الحقيقى للسلطات (١) ، ويدعو للاخذ بالنظام الاشتراكى لان « الاشتراكية فى الميدانين الاجتماعى والاقتصادى هى المذهب الذى يحقق العدالة الاجتماعية ، ويضمن الرخاء لأكبر عدد من المواطنين وهى النظام الذى يجب أن يكمل الجمهورية البرلمانية » (٢) .

على هذا النحو دعا كل من محمد مندور وطه حسين الى ضرورة تقنين النظام الجمهورى وتحديد الملكية قبل اجراء أى انتخابات للجنة التأسيسية التى تضع الدستور ، وقبل الغاء الأحكام العرفية ، وعلى هذا النحو قدم الدكتور مندور رؤيته السياسية مطالبا بتشكيل ثلاثة أحزاب جديدة (ولا عودة للحياة الحزبية القديمة) والمناداة بنظام الجمهورية البرلمانية فى دولة تقوم على أساس اشتراكى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى .

أما الدكتور لويس عوض ، فقد تركزت كتاباته كلها فى تلك الفترة على موضوع واحد هو « الدستور » فيبدأ بالمطالبة بضرورة نشر النتائج التى وصلت اليها لجنة الدستور لأنها « لم تصل الى الشعب كاملة ولا متكاملة ، بل وصلت اليه بصورة ممزقة ، فنشرت الصحف شيئا من التفاصيل المتناثرة هنا وهناك » « فكيف اذن للشعب أن يحكم على دستوره اذا عرض عليه هذا العرض المشتت » (٣) ، ثم نجد لويس عوض فى مقال آخر ـ يعلن اعتراضه على أن ينص الدستور الجديد على أن يدفع المرشح

---

(١) الجمهورية : ٢٢ مارس ١٩٥٤ ـ مقال « الجمهورية الاشتراكية (١) » .

(٢) الجمهورية : ٢٤ مارس ١٩٥٤ ـ مقال « الجمهورية الاشتراكية (٢) » .

(٣) الجمهورية : ١٤ مارس ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « رأى » .

تامينا قدره مائة جنيه بدلا من مائتى جنيه فى الماضى فيقول أنه « يصعب علينا أن نرى أن ربع قرن من تاريخ أمة ينسلخ لا ينتج عنه الا مثل هذا التلويح باتجاه ديمقراطى • وأهم ما فى هذه المسالة هو اننا قد عرفنا ان أصحاب هذا الراى لا يزالون يزنون الرجال بميزان المال ، فالصعلوك الذى لايملك مائة جنيه ليس من حقه أن يتكلم باسم الناس او أن يمثلهم فى أى أمر من الامور العامة ، ونحن الذين درسنا تاريخ الحياة الدستورية فى البلاد الأخرى نعلم أن الانجليز والفرنسيين كانوا فى الماضى يقولون : الصعلوك الذى ليس فى جيبه كذا جنيه ليس من حقه أن ينتخب من يمثله فى البرلمان • فالوضع فى جوهره طبقى وفى مظهره يدعو الى الاشمئزاز وخاصة فى هذا العصر الذى تزعم فيه ان البشر قد تساووا حقا فى الحقوق والواجبات » « نحن نقول : المواطن الذى لا يجد مائة مواطن يزكونه للترشيح أمام السلطات بوثيقة مكتوبة ، مواطن ليس من حقه أن يتكلم باسم أحد أو أن يمثل أحدا فى أى أمر من الأمور العامة ، هذا هو التأمين الحقيقى الذى ينبغى للدولة أن تطلبه لتمنع العابثين والمستخفين والمعتوهين من ارهاق المعركة الانتخابية » (١) •

ثم ينهى الدكتور لويس عوض مقالاته فى هذا الموضوع بالمطالبة بضرورة أن يتضمن الدستور الجديد النصوص الخاصة بحقوق الانسان المصرى وهى « الحرية والمساواة والسلام » (٢) •

وأما الكاتب الوحيد الذى تعرض لموضوع القوى السياسية المصرية ممثلة فى «الاخوان المسلمين والشيوعيين» فكان خالد محمد خالد ، وذلك فى مقالين كتبهما بعنوان « الاخوان والشيوعيون

---

(١) الجمهورية : ١٥ مارس ١٩٥٤ – مقال بعنوان « دستور الشعب (١) » •

(٢) الجمهورية : ٢١ مارس ١٩٥٤ – مقال بعنوان « دستور الشعب (٢) » •

والثورة » • مطالبا لهاتين القوتين بحق العمل السـياسى وتقنينه أما لماذا يدافع هذا الدفاع عن الاخوان والشيوعيين دون الأحزاب الأخرى فيقول لأن الاخوان والشـيوعيين هم « أكثر النـاس فى بلادنا تعرضا للاجراءات غير العادية سواء فى العهد الغابر أو فى العهد الماثل ، ولأنهما القوتان اللتان تنتظمان فيهما معظم امكانياتنا الشابة الفتية ، وانكار ذلك سذاجة بقدر ما هو غرور » (١) •

ولم يدم هذا الاتجاه بالطبع ولم يستمر فى صحافة الثورة ، فقد تلاشت هذه الأصوات التى كانت تناقش نصوص الدستور وحق الشيوعيين والاخوان فى العمل السياسى والمنـاداة بتكوين أحزاب جديدة وحقوق المواطنين وواجباتهم والتى نادت أيضا بالغاء الأحـكام العرفيـة (٢) ، تلاشت هذه الأصوات بعـد الغاء قرارات ٥ و ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، وطغى الاتجاه الرسمى على صحف الثورة وأصبح هو الطابع المسيطر عليها ، فنجد هجوما عنيفا على الاحزاب الليبرالية (٣) ، كما نجد تركيزا أعلاميـا واضـحا على شـخص جمال عبد الناصر ، ودعاية واضحة له فى جريدة الجمهورية ومجلة التحرير • كما ظهرت مقـالات عديدة تهـاجم نقـابة الصـحفيين وتتهمها بالرجعية وبأنها تعمل لصالح أصحاب دور الصحف فقط وتدعو لضرورة « تطهير » هذه النقابة ، وتطهير الصحافة عموما •

---

(١) الجمهورية : ٢٠ مارس ١٩٥٤ ــ مقال بعنوان « الاخوان والشـيوعيون والثورة » •

(٢) انظر التحرير : ١٦ مارس ١٩٥٤ ــ مقال لحلمى سلام بعنوان « اكملوا اضاءة الانوار ــ لا تقتلوا مصر بالهتاف بحياتها » •

(٣) الجمهورية : ١٠ ابريل ١٩٥٤ ــ مقال للسـادات « اخطات الثورة » • فى ٦ ابريل ١٩٥٤ « الذين يسخطون على ارادة الشعب » •

ولعل أبرز ما يمكن تسجليه بالنسبة لموقف صحافة الثورة خلال أزمة مارس ١٩٥٤ هو :

أولا : أن الهجوم على الأحزاب الليبرالية وحزب الوفد بالذات ، قد استمر في هذه الفترة ، من خلال الاتجاه الرسمى الذى برز فى هذه الصحف آنذاك والذى عبرت عنه مقالات أنور السادات والمقالات التى نشرت بدون توقيع أسماء كتابها .

ثانيا : أن كبار الكتاب في صحف الثورة فى ذلك الوقت « طه حسين ومحمد مندور ولويس عوض وخالد محمد خالد » وغيرهم ، لم يدخلوا في معارك صحفية مع القوى السياسية القائمة أو ضدها .

ثالثا : أن هذه الصحف في ذلك الوقت « نعمت » هي الأخرى بمناخ الحرية العام الذى تحقق بعد رفع الرقابة عن الصحف ، فظهرت المقالات والكتابات التى ناقشت حرية العمل السياسى للاخوان والشيوعيين والتى طالبت بالنص على حقوق الانسان المصرى فى الدستور ، كما ظهرت المقالات التى انتقدت نصوص هذا الدستور عندما نشرت فى بعض الصحف .

رابعا : انفردت صحف الثورة بشرح وتفسير الأحداث التى وقعت داخل مجلس القيادة وتفاصيل الخلاف بين محمد نجيب والمجلس ، مع الاهتمام بالتأكيد على أن جمال عبد الناصر وبقية أعضاء المجلس حريصون على اقامة الحياة الديمقراطية للشعب .

خامسا : لم تظهر فى هذه الصحف أية مقالات أو كتابات تدعو الى تأخير الانتخابات ، أو التشكيك فى قدرة الشعب المصرى على ممارسة حياته السياسية ، مثلما كان الحال فى صحف أخبار اليوم التى ظهرت فيها مثل هذه المقالات بقلم مصطفى أمين وجلال الحمامصى .

وأخيرا .. فان هذه الايام العشرين من ٥ مارس حتى ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، هى الايام التى شهدت فيها الصحافة المصريه ازهى أيام الحرية بحيث ظهرت فيها هذه المقالات والكتابات ، وهذا الصراع والنقاش والجدل الفكرى حول قضية الديمقراطية ، فالى جانب المقالات الكثيرة التي سبق مناقشتها والعرض لها ، كانت هناك مقالات أخرى لا تقل أهمية عما سلف . ومنها مقالات أحمد بهاء الدين « هذا صراط مستقيم » (١) و « الفوضى والنظام » (٢) ، و « ما هى فرصة الوفد .. والاخوان والشيوعيين » (٣) ، وكذلك مقالات احسان عبد القدوس مثل « اننا نسير في الطريق الطبيعي للثورة » (٤) ، و « الجمعية السرية التى تحكم مصر » (٥) ، ومقالات وآراء لخالد محيى الدين مثل مقاله فى روز اليوسف بعنوان « أسطورة الكفاءات فى مصر » (٦) وكلها ناقشت موضوع الديمقراطية ووقفت الى جانب الشعب المصرى مطالبة بحقه المشروع فى أن يمارس حياة ديمقراطية سليمة ونظيفة .

---

(١) روز اليوسف : اول مارس ١٩٥٤ .

(٢) روز اليوسف : ٨ مارس ١٩٥٤ .

(٣) روز اليوسف : ٢٩ مارس ١٩٥٤ .

(٤) روز اليوسف : ١٥ مارس ١٩٥٤ .

(٥) روز اليوسف : ٢٢ مارس ١٩٥٤ .

(٦) روز اليوسف : ١٥ مارس ١٩٥٤ .

الفصل الخامس

صحـــافة الثورة .. والدســـتور

حرصت ثورة ٢٣ يوليو فور قيامها على التعبير عن احترامها للدستور ، فجاء فى أول بيان أذيع صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن «الجيش اليوم كله أصبح يعمل فى ظل الدســـتور مجردا من أية غاية » وفى بيان آخر أذيع فى اليوم التالى ، جاء فيـه على لســـان القائد العام للجيش « أننا ننشد الاصلاح والتطهير فى الجيش وفى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور » (١) ، وتوالت تصريحات اللواء محمد نجيب فى كل مناسبة بالحرص على الحيـاة النيـابية والدستور القائم الى حد أنه « هدد » بالاستعانة بالجيش لحمـاية الدستور ، قائلا « ان الجيش لن يسمح لأحد بأن يســتعدى على الدستور ، وان كل من يحاول ذلك سوف يقول له الجيش (قف من أنت) » (٢) .

كان هذا الدستور الذى سارعت ثورة يوليو باعلان احترامها وتقديسها له ، هو دستور ١٩٢٣ الذى كان مليئا بالثغرات والذى كان قد تعرض لنقد عنيف فى الصـحافة المصرية الوطنيـة عقب صدوره فى ١٩ أبريل عام ١٩٢٣ (٣) . فقد كان هذا الدستور

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ مصـــدر ســـابق ـ ص ٢٥ ، ٣٦ .

(٢) وحيد رافت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ـ مصدر سابق ـ ص ٣٥ .

(٣) فاروق ابو زيد ـ ازمة الديموقراطية فى الصـــحافة المصرية ـ مكتبة مدبولى ـ القاهرة ـ ١٩٧٦ ـ ص ٩١ ـ ١٠٠ .

تمثيلا صادقا لمصلحة كبار الملاك الذين وضعوا مواده وفقا لأغراضهم وتحت سيطرة الحكومة وفى ظل نفوذها (١) وبالرغم من أنه قرر مجموعة من المبادىء فى نطاق الحريات وجعل الأمة مصدر السلطات ، الا أن هذه المبادىء لم تطبق بأى حال من الأحوال (٢) ، بغض النظر عن أن مسئولية ذلك تقع أساسا على الذين نصبوا أنفسهم حماة لهذا الدستور (٣) ٠

ومن ناحية أخرى فان أبرز أخطاء دستور ١٩٢٣ تكمن فى تدعيمه لقوة السلطة التنفيذية على حساب حقوق الافراد ٠ فالملك هو ممثل الهيئة التنفيذيه العليا ويستطيع أن يرفض أى مشروع قانون خلال شهر من تصويت البرلمان عليه ، والملك يستطيع أن يحل المجلس أو يؤجل دورته شهرا ، كما أنه يعين عددا من أعضاء مجلس الشيوخ (٤) ٠ أى أن الدستور على هذا النحو بسط سيطرة الملك ونفوذه على الحياة النيابية فى مصر ، وأبقى البرلمان أشبه بهيئة استشارية كما كانت دائما فى المجالس شبه البرلمانية التى رأتها مصر قبل ذلك (٥) ٠

---

(١) جاكوب لاندو : الحياة النيابية والاحزاب فى مصر (من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢) ترجمة سامى الليثى - مكتبة مدبولى - القاهرة - ص ٦٩ ، ومحمود حلمى مصطفى : دراسات فى تاريخ مصر السياسى (سياسة انجلترا الداخلية ١٨٨٢ - ١٩٥٢) - مكتبة الطليعة - اسيوط ١٩٧٦ - ص ١٦٥ ٠

(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥١ ج ٣ مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٥١ - ص ١١٢ ٠

(٣) عبد الحميد كمال حشيش : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ « النظرية العامة للثورة » - دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٨ - ص ٤١٩ ٠

(٤) دستور ١٩٢٣ - المطبعة الاميرية - القاهرة ٠

(٥) جاكوب لاندو : الحياة النيابية والاحزاب فى مصر - مصدر سابق - ص ٧١ ٠

على كل الأحوال .. فان دستور ١٩٢٣ هذا ، سرعان ما تناولته الصحافة عقب قيام الثورة مباشرة ، وظهرت كتابات كثيرة تدعو لاحترام هذا الدستور ، وتثنى على حرص حركة الجيش فى أن « تعيد الى الدستور احترامه والى الشعب كرامته حتى يحكم الشعب نفسه بارادته لا بارادة بطانة الملك » (١) . وكذلك فقد كتب أحمد أبو الفتح سلسلة مقالات بعنوان « الى أين » حذر فيها من خطورة الاصوات التى ارتفعت تبشر بما أطلقت عليه اسم « الديكتاتورية العادلة » وتدعو الجيش للاستمرار فى الحكم وأن يضرب بالدستور والحياة النيابية عرض الحائط (٢) ثم كتب أبو الفتح يقول « والله وحده يعلم كم كانت فرحتى يوم أن نجح الانقلاب ، ولم يكن مبعث فرحتى عزل الملك فحسب ، وانما كانت فرحتى منبعها – الى جوار عزل الملك – اصرار القائمين بالحركة على المحافظة على الدستور . واستطيع أن أقرر أن فرحتى لعزل الملك كانت كل أسبابها مستمدة من أن فى زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب لحقوقه » (٣) .

لكن أقلاما أخرى « لبعض الفقهاء » كتبت تطالب باسقاط دستور ١٩٢٣ ، مدعمين مطالبتهم بآراء ونظريات قانونية ، وكان أبرز ما طرح حول هذا الموضوع هو ما أثاره الدكتور سيد صبرى استاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة فى ذلك الوقت عندما نشر سلسلة مقالات بعنوان « الفقه الثورى » عرض خلالها للنظرية الدستورية القائلة بسقوط الدساتير القائمة عند قيام

---

(١) المصرى : ٢٠ اغسطس ١٩٥٢ – مقال لابراهيم طلعت بعنوان « فلسفة الانقلاب » .

(٢) كان من هؤلاء الكتاب المرحوم محمد التابعى .

(٣) المصرى : ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

ثورات أو انقلابات ، وانتهى الى القول بأن ما حدث فى ٢٣ يوليو ليس الا ثورة ، ولذلك فان دستور ١٩٢٣ قد سقط تلقائيا بعد أن نجحت هذه الثورة في الاستيلاء على الحكم والاطاحة بالملك وطالب فى النهاية بأن تعلن سقوط دستور ١٩٢٣ دون حاجة لاتخاذ أية اجراءات (١) .

اختلفت الآراء وتعددت أزاء دستور ١٩٢٣ . رأى البعض ضرورة الابقاء عليه ، ورأى البعض الآخر ضرورة الغائه ، واقترح آخرون تعديله بتغيير نصوصه .. وحتى الذين طالبوا بتعديل الدستور أو تغييره اختلفوا أيضا فيما بينهم حول الهيئة التى تتولى ذلك التعديل أو التجديد ، هل لجنة حكومية أم جمعية تأسيسية منتخبة (٢) .

واذا كان البعض يرى أن هذه المسائل « الفقهية » كانت هى السبب في تردد قادة الثورة فى الاقدام على الغاء دستور ١٩٢٣ طوال ما يقرب من أربعة أشهر بعد قيام الثورة (٣) فان هناك ما يشبه الاتفاق على سبب الالغاء ذاته بعد أن وقع فعلا فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ . وهو أن دستور ١٩٢٣ لم يكن يتناسب مع القيادة الجديدة ، فهو دستور يحمى الملك ، وهم أصلا طردوا الملك وهو دستور يحرم هذه القيادة من تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها ويباعد بينها وبين السلطة (٤) .

---

(١) الاهرام : ٣١ يوليو ١٩٥٢ .

(٢) وحيد رافت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو - مصدر سابق - ص ٤٠،٤١ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) طارق البشرى : الديموقراطية والناصرية - مصدر سابق - ص ١٤ ، ١٥ . واحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ١ - مصدر سابق - ص ٢٧٣ ، ومحمد نجيب : كلمتى للتاريخ - مصدر سابق ص ٦٤ ، وانور السادات : قصة الثورة كاملة : مصدر سابق - ص ٨ .

المهم أنه في يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أذاع اللواء محمد نجيب بيانا على الشعب ، أعلن فيه سقوط الدستور (دستور ١٩٢٣) وفي هذا البيان أفصحت قيادة الثورة ــ لأول مرة ــ عن رأيها في هذا الدستور • فجاء فيه أن « الملك كان يتخذ من الدستور مطية لاهوائه ويجد فيه من الثغرات ما يمكنه من ذلك بمعاونة أولئك الذين كانو يقومون بحكم البلاد ويصرفون أمورها » ، وجاء فيه أيضا أن الأوضاع التي كادت تودى بالبلاد كان « يسندها الدستور المليء بالثغرات » (١) •

كان ذلك يعني أن قيادة الثورة تولت جميع مهام السلطة في الدولة تشريعية وتنفيذية حتى يتم وضع الدستور الجديد ، وبذلك تكون الثورة قد استكملت مقومات مدلولها القانوني (٢) •
وبدأت أول الخطوات للاعداد للدستور الجديد ، فتشكلت لجنة من خمسين عضوا لوضع مشروع الدستور يمثلون مختلف الاتجاهات والطوائف والاحزاب ، منهم ثلاثة من أعضاء اللجنة التي وضعت دستور ١٩٢٣ وهم على ماهر ومحمد على علوبة وعلى المنزلاوى ، وأربعة من الوفديين ، واثنان من الدستوريين واثنان من السعديين ، وثلاثة من الاخوان المسلمين وثلاثة من رؤساء القضاء وثلاثة من رجال الجيش والبوليس المتقاعدين • وقد انتخبت اللجنة على ماهر رئيسا لها (٣) • والعجيب أن هذه اللجنة التي تشكلت في شهر يناير ١٩٥٣ ، لم تقدم مشروع الدستور الذى انتهت اليه الا في شهر أغسطس ١٩٥٤ •

---

(١) الاهرام : ١١ ديسمبر ١٩٥٢ •

(٢) طعيمة الجرف : موجوز القانون الدستورى ــ مكتبة القاهرة الحديثة ــ القاهرة ١٩٥٩ ــ ص ٢٦٤ •

(٣) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ــ مصدر سابق ــ ص ٦٦ ، ٦٧ •

في ذلك الوقت .. وبعد أيام قليلة من الغاء الدستور ، أعلنت قيادة الثورة حل الاحزاب السياسيه وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، وصاحب ذلك اعلان الدستور المؤقت لفترة الانتقال والذى منح قائد الثورة حق اتخاذ « التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها وحق تعيين الوزراء وعزلهم » كما نص على أن يتولى مجلس الوزراء السلطتين التشريعية والتنفيذية (١) ، واذا كانت المادة الخامسة من هذا الدستور المؤقت قد نصت على أن القضاء مستقل لا سلطان لأحد عليه بغير القانون ، فان ذلك يستحيل تنفيذه من الوجهة العملية بعد أن اندمجت السلطة التشريعية في السلطة التنفيذية (التى يتولاها مجلس الوزراء) والمعروف أن استقلال القضاء ووجوده المتميز أنما ينشأ من أن سلطة التنفيذ غير سلطة التشريع فاذا سيطرت السلطة التنفيذية على وظيفة التشريع ، فانها تكون قد استوعبت الجهاز القضائي واحتوته (٢) .

استمر العمل بهذا الدستور حتى أعلن جمال عبد الناصر عن دستور جديد ينظم سلطة الدولة على نحو مستقر في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، وجرى الاستفتاء عليه في شهر يونية ١٩٥٦ وهو دستور آخر غير الذى كانت قد أعدته اللجنة التى تشكلت بعد اسقاط دستور ١٩٢٣ برئاسة على ماهر . فكان دستور ١٩٥٦ هو أول دستور تعرفه مصر بعد دستور ١٩٢٣ ، وبعد أربع سنوات من قيام الثورة واستمرار حكمها في ظل دستور مؤقت .

ولعل أهم ما قننه دستور ١٩٥٦ هو ان التنظيم الجديد

---

(١) الاهرام : ١١ فبراير ١٩٥٣ .

(٢) طارق البشرى : الديموقراطية والناصرية - مصدر سابق - ص ١٨ .

للدولة يقوم على أساس مبدأ الجمهورية الرئاسية . فرئيس الدولة يختار بالاستفتاء العام ، وهو من يتولى السلطة التنفيــذية ويعين الوزراء ويرأس مجلس الوزراء ويضع السياسة العــامة للحكومة فيالنواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعيــة والادارية . واذا كان هذا الدستور قد نص كذلك على تكوين « مجلس أمة » بالانتخاب يتولى السلطة التشريعية ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية وله أن يسحب الثقة من أى وزير ، فان ذلك كله يصبح لا جدوى منه مادام رئيس الوزراء هو رئيس الجمهورية المنتخب مباشرة من الشعب ، وما دام رئيس الجمهورية ـ وفقا لنصوص الدستور ـ له حق حل مجلس الأمة ـ وهكذا تركزت سلطات كثيرة وهامة فى يد رئيس الجمهورية ، وبالاضافة الى ذلك فان دستور ١٩٥٦ عندما نص على أن يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق أهداف الثورة المادة ١٩٢ « قرر أن » تبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية « وقرر أن » يتولى الاتحـــاد القومى الترشيح لمجلس الأمة وبذلك تكون السلطة التنفيذية قد استوعبت السلطة التشريعية وأستمر الدمج بين السلطتين قائما . وأصبح رئيس السلطة التنفيذية هو الذى يتحكم فى اختيار المرشحين لعضوية السلطة التنفيذية (١) .

وألغى دستور ١٩٥٦ هذا عندما تمت الوحدة بين مصر وســوريا فى فبــراير ١٩٥٨ ، حيث أصــــدر رئيس الجمهـــورية بقرار منه دستورا ينظم أساليب الحكم فى الدولة المتحدة ، ثم صدر الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ بقرار من رئيس الجمهورية وحده أيضا ، فكان قرار رئيس الجمهورية فى الحالتين هو مصدر السلطات . وهكذا بقيت مصر منذ عام ١٩٥٨ والى أن صدر دستور ١٩٧١ الذى جرى

---

(١) الجمهورية : ١٧ ينــاير ١٩٥٦ ـ نص الدســـتور ، طارق البشرى : الديموقراطية والناصرية ـ ص ١٨ ، ١٩ .

الاستفتاء عليه ، حوالى ثلاثة عشر عاما يقوم نظام الحكم فيها على أساس دساتير مؤقتة (١)

كانت قضية الدستور فى الحياة السياسية المصرية بعد قيام الثورة قضية معقدة على نحو ما تقدم ، واستغرقت فترة زمنية طويلة تعددت فيها المواقف وتنوعت وتحولت من النقيض الى النقيض ٠ فمن اعلان الثورة احترامها للدستور ، الى اعلان حل هذا الدستور وادانته ٠ وتشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور الجديد في شهر يناير ١٩٥٣ فلا تقدم شيئا عن هذا المشروع الا فى شهر أغسطس ١٩٥٤ ٠ ولا يلتفت أحد لما تقدمه بل يصدر دستور آخر تماما في أول عام ١٩٥٦ ٠ وكذلك كان موقف الثورة نفسها بالنسبة لاستمرارها فى الحكم ٠ فمن حرص على توكيد سلطتها والسيطرة على الموقف بالغاء الاحزاب والدستور ، الى اعلان عن عودة الحياة النيابية وعودة الجيش الى الثكنات (على نحو ما جرى خلال أزمة مارس ١٩٥٤) ٠

كانت قضية الدستور اذن قضية معقدة تعددت فيها الآراء والمواقف التى تركت صدى واضحا في الصحافة المصرية عموما ومن بينها صحافة الثورة فى نفس الوقت ٠

واذا ما حاولنا رصد هذا الموضوع ، وكيف تناولت صحافة الثورة قضية الدستور هذه ، فلا شك أن أهم ما يبرز فيها هو موقف مجلة « التحرير » بالذات ، خاصة فى الفترة التى شهدت حيوية فى النقاش والجدل حول دستور ١٩٢٣ ؛ وتعددت الأصوات حول الغائه أو الابقاء عليه أو الاكتفاء بتعديله وكيف يكون هذا التعديل ٠ ثم ما أعقب ذلك من حوار حول الدستور المقترح وكيف يكون ٠

---

(١) نفس المصدر ٠

انعكست هذه « الحيوية » على مجلة التحرير التى كانت حديثة العهد في ذلك الوقت ، فقد صدر أول أعدادها فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ ، والحوار حول دستور ١٩٢٣ على أشده • فتعددت الأقلام التي تناولت فيها قضية الدستور . لكن هذه الاقلام كلها ، طالبت باحترام الدستور وتقديسه كفكرة عامة مع ادخال بعض التعديلات على دستور ١٩٢٣ حتى يتسق مع الظروف الجديدة فرأى بعضهم « أن الدستور الذى نحميه لا تطبق قواعده ولا تستقيم الا بالتحرير السياسي لجمهور الناخبين ، ولا يتم هذا التحرير الا بتحديد الملكية التى تلغي وجود السيد الواحد ، الذى يتحكم فى الوف من التوابع والاقنان ، ويحول دون أن يعبروا عن حريتهم الانتخابية فى امن واطمئنان » (١) ، وينادى ثروت عكاشة بضرورة اعادة النظر فى التشريع الذى فرض لصالح طبقة الملاك وحدهم « ومنحهم دون غيرهم حق التصويت ، ثم يطالب » أصحاب الثورة أن يعدلوا تلك التشريعات الزائفة والقوانين الخاطئة .ويطلقوا للمصريين حق القول فيما يريدون من قوانين ونظم ، ويساووا بين طبقات الشعب وجماعته فمقياس الحرية فى أى مجتمع هو مقدار المساواة المكفولة لجميع المواطنين حتى يمكنهم التعبير عن أفكارهم وآرائهم » (٢) • ثم يحدد فى مقال آخر ما ينبغى أن يتضمنه الدستور ، فيقول « فليعدل الدستور تعديلا جوهريا شاملا لتحقيق آمال الشعب فيه » « ان دساتير العالم الحديثة تصر على أن تكون الحكومات مسئولة عن توفير الحريات بأجمعها لأفراد الشعب وتوفير الرزق لهم ، لأنه لا معنى للحرية

---

(١) التحرير : اول اكتوبر ١٩٥٢ ـ مقال لاحمد حمروش بعنوان « طبقة واحزاب » •

(٢) التحرير : ١٥ اكتوبر ١٩٥٢ ـ مقال بعنوان « التحرير ترسم طريق الحرية » •

والفرد عبد للعوز والفقر ، فلم تعد الدولة مجرد خفير من خفراء الليل بحيث يقتصر نشاطها على مجرد مقاومة الاعتداء » « ويجب أن يعي الدستور الثورة الصناعية الشاملة التي يجتازها عصرنا الحديث ، وان يدرك المسئولون عن أمر تعديل الدستور المثل الحديثة التي يوجه بمقتضاها المواطن لبناء صرح الدولة وزيادة انتاجها » (١) ، وردا على الاصوات التي تنادي بالغاء الدستور بحجة أنه « منحة من الملك » ، تكتب مجلة التحرير قائلة أن الدستور لم يكن منحة من أحد رغم ما ورد في مقدمته من النص على أنه منحة « لقد كان الدستور في مصر وفي غيرها ، معركة محتدمة بين شعب يريد أن يحتفظ بحقوقه وبين حاكم يريد ابتلاع هذه الحقوق » ثم يمضي الكاتب الى القول « أن الدستور الذي صدر في شكل منحة لا يضرنا في شيء ونحن نستطيع أن نغير هذا الشكل في أي وقت نرى ، أما الذي يضرنا حقا فهو أن نعيش بغير دستور ، ففي هذه الحالة وحدها يكون الحق صدقة والحرية أحسانا » (٢) ٠

ومضت مجلة التحرير في دفاعها عن فكرة الدستور الى ما هو أبعد من مجرد الكتابة وطرح الآراء ، فنظمت استفتاء للرأي على صفحاتها لاستطلاع رأي الشعب فيما يريد ، ووضعه أمام المسئولين كي يلتزموا به ، فنشرت « استمارة » الاستبيان متضمنة عدة أسئلة حول تعديل الدستور القائم وقانون الانتخاب ، ومن الذي يتولى تعديل الدستور : لجنة معينة أم جمعية تأسيسية ؟؟ وهل يبقى حق حل مجلس النواب وحق اقالة الوزارة ، أم يحذفان من الدستور ٠٠ وأسئلة أخرى حول قانون الانتخابات والغاء

---

(١) التحرير : ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ ــ مقال بعنوان « الدستور هو الطريق » ٠

(٢) التحرير : اول اكتوبر ١٩٥٢ ــ مقال لسعد لبيب بعنوان « انت الذى كسبت الدستور بكفاحك » ٠

النصاب المالى المقرر فى هذا القانون .. وما الى ذلك . ثم علقت المجلة على دعوة المواطنين للاستفتاء هذه ، بقولها ان أعداء الدستور هم « الاستعمار ـ الملك وأعوانه . ففى أى صف تريد أن تقف » .. ثم نشرت المجلة أيضا رأيا قديما لأحد السياسيين القدامى هو « عبد العزيز باشا فهمى » قال فيه « أترضون افساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع ، وأن تنتهى الحال بكم الى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور » « ان لكم حقوقا معلقة فى يد الانجليز هى موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد ، وانكم لن تستطيعوا السير فى هذه القضية الا اذا أصلحتم داخليتكم وعقدتم برلمانكم ، آن البرلمان والوزارة البرلمانية هى آداتكم الوحيدة للدفاع عن قضيتكم والوصول الى استكمال حقكم » (١) .

غير أن هذا الاستبيان للرأى ، لم يقدر لنتائجه أن تنشر فى العدد التالى كما وعدت مجلة التحرير ، ذلك لانها نشرت استمارة هذا الاستبيان فى أول ديسمبر ١٩٥٢ ، وبعد ذلك بعشرة أيام فقط أعلنت قيادة الثورة إسقاط الدستور . فكتبت المجلة تعليقا على ذلك ربطت فيه بين الغاء الدستور يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، واحتفال العالم كله فى نفس اليوم بالذكرى الرابعة لاعلان حقوق الانسان (٢) . ولكن جمال عبد الناصر كتب فى العدد التالى مباشرة يقول أن الثورة « كانت تهدف الى تغيير النظام لمصلحة الشعب بعد أن مضى هذا الزمن الطويل والشعب مغلوب على أمره والغالبون قلة يعدون على أصابع اليدين ، فكان لا بد من تغيير

---

(١) التحرير : اول ديسمبر ١٩٥٢ ـ « اعداء الدستور » .

(٢) التحرير : ١٧ ديسمبر ١٩٥٢ ـ مقال بدون توقيع بعنوان « من هنا يبدأ الدستور الجديد » .

الدستور واستبداله بدستور جديد يحقق الحرية والكرامة لكل مواطن » (١) .

غير أن حماس مجلة التحرير للدستور لم يتوقف حتى بعد أن ألغى دستور ١٩٢٣ ، فقد تعددت المقالات حول الدستور الجديد والتي طالبت لجنة الدستور بالمبادىء التي ينبغي أن يتضمنها هذا الدستور فكتب خالد محيي الدين يقول بأن « الدستور الجديد يجب أن يضمن الحرية لجميع المواطنين » وهي « حرية الرأى والعقيدة وعمل الجمعيات وحق التظاهر السلمى لجميع المواطنين مع اخطار السلطات قبل ذلك بوقت كاف » والدستور الجديد يجب أن يضمن الأمن للجميع ويوفر العمل والقوت لكل مواطن ويضمن حق التعليم وحق العلاج والتأمين ضد البطالة والفقر والشيخوخة « وما دامت هناك حكومة وبرلمان منتخب من الشعب فلا يصح أن تكون لأى قوة الحق في اقالة الوزارة أو حل البرلمان » ، وكذلك طالب خالد محيي الدين في مقاله هذا بضرورة اعادة النظر في قانون الانتخاب وذلك بالغاء النصاب المالى وخفض سن الترشيح الى ٢٥ سنة وتحديد مصاريف الدعاية الانتخابية وبذلك نضمن « للبرلمان القادم أن يكون آكثر قربا الى الشعب وممثلا لجميع طبقاته » (٢) .

ونفس هذه الأفكار والآراء يطالب بها ثروت عكاشة أيضا فيقول أن « الشعب يؤمن بأن اطلاق الحريات هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية ، فالشعب يريد أن يكون له الحق فى أن يبدى آراءه ويجهر بها فى حرية عن طريق الاجتماع والخطابة والطباعة والتظاهر السلمى ، بل والحق فى الامتناع عن العمل دون

---

(١) التحرير : ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ ـ مقال لجمال عبد الناصر بعنوان « ثورة شعب » .

(٢) التحرير : ١٤ يناير ١٩٥٣ ـ مقال « الامة مصدر السلطات » .

اكراه » ، وكذلك يحذر ثروت عكاشة من « الفقرات المطاطة » في الدستور قائلا آن مثل هذه الفقرات أو العبارات غير المحددة أو النصوص التي تقبل الاجتهاد في النفسير « طالما استخدمت لصالح الحكام ضد مصالح المحكومين » (١) ٠

ولم تقتصر مجلة التحرير في دفاعها عن الدستور على المقالات والكتابات وحدها ، بل كانت هي المجلة الوحيدة في مصر التي قامت بطبع لوحة فنية كبيرة لجندي يحمي البرلمان ، وكتبت عليها عبارة تقول « نحن نحمي الدستور » ، وقامت بتوزيعها في أنحاء مصر في ذلك الوقت ، وتسبب ذلك في غضب مجلس قيادة الثورة وجمال عبد الناصر على وجه الخصوص فأمر بنزع هذه اللوحة من كل مكان توجد فيه (٢) ٠ وكذلك فان هذه المجلة لم تقصر دفاعها عن الدستور على اتجاه معين آو على وجهة نظر خاصة بل أتاحت الفرصة أمام تنوع الآراء وتعددها ، فنشرت لاحمد أبو الفتح مقالا في أول عدد لها يدعو فيه الى احترام الدستور القائم « دستور ١٩٢٣ » (٣) ٠

وبينما رأى ثروت عكاشة ضرورة أن ينص الدستور على النظام الجمهوري (٤) ، تساءل عبد الرحمن الرافعي عن « أي نوع من أنواع الجمهوريات أصلح للبلاد ؟ ٠٠ ثم عدد ثلاثة أنواع للنظام الجمهوري ، وانتهى الى المطالبة بأن يتم انتخاب رئيس

---

(١) التحرير : ١١ مارس ١٩٥٣ ـ مقال بعنوان « سادتي ـ اعضاء لجنة الدستور » ٠

(٢) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ـ ج ١ ـ مصدر سابق ـ ص ٢٧١

(٣) التحرير : ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ ـ مقال « حكم الشعب » ٠

(٤) التحرير : ٢٥ مارس ١٩٥٣ ـ مقال « اعلنوها جمهورية فورا » ٠

الجمهـــورية انتخـابا مبـاشرا من الشـعب ، وليس بواســـطة البرلمان (١) .

ولكن هذا الدور البـارز الذى قامت به مجلة التحرير فى دفاعها المجيد عن الدستور لم يلبث أن تلاشى تماما ، اثر التغيير الذى شهدته قيادة المجلة عند ابعاد ثروت عكاشـــة عن رئاسة تحريرها عندما اصطدم مع صلاح سالم (٢) ، بينما ظل المجـال متاحا لمناقشة أعمال لجنة الدستور والمشروع الذى انتهت اليـه ، بل الى مناقشة نظام الحكم بشكل عام بعد انتهاء فترة الانتقال ، وقد رفعت الرقابة عن الصحف من أجل هذه المناقشة فى أوائل عام ١٩٥٥ .

المهم أن الدور الذى قامت به مجلة التحرير فى الدفاع عن الدستور والذى انتهى فى منتصف عام ١٩٥٣ تقريبا ، واصـلته بعـد ذلك مجلة « الثورة » التى صدرت بعـد انتهـاء أزمة مارس ١٩٥٤ (٣) وان كان هـذا الدور قـد اختلف هذه المـــرة ، فلم يعد دفاعا عن الدستور من حيث الابقاء أو الالغـــاء ، بل اتخـذ طابعا آخر هو مناقشة مشروع الدستور الذى انتهت اليه اللجنة وقام الدكتور محمد منـدور بدور بارز فى هذا الصـدد ، فكتب سلسلة طويلة من المقالات بدأها بمناقشة للمذاهب الســـياسية المختلفة واستمرت منذ صدور المجلة فى أول يوليو ١٩٥٤ ، حتى اعلان الدستور فى ١٦ يناير ١٩٥٦ .

فى هذه المقـــالات ناقش الدكتور محمد منـدور مشروع الدستور وركز على جوانب النقص والقصور فيه ، فأشار الى أن

---

(١) التحرير : ٣٠ مارس ١٩٥٣ ــ مقال « نحو جمهورية برلمانية » .

(٢) انظر الفصل الخاص بصحافة الثورة .

(٣) انظر الفصل الخاص بصحافة الثورة .

هناك مواد غير محددة المعنى وتحتمل الاجتهاد فى التفسير جاءت ضمن نصوص الدستور ، فقال « فان يكن المشروع الجديد قد نص على تكوين محكمة دستورية عليا تنظر فيما يعتبر موافقا أو معارضا لمبادىء الدستور الا أن هذه المبادىء ذاتها لم تات محددة جامعة مانعة بحيث تستطيع تلك المحكمة آن تفصل فى دستورية القوانين أو عدم دستوريتها ما دامت تلك القوانين ستستند فى وجودها ذاته الى نصوص الدستور ، بحيث يسلمنا الامر الى دائرة مفرغة » وكذلك فان مشروع الدستور الجديد وان كان قد نص على أن الاحكام الخاصة بمبادىء الحرية والمساواة لا يجوز اقتراح تعديلها الا أنه لا يحظر تعديل قانون الاصلاح الزراعى (١) ، وفى مقال تال يتناول الدكتور مندور النظرية الاقتصادية التى التزم بها الدستور الجديد ، فيقول « أن مشروع الدستور الجديد لم يلتزم بأية فلسفة اقتصادية محددة حتى ليلوح أن اللجنة قد حاولت فى مشروعها أن توفق بين عدة اتجاهات تتراوح بين الرأسمالية والاشتراكية وبين الاقتصاد الحر والاقتصاد المسير ، ولهذا تجاوزت فى المشروع مبادىء يمكن أن تتعارض أو تتناقض ، وان كنا نظن أنه لو اتيح لهذا المشروع الفوز بموافقة الامة دون تعديل جوهرى فان السياسة الاقتصادية التى يمكن استنباطها منه ستكون سياسة الاقتصاد الموجه على آن تتنازع الاحزاب بعد ذلك حول مدى هذا التوجيه ومقدار عمقه والأهداف التى يرمى اليها تبعا للمذاهب السياسية المختلفة التى ستعتنقها تلك الاحزاب ويصبح مصير هذا الشعب ومصير قضاياه وحقوقه متوقفا على سياسة الحزب أو الاحزاب التى ستنال ثقة أغلبية الامة « أما سبب هذا التناقض ، فهو فى رأى الدكتور مندور كان متوقعا من لجنة لم تؤلف على

---

(١) الثورة : ١٦ سبتمبر ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « الدستور المقترح وفلسفة الثورة » .

أساس سياسي واضح ولم تكن لجنة فنية بحتة يطلب اليها وضع دستور على أساس أو مذهب معين » (١) ٠

وفى مقال آخر يتناول الدكتور مندور المواد المتعلقة بالجوانب الاجتماعية فى مشروع الدستور وينتهى الى القول بأن مشروع الدستور « ترك الباب مفتوحا لتحديد مدى التكافل الاجتماعى الذى يجب أن يسود حياة المواطنين فلم يحدد الوسائل لبلوغ هذا الهدف ولم يجعل من هذه الاهداف حقائق واقعية » (٢) ٠ ثم يخصص مقالا آخر لمناقشة موضوع التعليم كما ورد فى المشروع المقترح للدستور الجديد فيقرر أن مشروع الدستور الجديد هذا لم يزد شيئا على ما ورد فى دستور سنة ١٩٢٣ » وذلك بالرغم من مضى ربع قرن تطور فيه الوعى القومى فى البلاد وتطاحنت مذاهب التربية بتطاحن المذاهب السياسية المسيطرة » (٣) ٠

وبعد أن يناقش الدكتور محمد مندور مشروع الدستور الجديد على هذا النحو طوال شهور خلال عام ١٩٥٤ ، نجده بعد ذلك يتساءل عن مصير هذا المشروع مطالبا مرة أخرى بضرورة وضع دستور يحقق مبادىء الثورة وأهدافها فيكتب قائلا « ان الثورة قد كونت لجنة كبيرة لوضع الدستور ، وتركت تلك اللجنة تضع الدستور على هواها وتكونت لجنة فرعية داخل اللجنة العامة وفرغت اللجان الفرعية وفرغت اللجان العامة من وضع هذا الدستور ، وناقشه من ناقش ، ثم أسدل الستار على هذا الدستور ، ولا أحد

---

(١) الثورة : ٢٣ سبتمبر ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « الدستور المقترح والاقتصاد الموجه » ٠

(٢) الثورة : ٢٠ سبتمبر ١٩٥٤ ـ مقال بعنوان « الدستور المقترح والعدالة الاجتماعية » ٠

(٣) الثورة : ٧ اكتوبر ١٩٥٤ ـ مقال « الدستور المقترح والحق فى التعليم »

يعلم مصيره وهل جاء محققاالفلسفة الثورة ومبـــادئها أم لا وهل سيأخذ طريقه نحو الاقرار أم سيعدل أم سيصرف النظر عنه » (١) وقد علق صلاح سالم على هذا الرأى فى مقال نشره بروز اليوسف مؤيدا وجهة نظر الدكتور مندور هذه قائلا « حقيقة اجتمع بعض الأفراد الذين سموا بلجنة الدستور ووضعوا العديد من النصوص ولكن لم يتهيأ للحاكمين أو المحكومين فى هذه الأمة أن يناقشوا أو يواجهوا هذه اللجنة ، وعليه فلم تتبلور أفكار هذه الأمة حول هذا الدستور الذى سيلتصق بكيـــانهم ومســـتقبلهم ما بقيت هذه الأمة » (٢) ٠

باستثناء هذهالكتابات للدكتور مندور، لمتظهر مقالات هامة أخرى فى صحافة الثورة تناقش مشروع الدستور أو تنـــاقش لجنة الدستور ، وما كتبه طه حسين حول هذا الموضوع لم يزد عن قوله أن الدستور ليس « الا عملا انسانيا والاعمال الانسانية ليست مبرأة من الخطأ ولا مضمونة الكمـال وانمـا هى فى حاجة الى أن تجرب وتنقح ويعاد النظر فيها بين حين وحين » (٣) ٠

وما كتب بعد ذلك ، وحتى صدور الدســـتور فى ١٦ يناير ١٩٥٦ لم يكن غير نوع من « الدعاية » الفجة فى بعض الأحيان ، حول مآثر الدستور الجديد وأهميته ، بدأت قبل اعلان الدستور واستمرت الى ما بعد الاستفتاء عليه وعلى رئيس الجمهورية فى ٢٣ يونية ١٩٥٦ فكتب أحمد قاسم جوده أن الدستور الجديد سيكون « خطوة أخرى للامام لا دفعة أو نكسة الى الوراء » و « النظام الدستورى الجديد لن

---

(١) الثورة : ٢ يونيو ١٩٥٥ – مقال « غربلة المعالم » ٠

(٢) روز اليوسف : ٦ يونيو ١٩٥٥ ٠

(٣) الجمهورية : ١٤ يوليو ١٩٥٤ – مقـال للدكتور طه حسين بعنوان « من بعيد ٠٠ ثورتنا » ٠

يكون حجر عثرة فى طريق الاصلاجات الثورية » (١) ، وبنفس هذه الطريقة «الدعائية »والاسلوب الانشائى ذاته كتب أحمد قاسمجودة مقالا آخر فى اليوم التالى لاعلان الدستور قائلا « ان شعب مصر هو الذى يكتب اليوم كتاب دستوره بيمينه » و « أن دستور اليوم يكفل حقوق الشعب كما يريد أن يزاولها الشعب » (٢) ٠

واذا كانت مثل هذه الكتابات فى مجلة التحرير تشير الى الفارق الكبير بين هذه المجلة فى مرحلتها الأولى عندما كانت تضم عددا من كبارالكتاب والصحفيين ، ثم عندما افتقدت مثل هؤلاء الكتاب والصحفيين فان الذى يمكن قوله أن صحافة الثورة عموما ، كان موقفها من دستور١٩٥٦ موقف المؤيد الذىيعتبرهذا الدستور انجازا سياسيا خطيرا وقد ركزت على ابراز ذلك والتأكيد عليه من خلال كافة المواد الصحفية التى نشرت فيها فالى جانب المقالات الافتتاحية العديدة التى كتبت فىجريدتى الجمهورية والشعب والتى حفلت بعبارات دعائية «زاعقة»عن الدستور الجديد مثل «غداسيفرح الشعب بالدستور وسيحرص عليه وسينطلق فى ظله ليعمل من أجل مصر » (٣) و « اليوم يرتفع رأس الشعب المصرى وتعلو هامته » (٤) ، أو القول بأن « الأوساط » الخارجية فى الشرق والغرب اهتزت لأنباء الدستور المصرى الجديد » (٥) فانه الى جانب مثل هذه المقالات الافتتاحية ، ظهرت عدة تحقيقات ومقابلات صحفية

---

(١) التحرير : ١٣ ديسمبر ١٩٥٥ ـ مقال « فليكن دستورا ثوريا لمصلحة الشعب » ٠

(٢) التحرير : ١٧ يناير ١٩٥٦ ـ مقال « حقوق الشعب فى دستور الشعب »

(٣) الجمهورية : ١٠ يناير ١٩٥٦ ـ مقال بعنوان « الدستور » ٠

(٤) الشعب : ١٦ يناير ١٩٥٦ ـ مقال بعنوان « دستور الشعب » ٠

(٥) الجمهورية : ١٨ يناير ١٩٥٦ ـ مقال « صدى الدستور » ٠

فى مجلة التحرير حول رأى المواطنين فى الدستور الجديد ، فظهرت تحقيقات مثل « كل الناس يتحدثون عن الدستور الجديد » (١) . ومقابلات صحفية مثل « ٥ أسئلة فى الدستور الجديد يجيب عليها وزير العدل » (٢) ، وكذلك لجأت المجلة الى « استكتاب » عدد من المتخصصين مثل الدكتور أحمد سويلم العمرى الذى كتب مقالا انشائيا دعائيا عن الدستور بعنوان « الحريات الجديدة فى دستور مصر الجديدة » (٣) وبالطبع فان هذا الأسلوب الذى لجأت اليه مجلة التحرير على هذا النحو فى «توظيف» مواد صحفية للدعاية للدستور من خلال التحقيقات الصحفية والمقابلات يتفق وظروف هذه المجلة فى ذلك الوقت حيث كانت تعانى من نقص واضح فى الكتاب والصحفيين ولهذا فقد اختلف الوضع تماما فى صحف الثورة الأخرى ، حيث توفر لها عدد غير قليل من الكتاب والصحفيين قاموا بدور هام فى الدعاية للدستور الجديد والاحتفاء به ، فكتب فتحى رضوان فى « الجمهورية » قبل اعلان الدستور يهاجم دستور ١٩٢٣ ويقول عن الدستور الجديد أنه « أول دستور تستفتح نصوصه وأحكامه باسم الشعب » (٤) ، وكتب جلال الدين الحمامصى يقول «انه أكبر نصر يحصل عليه الشعب ، بل هذا هو أكبر ضمان يمكن أن يقدمه الحاكم للمحكوم ، (٥) وكذلك يكتب طه حسين مقارنا بين دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٢٣ الذى كان « منحة من الملك » قائلا أن الدستور

---

(١) التحرير : ٢٤ يناير ١٩٥٦ .

(٢) التحرير : ٧ فبراير ١٩٥٦ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) الجمهورية : ١٦ يناير ٥٦ ـ مقال لفتحى رضوان « دستور الشعب » .

(٥) الجمهورية : ١٦ يناير ٥٦ ـ مقال لجلال الحمامصى « يوم الدستور »

الجديد « يجعل من رئيس الجمهورية فردا من الأفراد يجوز عليه ما يجوز على الناس جميعا » (١) ٠

وهذه النقطة الأخيرة بالذات «الخاصة بأن الدستور الجديد نص على محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، ركزت عليها جريدة « الشعب » في الدعاية للدستور الجديد والدعاية لجمال عبد الناصر في نفس الوقت ، باعتبار أن ذلك مظهرا ديمقراطيا يحمد للدستور الجديد ولجمال عبد الناصر في ذلك الوقت ودليلا يشير » الى أى مدى انتقلت به مصر في وثبتها الجريئة نحو التحرر من كل ما يعوق نهضتها ويحدد من سيادتها وحريتها» (٢) وتكتب الجريدة أيضا فى اليوم السابق للاستفتاء على الدستور وعلى رئاسة جمال عبد الناصر للجمهورية ، ان الشعب عندما يذهب غدا ليقول كلمته ، انما يقول كلمتبه » في الثورة التي نقلته من ذل الماضى الى عز الحاضر » ويقول كلمته في « الرجل الذى قاد فى مصر هذه الثورة » (٣) ، وهذه المعانى نفسها جاءت في مقالات أخرى كتبها اسماعيل الحبروك (٤) ، وأحمد حسن الزيات (٥) بل وفى كافة المقالات الافتتاحية في الجريدة ٠

جاءت هذه الحملة الدعائية المكثفة في صحافة الثورة لدستور

---

(١) الجمهورية : ١٧ يناير ٥٦ ـ مقال لطه حسين « تهنئة » ٠

وقد ظهرت مقالات عديدة أخرى على هذا المنوال فى جريدة الجمهورية مثل : الجمهورية : ١٨ يناير ٥٦ ـ مقال للدكتور محمد عبد الله العربى بعنوان « نظرات تحليلية في دستور الشعب » ، ٢٤ يناير مقال للدكتور وايت ابراهيم بعنوان « الدستور الجديد » ، ٢٠ يناير مقال لانور حبيب « الحريات فى الدستور » ٠

(٢) الشعب : ١٧ يونيه ١٩٥٦ ـ مقال افتتاحى بعنوان « ضمانات الشعب »

(٣) الشعب : ٢٢ يونيه ١٩٥٦ ـ مقال افتتاحى « غدا يقول الشعب كلمته »

(٤) الشعب : ٢٣ يونيه ١٩٥٦ « للشعب فقط » ٠

(٥) الشعب : ٢٣ يونيه ١٩٥٦ « من يوم الى يوم » ٠

١٩٥٦ تعبيرا دقيقا عن ما أردته قيادة الثورة بعد أن حققت مثل هذه الدعاية و « الدعوة الى الدستور الجديد على المستوى الشعبى من خلال تكليف عدد من الوزراء بزيارة المحافظات والطواف بها لهذا الغرض (١) وقد افصح عبد الناصر عن رأيه الشخصى فى هذا الدستور أيضا فقال أنه « يحقق فعلا نطاقا لا يكون فيه مجال للرجعية و الانتهازية أو لأعوان الاستعمار » وقال انه « سيمكن للاغلبية لأول مرة أن تسود » وأنه وضع ليحقق » مجتمعا تسوده الرفاهية وتتقارب فيه الفوارق بين الطبقات « ووضع »ليحمى الأهداف الستة » (٢) غيرأن الكاتب الوحيد الذى خرج علىهذه القاعدة التىسادت صحافة الثورة فىتأييدها المطلق للدستور الجديد ، كان خالد محمد خالد الذى كتب فى « الجمهورية » بعد أسبوعين من صدور الدستور — وقبل الاستفتاء عليه — يطالب بضرورة مناقشة هذا الدستور وابداء الرأى حوله ، قائلا أن (التزام الصمت تجاه دستورنا هذا عمل غير صالح ، فعلى كل من يحمل رأيا أن يبديه مهما يكن هذا الرأى مغايرا ومخالفا ، بل ومهما يترتب على اعلانه من نتائج » • ثم يتحدث عن الجوانب الايجابية فى الدستور ، ومن بينها النص على عروبة مصر وعلى أن يكون الدين الاسلامى هو الدين الرسمى ، وكذلك النصوص المتعلقة بالحريات • لكنه ينبه الى أن هذه الحريات جميعها مقيدة « بالقوانين المكملة والمفسرة التى سترسم حدود هذه الحريات جميعها » • ثم يسجل خالد محمد خالد اعتراضه على الدستور الجديد فى أمرين : الأول أنه يمنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة • والثانى أن فكرة الاتحاد القومى التى نص عليها الدستور تعنى « الحزب الواحد » ، بينما الديمقراطية الحقيقية هى التى تطلق حرية تشكيل الأحزاب (٣) •

---

(١) انظر الجمهورية : يونيه ١٩٥٦ •

(٢) الشعب : ٢٠ يونيه ١٩٥٦ — « نص خطاب جمال عبد الناصر » •

(٣) الجمهورية : ٣٠ يناير ١٩٥٦ — مقال بعنوان « رأى فى الدستور »

ولا شك أن هذا الرأى كان جديرا بأن يكون محور نقاش واسع ، خاصة وأن دستور ١٩٥٦ منح رئيس الجمهورية سلطات واسعه بالفعل ، الى جانب أنه دمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، كما سبق أن أوضحنا • لكن نقاشا حول هذا الدستور لم يحدث قط ، وجاء الاستفتاء عليه وعلى جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بالاجماع •

ظل دستور ١٩٥٦ ساريا حتى أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ ، ليعلن عن دستور آخر لفترة انتقال ونص الدستور الجديد على أن « الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة » ، ونص أيضا على أنه « لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الامة » وهو الذى يتولى أعمال السلطة التنفيذية ويعين النائب والوزراء ويعفيهم من مناصبهم ، كما أن له حق اصدار أى تشريع وحق اقتراح القوانين والاعتراض عليها واعلان حالة الطوارىء » (١) •

دمج الدستور الجديد السلطات مرة أخرى ، ومنح رئيس الجمهورية كل السلطات • لكن صحافة الثورة لم تكتب شيئا عن هذا الموضوع ، ولم تتناول هذا الدستور بأية ملاحظات ربما لأنه كان دستورا مؤقتا لفترة انتقال ، وفى ظل أوضاع وظروف جديدة نشأت بعد دمج الاقليمين المصرى والسورى وحل البرلمانين فى مصر وسوريا ، وحل الاحزاب فى سوريا وتكوين اتحاد قومى هناك على غرار ما جرى فى مصر •

واذا ما حاولنا تقييم موقف صحافة الثورة من قضية الدستور فاننا نجد الآتى :

أولا : أن مجلة التحرير قامت بدور كبير فى الدفاع عن

---

(١) الجمهورية : ٦ مارس ١٩٥٨ – نص الدستور •

« فكرة » الدستور والحرص على أن يمضى الحكم فى مصر على أسس ديمقراطية يحميها دستور ، قد يكون هو دستور ١٩٢٣ بعد تعديله

ثانيا : توقف دور هذه المجلة فى الدفاع عن الدستور بعد تغيير قيادتها والتخلص من عدد كبير من كتابها فى أغسطس ١٩٥٣

ثالثا : كانت مجلة « الثورة » ، وكتابات الدكتور محمد مندور فيها ، هى التى تصدت لنقد مواد مشروع الدستور بعد أن انتهت من اعداده اللجنة التى تشكلت فى شهر فبراير ١٩٥٣ ، والى كتابات الدكتور مندور يعزى الفضل فى عدم اقرار هذا المشروع لكنه لم يتعرض لدستور ١٩٥٦ ولم يتناوله بأية ملاحظات أو تعليق ٠

رابعا : لم تتعرض هذه الصحف لمناقشة دستور ١٩٥٦ ولم تتناول مواده بأى تقييم أو تقويم ٠

خامسا : قامت هذه الصحف بدور دعائى ضخم لتصوير دستور ١٩٥٦ على أنه انجاز سياسى ضخم ، وقد تمكنت من ذلك بالفعل ، بفضل التركيز على هذا الموضوع من ناحية ، وبسبب أن اصدار دستور جديد بعد أكثر من ثلاث سنوات من اسقاط دستور ١٩٢٣ ، من شأنه أن يلقى تأييدا وترحيبا شديدا من غالبية فئات الشعب وطوائفه ٠ ولكنها فى ذلك الوقت لم تتعرض له بالتقييم الموضوعى ٠

سادسا : باستثناء مقال وحيد كتبه خالد محمد خالد أبدى فيه اعتراضه على أن الدستور منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة وعلى أن الاتحاد القومى هو بمثابة تطبيق نظام الحزب الواحد ، فان أحدا من الكتاب أو المفكرين لم يوجه نقدا أو اعتراضا الى هذا الدستور ٠

الفصل السادس

صحافة الثورة ... والمجالس النيابية

فى الوقت الذى قامت فيه ثورة ٢٣ يوليو ، كان البرلمان المصرى «بمجلسيه » عاطلا عن العمل بسبب حل مجلس النواب قبل الثورة ووقف جلسات مجلس الشيوخ تبعا لذلك (وكان نجيب الهلالى هو الذى عطل البرلمان عندما تولى رئاسة الوزارة فى فبراير ١٩٥٢ انتقاما من حزب الوفد » (١) وكان من الضرورى دعوة هذا البرلمان للانعقاد مرة أخرى بعد أن قامت الثورة ، لتعرض عليه المراسيم بالقوانين التى صدرت فى غيبته ، طبقا لما تقضى به المادة ٤١ من الدستور « ١٩٢٣ » ، وكذلك كان ضروريا أيضا دعوة البرلمان للانعقاد للموافقة على تعيين الوصى على العرش وحلف اليمين الدستورية أمامه .

كانت وجهة نظر الوفد ــ كما عبر عنها فى ذلك الحين ــ هى دعوة البرلمان السابق الى الاجتماع لاعلان أسماء الأوصياء أمامه (٢) ، وكتبت جريدة « المصرى » تقول أنه أصبح من المقرر دعوة البرلمان المنحل الى الاجتماع خلال عشرة أيام وفقا لنصوص الدستور (٣) .

---

(١) وحيد رافت : فصول من ثورة يوليو ــ مصدر سابق ــ ص ٤٣ .

(٢) الاهرام : اول اغسطس ١٩٥٢ ــ تصريح لفؤاد سراج الدين .

(٣) المصرى : ٢٧ يوليو ١٩٥٢ .

غير أن القوى السياسية المناوئة للوفد ، تصدت لهذه الدعوة وحالت دون دعوة البرلمان الوفدى للانعقاد ، فأصـدرت « الكتلة الوفدية » برئاسةمكرم عبيد ، قرارا طالبت فيه أن يترك للبرلمان « الجديد » مهمة تعديل الدسـتور (١) ، وكذلك أعلنت اللجنـة العليا للحزب الوطنى معارضتها لدعوة البرلمـان الوفدى المنحل بل هاجمت هذا البرلمان ، وقررت أنه « أصبح معدوما » (٢) ٠

وعلى نفس المنوال وقف عدد من القانونيين والسياسيين فى وجه الدعوة لانعقاد البرلمان السابق ٠ فكتب الدكتور سيد صبرى سلسلة مقالات بعنوان « الفقه الثورى » (٣) أعرب فيها عن ذلك وأدلى على ماهر رئيس الوزارة فى ذلك الوقت بتصريح قال فيه « أن النظام البرلمانى الذى كان متبعا فى مصر لم يستطع أن يؤدى أية خدمة للبلاد ، لانه كان متأثرا بمناورات الاحزاب السياسية التى كانت تنطوى على الانانية وتهدف الى خدمة مصالحها دون العناية بخدمة البلاد » (٤) ، ثم ما لبث عقب ذلك مباشرة أن أصـدر بيانا هاجم فيه الاحزاب والحياة البرلمانية هجوما شديدا وأعلن فيه « أن الدستور نفسهفى ظل هذه البرلمانات مصدر ضعف وفوضى » (٥)

وعندما عرض الامر على مجلس الدولة (لجنة قسم الرأى) ، انتهت الى الاجماع ــ باستثناء صوت الدكتور وحيد رأفت ــ على أن دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل الى الاجتمـاع يعـد مخـالفا للدستور ٠

---

(١) الاهرام : اول اغسطس ١٩٥٢ ٠

(٢) الاهرام : ٢ اغسطس ١٩٥٢ ٠

(٣) الاهرام : ٣١ يوليو ١٩٥٢ ٠

(٤) الاهرام : ١٠ اغسطس ١٩٥٢ ٠

(٥) الاهرام : ١١ اغسطس ١٩٥٢ ٠

ويقول الدكتور عبد العظيم رمضان أن خطورة هذه الفتوى التى أصدرها قسم الرأى بمجلس الدولة تمثلت فى أمرين : الأول أن دعوة البرلمان المنحل الى الانعقاد كان من شأنها أن تدير عجلة الثورة فى الطريق الدستورى ، والثانى : أن هذه الفتوى سلمت بامتداد فترة الحكم بدون برلمان الى أى مدى ترتئيه الحكومة القائمة مناسبا لاجراء الانتخابات (١) .

وعلى كل الأحوال ، فقد صدر القرار بالغاء الدستور فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ ، وألغيت الاحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ وأعلن عن فترة انتقال تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ .

وعندما أعلن الدستور الجديد فى ١٦ يناير ١٩٥٦ ، نص على أن يكون « مجلس الأمة هو الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية» (المادة ٦) و « لا يجوز لمجلس الامة اجراء أى تعديل فى المشروع الا بموافقة الحكومة » (المادة ١٠١) ، و « لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الامة » (المادة ١١١) ، ونص كذلك على أن يتولى « الاتحاد القومى » ترشيح أعضاء مجلس الامة (المادة ١٩٢) . وكذلك قرر الدستور الجديد لتنظيم الدولة مبدأ الجمهورية الرئاسية فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية (المادة ٦٤) ويضع السياسة العامة للحكومة فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية كافة (٢) .

وكذلك فان المادة (١٩٢) التى نصت على أن يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق أهداف الثورة ، حددت طريقة تكوين

---

(١) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ ـ مصدر سابق ـ ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢) الجمهورية : ١٧ يناير ١٩٥٦ ـ نص الدستور .

هذا الاتحاد « بقرار من رئيس الجمهورية » . فاذا كان هذا الاتحاد القومى هو الذى سيتولى الترشيح لمجلس الامة ، وفقـــا لنص هذه المادة أيضا ، فمعنى ذلك أن السلطة التنفيذية استوعبت السـلطة التشريعية ، وصار لرئيس السلطة التنفيذية أن يختار المرشحين لعضوية السلطة التشريعية عن طريق الاتحاد القومى (١) .

وبالفعل .. فانه عند اجراء الانتخابات لهذا المجلس تشكلت لجنة سرية لاستبعاد المرشحين الذين رأت قيادة الثـورة منعهم من الوصول الى المجلس ، كانت اللجنـــة برئاســة زكريا محيى الدين وضمت كلا من على صبرى وأحمد طعيمة وابراهيم الطحاوى وصلاح دسوقى وكمال الحناوى وعباس رضوان ومصـطفى المســتكاوى ومجـدى حسنين (٢) ، وقد اعترضت هذه اللجنـــة بالفعل على ١١٨ شخصا من بين ٢٥٠٨ أشــخاص تقـدموا للترشيح لهـذا المجلس (٣) . وعندما سئل جمال عبد الناصر عن الأسباب التى حتمت مثل هذا الاجراء ، قال « كان لا بد أن نتأكد من أن جميع المرشحين يتلاءمون مع الخطوط العريضة التى ارتضـاها الشـعب المصرى واختطها لمستقبله ، وان يكون بامكانهم المشاركة بنصيب موفور فى صنع هذا المستقبل » (٤) وسئل نفس هذا السؤال مرة أخرى فأجاب قائلا : « اننا لنا أفكارنا الخاصة عن الديمقراطية

---

(١) طارق البشرى : الديموقراطية والناصرية ـ مصدر سابق ـ ص ١٩ .

(٢) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (شهود يوليو يتكلمون) مصدر سابق ـ ص ٣٦٥ .

(٣) أحمد حمروش : قصــــة ثورة ٢٣ يوليو (مجتمع جمال عبد الناصر) مصدر سابق ـ ص ١٣٥ .

(٤) الجمهورية : ٢ يوليو ١٩٥٧ ـ نص حديث أدلى به جمــال عبد الناصر لشبكة التليفزيون المستقلة فى بريطانيا .

ولقد استخدمت أقلية الاقطاعيين والملاك الديمقراطية من قبل للسيطرة على الشعب ، اننا نريد بناء حياة سياسية جديدة وحياة سياسية نظيفة ، إننا نريد أن نضمن قيام أول خطوة للديمقراطية الجديدة على أساس سليم للحياة السياسية ، ولنذكر ما حدث في الولايات المتحدة الامريكية بعد حرب التحرير وما قاله الرئيس جورج واشنطون بعد الاتفاق على الدستور عام ١٧٨٨ ، لقد خشى من قيام الاحزاب في هذه المرحلة ، واراد أن يوحد البلاد فقال أن الاحزاب يمكن أن تؤدى الى حرب أهلية ، ولقد نظمت الاحزاب في الولايات المتحدة بعد عشرين عاما من الموافقة على الدستور ، ونحن نريد أيضا أن نتأكد من استتباب الامور » (١) .

ولمزيد من التأكد من استتباب الامور على هذا النحو الذى أشار اليه جمال عبد الناصر صدرت التعليمات لعدد من الضباط بترشيح أنفسهم في دوائر معينة ، حتى في الدوائر النائية مثل الوادى الجديد وسيناء ومرسى مطروح (٢) .

أما الانتخابات فقد جرت بحرية نسبية دون تدخل اكتفاء بالاجراءات السالف ذكرها ، الى جانب اغلاق الدوائر التى رشح فيها أعضاء مجلس القيادة تجنبا للاتهام بالتزوير ، وكان دليل هذه الحرية النسبية التى جرت الانتخابات في ظلها سقوط والد كمال الدين حسين وسقوط شقيق زوجة زكريا محيى الدين (٣) أما ضباط الجيش والبوليس الذين دخلوا المجلس كنواب فقد بلغ عددهم ٥٩ ضابطا .

---

(١) الجمهورية : ١١ يوليو ١٩٥٧ – نص حديث ادلى به جمال عبد الناصر لوكالة يونيتد بريس .

(٢) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مجتمع جمال عبد الناصر) مصدر سابق – ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٣) نفس المصدر .

انتخب عبد اللطيف البغدادى رئيســا للمجلس ، وأنور السادات وكيلا للمجلس ، وكلاهما من أعضاء مجلس قيادة الثورة أى من الضباط أيضا . وهكذا دخل الضباط الى مجلس الامة أول برلمان منتخب بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وعلى كل الاحوال ، فان هذا البرلمان لم يستمر طويلا ، ففى شــهر فبراير ١٩٥٨ عنــدما أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا ، صدر (دستور فترة انتقال) بقرار من رئيس الجمهورية ، فنص فى مادته الرابعة على أن يتولى السلطة التشريعية مجلس الامة يحدد أعضاؤه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية على أن يكون نصف أعضــاء المجلس من بين أعضــاء مجلس النواب الســورى والنصف الآخر من بين أعضاء مجلس الامة المصرى ، اللذين كانا قائمين قبل اعلان الوحدة (١) .

أما عن موقف صــحافة الثــورة من المجالس النيــابية .. فيمكننا أن نميز بين ثلاث مراحل مر بها هذا الموقف :

المرحلة الاولى : وهى التى سبقت صدور الدستور .

المرحلة الثانية : وهى التى بدأت عند الاعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية المجلس .

المرحلة الثالثة : وهى التى بدأت بعــد تشــكيل المجلس واستمرت باستمرار أعماله .

فى المرحلة الاولى ــ والتى سبقت صدور دستور ١٩٥٦ ــ نلاحظ أن الحديث عن المجلس النيابى ، والذى ظهر فى صــحافة الثورة بعد رفع الرقابة عن الصحف فى مايو ١٩٥٥ لمناقشة نظام الحكم المطلوب بعد انتهاء فترة الانتقال ، كان خليطا من الاجتهادات

---

(١) الجمهورية : ٥ فبراير ١٩٥٨ م

والتصورات المتعددة لما ينبغى أن يكون عليه « البرلمان القادم » ، أدلى جمال عبد الناصر برآيه في وقت مبكر فقال « أن البرلمان الذي سيحكم مصر بعد فترة الانتقال لن يكون برلمانا حزبيا وانما سيكون برلمانا يعتمد على الطوائف المهنية ، ويعتمد على العمال والفلاحين (١) • وقال البعض أنهم يريدون برلمانا منتخبا من مجلسين ورأى البعض الآخر أن يكون مجلسا معينا من كفاءات متعددة (٢) ، وظن فريق ثالث (استنادا الى تصريح جمال عبد الناصر)، أن الثورة بصدد تشكيل المجلس الوطني ليكون هو المجلس النيابى القادم (٣) •

ولذلك يكتب محمد مندور ، فيتوجه الى قيادة الثورة بسؤال محدد قائلا : هل المقصود من البرلمان المنتظر فى أوائل العام القادم أن يكون هو المجلس الوطني ؟؟ وفي هذه الحالة يتعين نشر مشروعه النهائي وعرضه للمناقشة ، أم المقصود برلمانا على النحو الديمقراطي المعروف وفي هذه الحالة يجب أن نعرف مصير الدستور الذى وضع وهل على أساسه سيتكون هذا البرلمان أو تتكون جمعية تأسيسية لاقراره (٤) •

ورد صلاح سالم على سؤال الدكتور محمد مندور هذا بقوله « أن البرلمان الآتى سيكون برلمانا حقيقيا بسلطات برلمان كاملة وليس بهيئة تشريعية زائفة بلا سلطات وهذا هو السبب الذى دعا مجلس الثورة لنبذ مشروع المجلس الاستشارى منذ حوالى ثمانية أشهر لأن المجلس رأى أن المدة الباقية على مرحلة الانتقال قصيرة

---

(١) الجمهورية : ٢١ مايو ١٩٥٥ •

(٢) الثورة : ٢ يونيه ١٩٥٥ •

(٣) نفس المصدر •

(٤) الثورة : ٢ يونيه ١٩٥٥ ـ مقال « غربلة العالم » •

ولا داعى لاجراء أى تغيير من هذا القبيل خلال المدة الباقية من مرحلة الانتقال ما دام أن البرلمان آت فى أعقاب هذه المدة » (١)

ومهما تكن الآراء التى ترددت حول البرلمان الجديد ، فان أهم ما أثير فى ذلك الوقت مرتبطا بهذا الموضوع ، هو المطالبة بوضع قانون للانتخاب ، ضمانا لتكوين برلمان سليم يقوم على حراسة الثورة • وكان الدكتور محمد مندور هو أول من فجر هذه الدعوة فى صحافة الثورة ، فقال أن حماية الثورة تقتضى « تحديد حق الانتخاب ثم حق الترشيح للبرلمان تحديدا يقظا دقيقا وذلك لأنه من غير المعقول مثلا أن تبيح الثورة لخصومها الالداء حق ترشيح أنفسهم للبرلمان الذى سيضع نظام الحكم الذى ستتمخض عنه هذه الثورة والا كانت كمن يسلم رقبته الى خصمه اللدود وخاصة اذا تذكرنا أن الثورة لم تستطع بعد أن تقضى على كل نفوذ للاقطاع ورأس المال والاحتلال والفساد وان كانت قد قطعت فى هذا السبيل شوطا مشكورا » ثم طالب مندور بحق الاميين فى الانتخاب « لأن الامية ليست بالضرورة مرادفة للجهل وانعدام الوعى » وطالب كذلك بضرورة أن يكفل قانون الانتخاب حماية الناخبين من كل ضغط أو تأثير أو تضليل لا من رجال الادارة بل ومن المرشحين أنفسهم بحيث يلتزم كل مرشح بأن يقدم مع أوراق ترشيحه برنامجا سياسيا محددا فى مبادىء جوهرية كمبدأ الجمهورية والديمقراطية والاشتراكية والحياد الدولى أو معارضته لها حتى يكون الناخبون على بينة من أمرهم وبحيث يتحتم على كل نائب أن يستقيل اذا عدل عن هذه المبادىء بعد أن يفوز بثقة الناخبين على أساسها » (٢) •

---

(١) روز اليوسف : ٦ يونيه ١٩٥٥ .

(٢) الثورة : ٩ يونيه ١٩٥٥ ـ مقال « اسس الانتخاب هى مشكلة الساعة » .

وعلى ذلك فان الدكتور محمد مندور يكون هو أول من لفت النظر الى ضرورة التحكم فى اختيار المتقدمين للترشيح لعضوية البرلمان ، بحيث يخضعون جميعا لانتقاء قيادة الثورة ، فتضمن بذلك الا يمر الى البرلمان الا من يسير فى فلكها ٠ وهذا ما تحقق بعد ذلك بالفعل من خلال النص فى الدستور على أن يتولى الاتحاد القومى الترشيح لمجلس الامة ٠

وعموما ٠٠٠ فان مجلة « الثورة » بالذات هى التى أولت اهتماما كبيرا لموضوع قانون الانتخابات هذا ، وكتبت فيه أكثر من مرة حتى بعد صدور دستور يناير ١٩٥٦ ، فنجد الدكتور محمد مندور يكتب فى هذا الموضوع مرة أخرى مطالبا قيادة الثورة باصدار هذا القانون « لان هذا القانون هو مفتاح الحياة العامة كلها ، وهو الوسيلة الوحيدة لضمان استفتاء الامة والتعبير عن ارادتها تعبيرا صحيحا نزيها ٠ ولقد تحمل قانون الانتخاب القديم مسئولية كبيرة فى فساد حياتنا الدستورية السابقة » (١) ، وكذلك يكتب وحيد رمضان عن نفس هذا الموضوع فيقول أن « الشعب ينتظر قانون الانتخاب وما يحتويه من ضمانات تقى من الألاعيب التى أتاحت للحكومات الطاغية أن تتحكم فى الناخبين » ثم يعدد للاساليب التى كان يتم بها ذلك وكيف كان يتم تزييف ارادة الناخبين والتلاعب بأصواتهم (٢) ، ويعيد نفس هذه المعانى مرة أخرى فى عدة مقالات بعد ذلك (٣) ٠

كان هذا هو أهم ماشهدته المرحلة الاولى فى موقف صحافة

---

(١) الثورة : ٢ فبراير ١٩٥٦ ـ مقال « الدستور الجديد وآيات الوعى السياسى » ٠

(٢) الثورة : ٢٣ فبراير ١٩٥٦ ـ مقال « الاختيار والانتخاب » ٠

(٣) الثورة : ٨ مارس ١٩٥٦ ـ مقال « تحرير الناخبين » ٠

الثورة من المجالس النيابية • أما المرحلة الثـانية فهى التى بدأت مع بداية فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الامة ، واعلان قانون العضوية الذى نص على « ألا ينتمى المرشح الى أسرة محمد على » وأن « يعد الاتحاد القومى كشفا بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض له عليهم فى كل دائرة انتخابية ويـكون قراره فى هذا الشـــأن نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن » (١) •

فى هذه المرحلة ، لعبت جريدة المساء دورا هاما ومتميزا فى توعية المواطن وتبصيره بواجبه الوطـنى فى مثل هذه الظروف ، وشرح ماذا يعنى مجلس الامة بالنسبة له كفرد وبالنسبة لمجموع الأفراد ، كما أهتمت بتحديد واجبات الناخب وواجبات المرشح وتحديد من هو المرشح الذى ينبغى أن يحظى بثقة الناخبين •

وفى هذا الاطار بأن حرص « المساء » واضحا على الربط بين مجلس الامة كمجلس نيابى ، وبين معركة « التحرر » التى تخوضها مصر ضد الاستعمار ، وذلك يتسق تماما مع أيدلوجية اليسار التى تمثلها هذه الجريدة ، وهى الأيدلوجية التى تربط بين الاســتعمار وبين مشاكل الشعوب وتخلفها وكل ما تعـانى منه ، ومن ثم تدعو دائمـا للوقوف فى وجه هذا الاســتعمار والتصـدى له وكشف أساليبه •

على هذا النحو ربطت جريدة المساء بين المعركة الانتخـابية وبين معركة التحرر الوطنى ، فكتب خالد محيى الدين يقول « ان المعركة الانتخابية الحالية جزء لا يتجزأ من معركة التحرر الكبرى التى نخوضها ، والمطلوب أن يكون البرلمان القادم أو مجلس الامة القادم قوة تحررية تساند الحكومة فى معركتها الحالية ضد الاستعمار ولذلك أرى أنه يجب أن يرتبط المرشحون أمام ناخبيهم بموقف

---

(١) الجمهورية : ١١ مارس ١٩٥٧ •

صريح واضح من السياسة التحررية ومن الحياد الايجابى وبالخطوط العريضة للسياسة الداخلية الخاصة بتوجيه وتخطيط الاقتصاد القومي والاصلاح الزراعى ، ولست أطلب من كل مرشح برنامجا مفصلا ولكنى أطالبهم بتحديد موقفهم من الخطوط العريضة للسياسة التحررية العامة والسياسة الاقتصادية الداخلية ، ويجب على المرشح أن يشرح ذلك لناخبيه مرات ومرات حتى يصبح مرتبطا بها أمام الجماهير » (١) . وكذلك يكتب لطفى الخولى أيضا مؤكدا على ضرورة الربط بين المعركة الانتخابية ومعركة التحرر الوطني فيقدم لذلك نموذجا بما جرى فى انتخابات جرت فى سوريا وأثبتت « أن السلاح الذى واجه به الشعب الاستعمار والرجعية هو وحدته التنظيمية التى جمعت الاحزاب الوطنية فى جبهة صلبة » ، وبعد أن أشار الى أن « للاستعمار العالمى فى بلادنا أوكارا ونفوذا ، ومن السذاجة أن نقلل من خطورتهما » قال « أن واجبنا اليوم هنا فى مصر أن نواجه أعداءنا فى معركة الانتخابات مواجهة موحدة فى جبهة تحرير قومية يرتبط المرشحون أمامها ببرنامج التحرر العربى والتعايش السلمى ومحاربة الأحلاف العسكرية ومشاريع الفراغ الاستعمارية وتصنيع البلاد ورفع المستوى المعيشى للمواطنين » (٢) ، ويركز سعد التائه على هذه المعانى نفسها فيقول « أن مجلس الامة القادم يجابه مؤامرات الاستعمار ويحمل عبء السير بسياسة الحياد الايجابى وقرارات مؤتمر باندونج فى داخل البلاد ، أن عليه عبء تنفيذ سياسة التصنيع لحل مشكلات البطالة وتخفيض أعباء المعيشة وحماية تجارتنا وزراعتنا وصناعتنا ومصانعنا » (٣) .

---

(١) المساء : ٥ مايو ١٩٥٧ ـ مقال « الانتخابات القادمة » .

(٢) المساء : ١٥ مايو ١٩٥٧ ـ مقال « من الشارع » .

(٣) المساء : ٥ مايو ١٩٥٧ ـ مقال « كلمة » .

ولا شك أن هذا الربط بين المعركة الانتخابية والمعركة ضد الاستعمار وان كان يتفق مع ايدلوجية اليساريين وأسلوبهم ، الا أنه آتسم على هذا النحو بقدر كبير من المبالغه وكأنهم بصدد الانتخابات لمجلس عسكرى متخصص سيقود معركة ضارية ضد الاستعمار ، ثم أنهم بمطالبتهم أن يعلن كل مرشح موقفه من التخطيط الاقتصادى وسياسة عدم الانحياز ومشروعات ملء الفراغ وما الى ذلك ، انما يبالغون كثيرا فى حسن الظن بالمستوى الفكرى والثقافى لاغلبية المرشحين وأغلبية الناخبين فى نفس الوقت خاصة وأن عددا من المقالات تضمنت دعوة المرشحين والناخبين الى ما هو أكثر من ذلك ، اذ لا يكفى آن يقول المرشح « أنه يتقدم لنا على مبادىء باندونج وتحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر » (١) بل المطلوب آن يكون المرشح على قدر كبير جدا من الثقافة السياسية فيعرف « آن ثمن القطن مرتبط بتجارتنا مع الشرق والغرب وأن القطن ظل مخزونا حتى مؤتمر باندونج ثم اشترته الصين والاتحاد السوفيتى وتشيكو سلوفاكيا » وهذا المرشح أيضا ينبغى أن يكون من « الذين حاربوا ويحاربون اقامة القواعد العسكرية » (٢) ، بل أكثر من ذلك ان كاتب هذه المقالات طالب بضرورة أن يكون المرشح ضد سياسة آمريكا ، وعليه أن ينشر رأيه صراحة من خلال مجلة أو فى منشور انتخابى فى الاستعمار الامريكى ومشروع أيزنهاور ، وأحداث الاردن (٣) .

كان حافز كتاب المساء على ذلك ولا شك ، الحرص على أن يتوافر لمجلس الامة أفضل العناصر الوطنية أساسا ، بغض النظر عن الخبرات والكفايات العلمية للمرشحين ، وهذا ما أشار اليه خالد

---

(١) المساء : ٥ مايو ١٩٥٧ ــ مقال لسعد التائه بعنوان « كلمة » .

(٢) المساء : ٢٠ مايو ١٩٥٧ ــ مقال لسعد التائه بعنوان « كلمة » .

(٣) المساء : ٧ يونيه ١٩٥٧ ــ مقال لسعد التائه بعنوان « كلمة » .

محيى الدين صراحة بقوله « أما مسألة المطالبة بأن يكون مجلس الامة القادم مليئا بالكفاءات والخبرات فلست أفهم معنى » « ففى استطاعة المجلس أن يستدعي من الخبراء والعلماء ما يشاء للاستفادة بهم ،فهذا مجلس أمة وليس مجلسا للبحوث والخبرات والكفاءات » (١) .

والى جانب ذلك .. اهتمت المساء بالدعوة الى حماية الناخبين من الدعاية المضللة لبعض المرشحين (٢) ، والى توعية المواطن الى أن الانتخابات تجرى فى حرية كاملة وأن له مطلق الحرية فى أن يختار من يشاء (٣) ، ودعت كذلك الى ضرورة ترشيد الدعاية الانتخابية بحيث تتجه اتجاها موضوعيا « يفيد الناس وييسر لهم طرق الاختيار السليمة » (٤)

أما جريدة « الجمهورية » ، فان أبرز ما يلاحظ على موقفها خلال هذه الفترة ، أنها اكتفت باحاطة المواطنين بما يجد من قرارات أو اخبار عن موعد الانتخابات ومواقع اللجان وحرمان بعض الاشخاص من ترشيح أنفسهم للمجلس (٥) والدعاية للثورة باعتبار أن المجلس النيابى يعد انجازا ديمقراطيا هاما استطاعت تحقيقه .

---

(١) المساء : ٥ يونيه ١٩٥٧ ـ مقال لخالد محيى الدين بعنوان « المعركة الانتخابية ونواب المستقبل » .

(٢) المساء : ١٨ مايو ١٩٥٧ ـ مقال لمصطفى بهجت بدوى بعنوان « الدعاية الانتخابية » .

(٣) المساء : ١٧ يونيه ١٩٥٧ ـ مقال لخالد محيى الدين بعنوان « ما بعد الاتحاد القومى » .

(٤) المساء : ٢٠ مايو ١٩٥٧ ـ مقال لخالد محيى الدين بعنوان « منع القذف والتعرض للمسائل الشخصية فى الدعاية الانتخابية » .

(٥) الجمهورية : ١١ ، ٢٠ ، ٢٦ مايو ١٩٥٧ .

ولا شك أن السبب الرئيسى فى ذلك انما يرجع أساسا لافتقار الجريدة الى العدد الكافى من الكتاب السياسيين ، فاكتفت بنشر القرارات والاخبار والمقالات الدعائية التى كانت جميعها مقالات افتتاحية نشرت بدون توقيع . وقد حفلت هذه المقالات بعبارات انشائية ومعان « مسطحة » عامة مثل « وهكذا يتسلم الشعب زمام أمره بقيادة رئيسه المنتخب ووفقا لدستوره الشعبى المنبثق من واقعه والهادف الى تحقيق آماله ومصالحه » (١) . وفى مجال الحديث عن أهمية الانتخابات لا نجد غير عبارات عامة مثل « ان الانتخابات القادمة حدث بالغ الاهمية فى تاريخ مصر لانها أول انتخابات تجرى فى البلاد بعد أن دخلت مرحلة جديدة من حياتها فى ظل الثورة وبعد أن تم عنها جلاء المحتلين وهى أول انتخابات يدلى فيها المواطنون بأصواتهم ويختارون مرشحيهم وهم أحرار » ... الخ (٢)

وعندما تناولت واجبات الناخب وواجبات المرشح تناولتها بمثل هذه العبارات الانشائية والمعانى العامة مثل « أصبح الشعب سيد نفسه وأصبح يعرف أن تقرير مصير البلاد قد بات فى يده ولذلك فهو لن يقبل من ممثليه أقل من أن يشاركوه الايمان بما يؤمن به » (٣) ، أما الناخبون فهم « المسئولون عن المحافظة على المكاسب الضخمة التى أحرزتها الثورة للمواطن فى مختلف الميادين السياسية والاقتصادية وذلك فى اختيارهم المرشحين الذين يتوسمون فيهم الاستعداد لصيانة هذه المكاسب » (٤) .

---

(١) الجمهورية : ٢٩ ابريل ١٩٥٧ ـ مقال « مجلس الامة » .

(٢) الجمهورية : ٧ مايو ١٩٥٧ ـ مقال « الانتخابات » .

(٣) الجمهورية : ١٩ يونيه ١٩٥٧ ـ مقال « واجب الناخب والمرشح » .

(٤) الجمهورية : ٣ يوليو ١٩٥٧ ـ مقال « مسئولية الناخب » .

ونهجت جريدة « الشعب » نفس النهج فى استخدام المقال الافتتاحى بشكل دعائي للثورة ولتوعية الناخبين والمرشحين بواجباتهم حريصة على التأكيد على أن الشعب لن يسمح بأن يمثله فى المجلس النيابى الا الذين يرى فيهم « رمزا لكفاحه الخالد » (١) وان « الاتحاد القومى سوف يقوم بتصفية الكبار كبار الانتهازيين وكبار الخونة وكبار الرجعيين » (٢) . أما بالنسبة للمرشحين ، فان « الذى يلوح بالمال مرشح فاسد وكذلك الذى يغدق الوعود والذى لا نشاط له ولا تاريخ له في خدمة مصر » (٣)

غير أن « الشعب » الى جانب هذه المقالات الافتتاحية ، توفر لها عدد من الكتاب الذين كانت لهم مواقفهم الواضحة خلال هذه الفترة ، فنجد حسين فهمى يقترب كثيرا من نفس الخط الذى التزمت به جريدة المساء » الذى سبق أن عرضنا له ، وهو الربط بين الانتخابات وبين معركة التحرر الوطنى ، فيحدد مسئولية الناخبين في أن يأتوا بمجلس فى مستوى المعركة وذلك « لاحباط المؤامرات الاستعمارية لعزل مصر والضغط عليها وأرغامها على التحول عن سياستها التحررية » وأيضا » للتمسك بموقف الحياد الايجابى والتعايش السلمى » أما على المستوى الداخلى فان هذا المجلس عليه أن يخوض أيضا معركة اقتصادية تتمثل فى زيادة الدخل القومى وتنفيذ مشروعات زيادة الأراضى الزراعية » (٤) وفي مقال تال لهذا المقال يكتب حسين فهمى أيضا محذرا من أن الاستعمار وأذنابه فى مصر « سيحاولون أن يستغلوا المعركة

---

(١) الشعب : ١٩ مايو ١٩٥٧ ـ مقال « فجر الحياة النيابية » .

(٢) الشعب : ٢٢ مايو ١٩٥٧ ـ مقال « واجبنا بعد الاتحاد القومى » .

(٣) ٣ يوليو ١٩٥٧ ـ مقال « النائب الذى نريده » .

(٤) الشعب : ٣ يونيه ١٩٥٧ ـ مقال « مجلس فى مستوى المعركة » .

الانتخابية فى تفتيت وحدة الشعب المصرى » ويدعو الى الحذر والدقة الشديدة « قبل أن نختار ممثلينا فى البرلمان » (١) . وهو وأن كان يحذر أيضا من أن هناك من « يخوضون المعركة معتمدين على ما يملكون من أطيان وأموال » (٢) فانه يحدد مواصفات النائب الذى يجب أن يدخل مجلس الامة ، وأيضا مثلما فعلت « المساء » ــ هو النائب الذى يكون على قدر كبير من الثقافة السياسية فهو « يؤمن بأن لكل فرد منا حقا فى يومه وحقا فى غده وحقا فى عقيدته ، وحقا فى فكرته » وهو « يقدر مسئوليات الشعب المصرى والتزامه حيال النضال العربى المشترك ، ويؤمن بأن القومية العربية شعلة تنير الطريق لكل عربى مناضل » وهو « يعرف مكان بلده على ملتقى القارات والبحار من هذا العالم ويدرك الاطماع الاستعمارية التى تحيط بنا من كل جانب » وهو الذى « يؤمن أن الرخاء لا يتجزأ ، واننا لهذا نادينا بمبدأ التعايش السلمى بين جميع الشعوب وأننا لهذا رفضنا الاحلاف العسكرية وأبينا أن نقبل معونات مشروطة » (٣) .

لكن حسين فهمى ينبه الى أهمية اختيار النائب المثقف سياسيا هكذا ويرجع هذه الاهمية الى سببين : أحدهما يتعلق بطبيعة الفترة نفسها والتى تتطلب أن يساند المجلس « الحكومة الوطنية الشعبية فى مواقفها البطولية » (٤) ، والثانى يتعلق بطبيعة المجلس ذاته من حيث هو « ينوب عن الشعب فى مراقبة أعمال السلطة التنفيذية » ولن يستطيع أن يقوم بهذه المهمة

---

(١) الشعب : ٤ يونيه ١٩٥٧ ــ مقال « مجلس حر لشعب حر » .

(٢) الشعب : ٥ يونيه ١٩٥٧ ــ مقال « هؤلاء لن يمثلوا الشعب » .

(٣) الشعب : ١٤ يوليو ١٩٥٧ ــ مقال « لهذه الاهداف ننتخبهم » .

(٤) الشعب : ٣ يوليو ١٩٥٧ ــ مقال « يوم الانتخابات » .

الدقيقة الا النائب الذى لديه من ماضيه وجهاده ووطنيته وعلمه وثقافته ما يؤهله للقيام بهذا الدور الخطير » (١) .

والى جانب ما كتبه حسين فهمي ، ظهرت مقالات عديدة أخرى ندد بعضها بأسلوب الدعاية الانتخابية الذى هو « نفس أسلوب المرشحين فى العهد الماضى » (٢) وحذر بعضها الآخر من إمكانية تسلل عناصر فاسدة الى المجلس لأنها « من الذكاء والالتواء بحيث تستطيع أن تندس بين صفوفنا في تخف » وأن الاتحاد القومي قد لا يجد نصا من قانون أو شبه من تاريخ أو لمحة من نية ، فيفلت منه فريق من هذه العناصر ، ويقترح كاتب هذا المقال سن قانون « يكفل للناخبين الحق فى أن يسحبوا ثقتهم من النائب الذى يثبت بالدليل أنه خان أمانة النيابة عنهم ، أو خان أمانة الوطن أو أساء استعمال حقوقه وامتيازاته .. أو أتجر بثقة الناس » (٣) .

والحقيقة أن الدكتور محمد مندور كان قد سبق الى الدعوة لمثل هذا الاجراء ، واقترح أن يعهد الى محكمة النقض بالبت فى موقف النائب اذا عدل عن المبادىء التى انتخبه المواطنون على أساسها بحيث يحق لها أن تقرر فصل النائب الذى ينحرف عن مبادئه أثناء النيابة ، وأن يعطى كل ناخب أو عدد من الناخبين حق التقدم اليها بطلب فصل النائب ما دام الطلب مبنيا على وقائع ثابتة وأسباب جدية » (٤) .

---

(١) الشعب : ١٣ يوليو ١٩٥٧ ــ مقال «نواب الشعب كما يريدهم الشعب»

(٢) الشعب : ١٨ مايو ١٩٥٧ ــ مقال لاسماعيل الحبروك بعنوان « حكايات .. وحكايات » .

(٣) الشعب : ٢٨ مايو ١٩٥٧ ــ مقال لعبد المنعم الصاوى بعنوان « مطلوب تشريع يؤكد رقابة الشعب على النواب » .

(٤) الثورة : ٩ يونيه ١٩٥٦ ــ مقال « اسس الانتخابات هى المشكلة » .

أما اذا انتقلنا الى المرحلة الثالثة فى موقف صحافة الثورة من المجالس النيـابية ، وهى الفترة التى بدأت عقب الانتهـاء من انتخابات مجلس الامة وواكبت أعمال هذا المجلس • فاننا نجد فى البداية اهتماما واضحا بالتأكيد على دور المجلس ودور أعضائه ، والتنبيه الى أهمية هذا الدور ، وما ينتظر المجلس والاعضاء من مهام • فيقول خالد محيى الدين « أن مجلس الامة هو تماما بمثابة مجلس جديد للثورة انبسـط من ارادة الشـعب » وان مصر فى مسيس الحاجة الى مجلس الثورة الجديد هذا بعد أن أصبحت تواجه « تجمعا استعماريا واسع النطاق فى جميع الجهات » (١) ، أما عن واجبـات المجلس فى ظل هذه الظروف فان خـالد محيى الدين يحددها فى أن « يساند المجلس حكومته الوطنية فى أعنف صراع شهدته الانسانية ضد قوى الاستعمار والغدر والخيانة فى جو ملىء بالدسائس والمؤامرات والتهديدات فى الميـدان العربى والميـدان الاسيوى الافريقى أيضا » (٢) •

أما حسين فهمى ، فمن خلال سلسـلة من المقـالات يؤكد أن مجلس الامة الجديد يعنى قيام الديمقراطية والحياة النيابية السليمة على أسس صحيحة لأول مرة ، والتى تهدف « الى خدمة الشعب ورفع مستوى الانتاج والعمل من أجل الوطن بحمـاية مكاسـبنا الوطنية والوقوف فى وجه المؤامرات الاستعمارية والمضى فى سياسة الحياد الايجابى ، وجمع شمل العرب واتحادهم » (٣) •

ومن هنا يأتى دور النواب فى المجلس وتتحد مسئولياتهم أيضا فى

---

(١) المساء : ٢١ يوليو ١٩٥٧ ـ مقال « مجلس جديد للثورة » •

(٢) المساء : ٢٢ يوليو ١٩٥٧ ـ مقال « أول انعقاد لمجلس الامة اليوم » •

(٣) الشعب : ١٥ يوليو ٥٧ ـ مقال « اين كنا واين اصبحنا » ، ١٦ـ٧ـ٥٧ مقال بعنوان « ماذا يريد الشعب من النواب » ، ١٨ـ٧ـ٥٧ مقال « مسـئوليات مجلس الامة » •

تحقيق هذه الاهداف (١) ، أما اسماعيل الحبروك فقد أكد على ضرورة أن يعيش النائب فى دائرته ، ورعاية مشاكلها والاهتمام بها (٢) ٠

وعندما بدأ المجلس أعماله ، كان طبيعيا أن تهتم صحافة الثورة بما يثار فى هذا المجلس من مناقشات وما يتعرض له من قضايا وموضوعات ، وأولت جريدة الجمهورية بالذات اهتماما ملحوظا بنشاط المجلس ، فنشرت الاستجوابات المقدمة من أعضاء المجلس الى الوزراء والرد عليها ، وكان بعض النواب قد أغرتهم صورة المجالس النيابية القديمة ، فتقدموا بأسئلة محرجة للحكومه فتقدم النائب أبو الفضل الجيزاوى بسؤال الى زكريا محيى الدين عن عدد المعتقلين الشيوعيين داخل المعتقلات وعن أسباب اعتقالهم ورد وزير الداخلية ونشرت الجمهورية رده بالخط العريض فى الصفحة الأولى « وزير الداخلية يعلن فى مجلس الامة : ليس فى مصر معتقل سياسى واحد » (٣) ٠

لكن هذا الاتجاه من الأعضاء فى اثارة موضوعات محرجة للسلطة ومطالبة بعض الاعضاء بانشاء معارضة داخل المجلس ٠ كان من شأنه أن يسبب قلقا للحكومة ، ولذلك ٠٠ فانها لكى ترسى قاعدة أساسية فى هذا الشأن ردت بفصل عدد من أعضاء المجلس من عضوية الاتحاد القومى مع استمرار عضويتهم بالمجلس كان من بينهم « أبو الفضل الجيزاوى ومحمود القاضى واسماعيل نجم وحيرم الغمراوى » (٤) ٠

---

(١) الشعب : ٢٢ يوليو ٥٧ ـ مقال « دور مجلس الامة فى المعركة »

(٢) الشعب : ١٧ يوليو ـ ٥٧ ـ مقال « حكايات ٠٠ وحكايات » ٠

(٣) الجمهورية : ١٥ اغسطس ١٩٥٧ ٠

(٤) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ـ « مجتمع جمال عبد الناصر » مصدر سابق ـ ص ١٦٠ ٠

وواصلت « الجمهورية » متـابعة جلسـات المجلس وعرض جوانب منها ، كما اهتمت بنشر بيانات الوزراء ، والى جانب ذلك خصصت بابا ثابتا هو « من شرفة الصحافة » ، أقتصر على عرض وقائع الجلسات وأخبار المجلس وانطباعات بعض الكتاب عن هذه الجلسات ، لكنه لم يكن تعليقا على هذه الجلسات أو تقييما لما دار فيهـا . أما جريدة « الشعب » وجريدة « المسـاء » فقد اكتفيتا بمتابعة بعض الجلسات ونشر جوانب منها فقط .

وفى هذه الفترة ، شهد مجلس الامة واقعتين كانتا على قدر كبير من الأهمية والاثارة ، الاولى : هى : قضية مديرية التحرير أو قضية « مجدى حسنين » .. والثانية : قضـيـة كمال الدين حسين أو قضية الأنتساب للجامعات .

بدأت الواقعة الأولى ، عندما تقدم عشرة من أعضاء المجلس بطلب باسقاط العضوية عن أربعة أعضـاء هم : مجـدى حسنين ومحمود القاضي وأحمد شفيق أبو عوف واسماعيل نجم ، بعد أن ثبت أنهم كانو يتقاضون مرتبات شهرية من مديرية التحرير

شهدت الواقعة جدلا ونقاشا حادا داخل المجلس ، البعض يؤيدون طلب اسقاط العضوية عن هؤلاء ، والبعض الآخر وقف الى جانبهم . ومن ثم تناولت الصحف المصرية جميعها ردود الأفعال داخل المجلس ، وتساءلت عن قانونية عمل أعضاء مجلس الامة ، ولماذا فى مديرية التحرير بالذات ، وماذا عن موقف الأعضاء المطالبين باسقاط العضوية ، وما الذى يمكن أن تنتهى اليه هذه الأزمة .

وكان واضحا أن تناول الصحافة للموضوع بكل هذا الاهتمام تسبب فى اثارة عدد من أعضاء المجلس أنفسهم الى حد أنهم طالبوا بالحد من حرية الصحافة ، وان كان البغدادى (رئيس المجلس) رد عليهم بقوله « الصحافة حرة وليست لدى أية سلطة تمكننى

من حماية أى عضو من الصحافة » (١) ، وقيل بعد ذلك أن البغدادى كان وراء ما جرى فى المجلس لأنه كان على خلاف شخصى مع مجدى حسنين (٢) ، وان الموضوع لم ينته الا بعد أن اتصل بعض الأعضاء بجمال عبد الناصر شخصيا ، وأوضحوا له خطورة فصل عدد من أعضاء المجلس ، وان ذلك من شأنه أن يظهر السلطة التشريعية فى مظهر أنها « تأكل نفسها » (٣) ٠

كان موقف صحافة الثورة من هذه الواقعة ، هو موقف المؤيد لمجدى حسنين والاعضاء الثلاثة الآخرين معه ضد الذين طالبوا باسقاط العضوية عنهم ٠ واختلفت مبررات هذا التأييد وأسبابها ٠ فيرى حسين فهمى أن طلب الأعضاء العشرة باسقاط العضوية عن مجدى حسنين وزملائه ، هو طلب « غير دستورى وغير منطقى ورجعى » (٤) ، ويرى خالد محيى الدين أن « مبدأ فصل النواب بهذه الصورة ، وبهذه السرعة فيه قضاء على كل الضمانات الديمقراطية » (٥) ٠ أما مجلة « التحرير » فقد نشرت موضوعا صحفيا صورت فيه الامر على أنه مجرد اتهامات وشائعات وجهها بعض الأعضاء الى مجدى حسنين الذى قالت المجلة فى موضوعها أنه « الرجل الذى كان يتلقى كل هذه الضربات لم يرتجف ولم تهتز فى رأسه شعرة واحدة » (٦) ٠

---

(١) الشعب : ٥ نوفمبر ١٩٥٧ ٠

(٢) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (شهود يوليو يتكلمون) مصدر سابق ـ انظر شهادة مجدى حسنين ص ٣٤٦ ، وشهادة محمد أبو نار ـ ص ٣٨٤٠

(٣) نفس المصدر ٠

(٤) الشعب : ٥ نوفمبر ١٩٥٧ ٠

(٥) المساء : ٩ نوفمبر ١٩٥٧ ـ مقال « اهم ما يواجهنا الان » ٠

(٦) التحرير : ٥ نوفمبر ١٩٥٧ ـ « مديرية التحرير واعضاء مجلس الامة »

واذا كان موضوع مجدى حسنين هذا ، قد انتهى الى لجنة الشئون الدستوريه بالمجلس . والتى أثبتت سلامه موقف « السادة الأعضاء الاربعة » كما جاء فى بيان صدر بعد ذلك عن المجلس وباسمه (١) ، فان ذلك لم يمض دون أن تتوقف صحافه الثورة أمامه طويلا ، وهى وان كانت قد أشادت بهذا الموقف واعتبرته « تقليدا برلمانيا رائعا » (٢) فان أغرب ما نشرته آنذاك هو تصوير براءة مجدى حسنين والاعضاء الثلاثة الآخرين على أنها براءة للثورة ذاتها فتقول الجمهورية « ان مصر الثورة قادرة على مواجهة الرأى العام بالحقيقة ، وحريصة على أن تدفع الشبهة باليقين ، وانها لا تخفى من أمورها شيئا لانها واثقة من سلامة تصرفاتها » (٣) أما الامر الاكثر غرابة فهو الاشادة بأن مجلس الامة حرص على « ألا يكتم عن الشعب شيئا » (٤) . وكان المفروض والطبيعى أن يكون المجلس غير ذلك !!

أما الازمة الثانية التى واجهها المجلس ، فقد تمثلت فى استقالة كمال الدين حسين من جميع مناصبه بسبب القرار الذى اتخذه المجلس باباحة الانتساب فى الجامعات ، والذى عارضه كمال الدين حسين بحجة أن هذا النظام « يتنافى مع التعليم الجامعى ويجب الغاؤه فى أقرب فرصة ممكنة » (٥) .

غير أن هذه الاستقالة لم تتم .. وفى نفس الوقت لم ينفذ قرار مجلس الامة . فقد رفض جمال عبد الناصر قبول الاستقالة

---

(١) الجمهورية ، والشعب : ٧ نوفمبر ١٩٥٧ .

(٢) الشعب : ٧ نوفمبر ١٩٥٧ ــ مقال افتتاحى بعنوان «تقليد برلمانى رائع»

(٣) الجمهورية : ٧ نوفمبر ١٩٥٧ ــ مقال افتتاحى بعنوان «مواجهة الحقيقة»

(٤) نفس المصدر .

(٥) الشعب : ١١ ديسمبر ١٩٥٧ .

وأعلنت الجامعات أن امكانياتها « لا تسمح بقبـول أى منتسـبين جدد هذا العـام لتزايد المقبـولين » (١) ، ولم يـكن هذا القرار الذى أصدره المجلس الأعلى للجامعات الا وسيلة لانقـاذ ما يمـكن انقاذه للمحافظة على الشكل « الديمقراطى » لمجلس الامة المنتخب من الشعب ٠

لم يتعرض الكتاب فى صحافة الثورة لهذه الازمة ، بل ولم تتعرض الصحف نفسها الى شىء من تفاصـيلها واكتفت بنشرها كمجرد أخبار ، وان كانت قد ركزت على سلامة وجهة نظر كمال الدين حسين ، وكتبت بأن « الوزير هو وجميع مديرى الجامعـات يرون اغلاق باب الانتساب لاسبـاب كثيرة أوضـحها الوزير فى بيانه الذى القاه فى المجلس ، غير أن المجلس اتخذ قرارا مخالفا ثم قالت الجريدة أن قرار مجلس الامة ليس الا مجرد رغبة قدمهـا المجلس الى السلطة التنفيذية « وان السلطة التنفيـذية غير ملزمة بالتقيد بهذا القرار » (٢) ٠

لم يتعرض أحد من الكتاب لهذا الموضوع كما سبق القول ، رغم أنه هذه المرة يضـع المجلس أمام اختبـار حقيقى لممارسـة سلطاته ، ورغم أنه كشف للمرة الاولى عن كيفية استيعاب السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية على نحو أقره الدستور ٠ أما الذين حاولوا الاقتراب من الكتابة فى هذا الموضوع آنذاك ، فقد ركزوا على الكتابة عن التعليم ووسائل اصلاحه عموما ، دون أن يتعرضوا لموضـوع المجلس فى مواجهة الوزير من قريب أو بعيـد ، فكتب لويس عوض عن بعض المشـاكل التى يراها فى مجـال التعليم

---

(١) الجمهورية : ١٣ ديسمبر ١٩٥٧ ٠

(٢) الجمهورية : ١٢ ديسمبر ١٩٥٧ ٠

الجامعى (١) ، وكتب طه حسين فى هذا الاتجـــاه نفســه مرتين طـالب فى المـرة الاولى بضرورة الاهتمـــام بالتعليم الالـزامى و « فرضه » على أبناء الشعب جميعا ، ولكنـــه فى نفس الوقت أشاد بالدور الذى يبذله وزير التربية والتعليم و « أعوانه » فى هذا المجال ، وقال أن حرمان أطفال مصر من التعليم الالزامى « اثم لا يقع على وزير التربية والتعليم بحال من الأحوال ، وانما يقع على الدولة ويقع على الاغنياء والميسورين من أبناء الشعب » (٢) ، أما فى المرة الثانية فقد كتب طه حسين معترضا على المناقشات التى دارت فى لجنة التعليم بالمجلس والتى ناقشت امكانية الغاء مجانية التعليم ، فقال طه حسين ان ذلك « مخالف للدستور الذى يقوم على حماية ماكسب الشـعب من حقوق » وانه شىء مثير للحزن اللاذع ومثير للابتسام المر • (٣).

هذه الموضـوعات وان كانت كفيلة بأن تحفز مفـكرا مثل الدكتور طه حسين للتصدى لها والكتابة فيها ، نظرا لاهتمامه الذاتى والشخصى بها وهو الذى كان وزيرا من ألمع وزراء التعليم فى مصر وصاحب أعلى الأصوات مناداة بمجانية التعليم ، فقـد كانت فى مناقشات المجلس وجلساته الكثير من الموضوعات الهامة التى لم يتعرض لها الكتاب لا فى صحافة الثورة ، ولا فى الصحف الاخرى

وعلى كل الأحوال ، فان الملاحظات التى يمكن أن نوردها على موقف صحافة الثورة من المجالس النيابية هى :

---

(١) الشعب : ١٩ ديسمبر ١٩٥٧ ــ مقـــال بعنوان « خواطر فى مشـــاكل التعليم ــ ما ينبغى ان يكون » •

(٢) الجمهورية : ١٣ ديسمبر ١٩٥٧ ــ مقال « الجهل حريق ينبغى ان نطفئه بما تيسر من الماء » •

(٣) الجمهورية : ٢٨ ديسمبر ١٩٥٧ ــ مقال « مفارقات » •

أولا : تبنت هذه الصحف وجهة نظر الحكومة وليست وجهة نظر المجلس النيابى فى الموضوعات التى « تصادف » وجود خلاف فى وجهات النظر حولها •

ثانيا : كان تدخل جمال عبد الناصر ، واستخدامه لسلطاته فى مواجهة المجلس مرتين (أزمة مديرية التحرير وأزمة كمال الدين حسين) سببا هاما فى أحجام الكتاب عن تناول تفاصيل هاتين الأزمتين وخاصة أزمة كمال الدين حسين •

ثالثا : بالغت صحف الثورة فى الكتابة عن أهمية التدقيق فى اختيار المرشحين مع أنه لم تكن حاجة لذلك ما داموا جميعا سيمرون من خلال « لوائح » الاتحاد القومى •

رابعا : بالغت جريدة المساء كثيرا فى الربط بين المجلس النيابى ومعركة التحرر الوطنى والتصدى للاستعمار ووضع مواصفات محددة للنائب لا تكاد تنطبق الا على علماء السياسة والاقتصاد وحدهم •

خامسا : افتقدت جريدة الجمهورية الكتاب والمعلقين السياسيين الأكفاء فاعتمدت على المقالات الافتتاحية وحدها •

سادسا : غلب على صحافة الثورة طابع « الدعاية » للمجلس وأعماله أكثر من تناول هذا المجلس وأعماله بالتحليل والتقييم

الفصل السابع

صـــحافة الثورة

والتنظيمات الســياسية المستحدثة

استحدثت ثورة ٢٣ يوليو تنظيمات لم تعرفها الحياة السياسية المصرية من قبل · وقد شهدت الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ (فترة هذا البحث) تنظيمين من هذه التنظيمات هما :

١ ـ هيئة التحرير

٢ ـ الاتحاد القومى

أما هيئــة التحرير ، فهى وان كانت قد أعلنت عن برنامجها لأول مرة يوم ١٥ يناير عــام ١٩٥٣ (١) (أى قبــل اعلان حل الأحزاب السياسية بيوم واحد فقط) ، الا أن فكرة انشائها والاعداد لها قد تم قبل ذلك الموعد بكثير ·

ووفقا لما يرويه « الصاغ ابراهيم الطحاوى » ـ (وهو الشخص الذى كلفه جمال عبد الناصر بالاعداد لانشاء هذه الهيئة ، والمصدر الوحيد الذى كتب حول هذا الموضوع حتى الآن) فان الفكرة فى أن يكون للثورة (أو لحركة الجيش) تنظيم شعبى ترتكز عليه بعــد نجاحها لمواجهة ما يعترض طريقها من مشــاكل فى ســاحة العمل السياسى ، هى فكرة نشأت فى وقت مبكر وســبق طرحهــا فى اجتماعات تنظيم الضباط الأحرار ، وان كانت لم تتبلور بشــكل

---

(١) الاهرام : ١٦ يناير ١٩٥٣ ·

محدد أو واضح ، ولم يناقش عملها أو برنامجها أو تكوينهـا فى ذلك الحين • فيقول الطحاوى آن جمـال عبد الناصر عنـدما اقترح فكرة انشاء مثل هذه الهيئة قال « أعتقد أننا لو سيطرنا على الموقف في مصر يوما فيجب علينا ايجاد هيئة شعبية لاننا لو قمنا بحركة ما فلن نستطيع وحدنا القضاء على عنـاصر الهموم التى تأصـلت فى النفوس والأمراض التى استشرت فى كل ركن من آركان الدولة ، ولذا فانى اعتقد أنه لا بد من ايجاد قوة شعبية صادقة ومخلصـة تعمـل من أجل مصر ، وحينئـذ يمـكن تحقيق كل ما نـرجوه للوطن » (١) •

وبالفعل •• فان حركة الجيش بعد نجاحها ، وجدت نفسها فى حاجة لتنفيذ هذا « الخاطر » القديم لجمال عبد الناصر وللضـبـاط الأحرار ، وجاء ذلك فى توقيت شدد من هذه الحاجة وجعلها أكثر الحاحا ، وذلك عندما فكرت قيـادة الثورة بشـكل حاسـم فى حل الأحزاب السياسية القـائمة ، اذ كان عليهـا فى ذلك الوقت أن تفكر أيضا فى انشاء تنظيمها السياسى ليسد الفراغ الذى سينجم عن حل هذه الاحزاب • وذلك ما يؤكده الطحاوى أيضا فيقول أن جمال عبد الناصر استدعاه فى أحد أيام شهر آكتوبر ١٩٥٢ (قبل اعلان حل الأحزاب بثلاثة آشهر تقريبا) وكلفه بانشاء هذه الهيئة الشعبية ، ووفقا لما رواه الطحاوى حول هذا الموضوع فان جمـال عبد الناصر قال له « لقد يئست من أن تصـلح الأحزاب نفسـها وتسير فى ركاب الاحرار ، ولذا فلا بد من ايجاد الهيئة الجديدة التى تضم العناصر الصالحة » (٢) ويقول الطحاوى أيضـا أنه بعد أن أجرى اتصالات « بالمواطنين وبأهل الرأى والفكر ورجال الصحافة والسياسة القدامى الذين لم تلوثهم الحزبية » قدم مشروع الهيئة

---

(١) الاهرام : ٢٣ يوليو ١٩٥٢ •

(٢) نفس المصدر •

وخطتها كاملة الى جمال عبد النـاصر ، فاقترح أن تسـمى الهيئـة بهيئة التحرير » لتكون للجميع أما الشباب فليكن لهم ركنهم الهام فيها ولتكن لهم منظمات ضـمن الهيئـة (١) وكذلك حدد جمال عبد الناصر لهذه الهيئة أهدافها ، فجاء في برنامجها الذى أعلن فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ أن أغراضها تتمثل فى اجلاء القوات الاجنبية عن « وادى النيل » دون قيـد أو شرط ، وتحريره من كل أشـكال الاستعمار ، وحق السودان فى تقرير مصيره بلا تأثير خارجي ،ودعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها في شتى الميادين ، وتعزيز ميثاق الدول العربية • وبالنسـبة للسـياسة الداخلية ، تضمن برنامج الهيئة « توجيه النظام الاقتصادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وتشـييد الصـناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها » •

وكفالة الحقوق والحريات الاساسية من الناحيتين السـياسية والاجتماعية و « تأمين المواطنين ضـد البطـالة والمرض والعجز والشيخوخة » (٢)

ولا شك أن تشكيل هيئة التحرير وتكوينها وبرنامجها كان يتفق تماما وفكر قيادة الثورة فى ذلك الحين • فمن حيث التشكيل لم يعترض أحد على أن تكون الهيئة خليطا غريبا من السـياسيين القدامى والمثقفين والضباط ، ومن شـتى الاتجـاهات والانتمـاءات السياسية أو بدون أى اتجاه على الاطلاق ، فقد اتصل الطحـاوى باكثر من ثمانين سياسيا كان من بينهم على ماهر ومحمد صلاح الدين وفكرى أباظة واللـواء محمد فتوح (وكان نائبـا من نواب

---

(١) نفس المصدر •

(٢) المصرى : ٢٣ يناير ١٩٥٣ •

الوفد) ، ووافقوا جميعا على عضوية الهيئة ، بل كان محمد صلاح الدين مرشحا لأن يكون سكرتيرها العام ، كما تم الاستعانة بعدد من الضباط للعمل فى فروع الهيئة فى الأقاليم التى يوجد لهم فيها « نفوذ عائلى » (١)

كان تشكيل الهيئة وبرنامجها هذا يتسق تماما وفكر قيادة الثورة فى ذلك الحين حيث كانت ترنو الى خلق قاعدة شعبية من السياسيين والمثقفين والشباب لمؤازرة تلك الحركة (٢) وتعتقد بامكانية قيام تنظيم يضم مختلف الهويا تالسياسية ما دام الهدف واحد هو « الخدمة العامة » • وكذلك كان برنامجها أقرب الى الأفكار العامة (مثلما كانت المبادىء الستة أيضا) ، وعلى ذلك فان هيئة التحرير لا يمكن اعتبارها حزبا سياسيا بأى حال من الأحوال ، وانما قصد بها أن تكون جهازا « للتعبئة » ، أى لتجميع المواطنين وحشدهم لمؤازرة الثورة • وهذا ما أشار اليه جمال عبد الناصر فى حديث أدلى به الى جريدة المصرى قائلا « أن هيئة التحرير لا تعدو كونها هيئة يراد بها تعبئة الشعب لتحقيق أهداف الوطن » (٣) وهنا يلاحظ أن قيادة الثورة جعلت من أهداف الوطن وأهدافها شيئا واحدا لا يتجزأ •وعلى ذلك كان طبيعيا أن تستخدم هيئة التحرير فى التصدى للقوى السياسية المصرية عندما بدأ الصدام فى أوائل ١٩٥٣ ، حيث أعلن حل الاحزاب السياسية ، وجرى اعتقال زعمائها ، كما جرى اعتقال عدد من الشيوعيين واستمر

---

(١) انظر شهادة ابراهيم الطحاوى فى كتاب احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (شهود يوليو) ـ مصدر سابق ـ ص ١٥ ، ١٦ •

(٢) وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ـ مصدر سابق ـ ص ٩١ •

(٣) المصرى : ٩ يناير ١٩٥٣ •

اعتقالهم ومحاكمتهم طوال عام ١٩٥٣ (١) وبدأ الصدام وشيكا مع الاخوان المسلمين •

وبالفعل فقد قامت الهيئة بدور ملموس فى هذا المجال فتصدت للنشاط المتصاعد للاخوان المسلمين فى ذلك الحين والذين عبروا عن وجودهم كقوة سياسية مؤثرة من خلال تواجدهم بأعداد كبيرة فى التجمعات التى تملأ السرادقات عند استقبال قادة الثورة وترديد شعارات وعبارات دينية ، ويقول ابراهيم الطحاوى أن هيئة التحرير اختارت شعارا يردده أعضاؤها فى المناسبات العامة هو « الله أكبر والعزة لمصر » ليكون بديلا لهتاف الاخوان وهو « الله أكبر ولله الحمد » وكذلك كانت الهيئة تسلط الضوء على جمال عبد الناصر • (٢) • وكذلك تصدت للاخوان المسلمين داخل الجامعة مما أدى الى وقوع صدام مسلح بين الطرفين عند زيارة الارهابى الدينى « نواب صفوى » لجماعات الاخوان داخل الجامعة خلال عام ١٩٥٤ ، هذا الى جانب الدور ـ الذى ما زال مجهولا لهذه الهيئة حتى الآن ـ والذى أطلق عليه عبد الناصر أنه « أعمال غير نظيفة » (٣) •

غير أن أهم ما قامت به هيئة التحرير من أدوار هو خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، ففى البداية رأى جمال عبد الناصر أن يستقيل مجلس الثورة وأن يشكل حزبا يخوض الانتخابات ، وطلب من

---

(١) جورج فوشيه : جمال عبد الناصر فى طريق الثورة ـ تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز ـ المكتب التجارى ـ بيروت ١٩٦١ ـ ص ١٤٠ •

(٢) انظر : شهادة ابراهيم الطحاوى فى كتاب : قصة ثورة ٢٣ يوليو (شهود ثورة يوليو) ـ مصدر سابق ـ ص ١٦ •

(٣) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ـ (مجتمع جمال عبد الناصر) مصدر سابق ـ ص ١٥٠ •

الطحاوى الاتصال بالسياسيين الثمانية الذين ضمتهم هيئة التحرير (من السياسيين السابقين) لهذا الغرض ، الا أن معظمهم اعتذر عن تلبية هذه الدعوة ، فذكر محمد صلاح الدين أنه سيتقدم للانتخابات بصفته الوفدية ، وقال فكرى أباظة أن ولاءه للحزب الوطنى (١) وأمام الخطر الذى كان يهدد قيادة الثورة ، واستمرار الثورة فى ذلك الوقت نظمت هيئة التحرير (ابراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة) عملية الاضراب العام لنقابات النقل المشترك وهو الاضراب الذى أنهى أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ كلها لصالح مجلس قيادة الثورة وضد كل القوى السياسية المصرية التى طالبت بعودة الأحزاب وعودة الجيش الى الثكنات • وقد ذكر لى وحيد جوده رمضان (قائد منظمات الشباب فى هيئة التحرير) أن الهيئة طلبت اليه أن يحرك الشباب خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، لكنه رفض هذا الطلب ، ورأى الا ينحاز الشباب لأى من الجوانب المتصارعة فى ذلك الحين (٢) •

ومع ذلك لم يقدر لهذه الهيئة أن تستمر فى مواصلة دورها . وكان ذلك راجعا لأسباب كثيرة — فيرى محمد نجيب أسباب فشلها فى أنها « تكونت فى ظروف لاتسمح بخلق تنظيم سياسى قوى •• لأنها اعتمدت على العسكريين الذين لا يحسنون فهم العقلية الشعبية ولا يجيدون المرونة السياسية « وفى أنها » خلت من الشخصيات السياسية النظيفة التى مارست العمل السياسى قبل الثورة ، « ولم يعد يتهافت عليها الا نوع جديد من المتسلقين والانتهازيين » (٣)

---

(١) انظر : شهادة ابراهيم الطحاوى فى كتاب : قصة ثورة ٢٣ يوليو (شهود ثورة يوليو) — مصدر سابق — ص ١٦ •

(٢) مقابلة مع وحيد رمضان — ملاحق الرسالة •

(٣) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (مذكرات) — مصدر سابق — ص ٨٩ •

ويقول ابراهيم الطحاوى أن اعضاء مجلس القيادة أخذوا « ينقضون على الهيئة ويسيئون الى سمعتها ، ورفع جمال عبد الناصر يده عنها وبدأ عبد الحكيم عامر يهاجمها من خلال أحمد أنور ، وقال لى صلاح سالم بعد استلامه جريدة الشعب (لقد كنت أهاجمك وأشنع عليك) (١) وفى رأينا نحن ، أنه الى جانب الاسباب والعوامل المتقدمة فان هناك سببا آخر يمكن أن يضاف اليها ، وهو أن جمال عبد الناصر قرر أنهاء دور هيئة التحرير بعد أن رأى دورها قد انتهى ولم يعد بوسعها أن تقدم أكثر مما قدمته خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ٠

ومن ثم ينبغى التفكير فى تنظيم آخر أكثر قدرة على تحقيق الأهداف ، وأكثر موائمة لطبيعة وظروف مرحلة جديدة كان لا بد وأن تبدأ بعد انتهاء فترة الانتقال ٠ وبالفعل فقد نص دستور ١٩٥٦ على تشكيل « الاتحاد القومى » وألغيت هيئة التحرير فى ديسمبر ١٩٥٧ ، بعد أن تشكلت اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى فى آخر مايو ١٩٥٧ ، وأعلن أنور السادات السكرتير العام للاتحاد القومى أنه تقرر الغاء هيئة التحرير وضم تنظميتها الى الاتحاد القومى (٢) واذا بحثنا عن موقف صحافة الثورة من هذا التنظيم ، الذى كان أول تنظيم أقامته ثورة ٢٣ يوليو ، فاننا لا نجد غير أخبار تظهر بين الحين والحين عن تشكيلات الهيئة ، وما كتب غير ذلك لم يتجاوز مقالين اثنين ، فكتب كمال الحناوى بعد أيام من اعلان تشكيل الهيئة ، للتعريف « بالدواعى لتكوينها ٠٠ وما هى أهدافها » وحرص على الاشارة الى انه يكتب ذلك ليرد به على أسئلة « الكثيرين من القراء » وأفاض فى استخدام العبارات الدعائية المباشرة للتعبير

---

(١) شهادة ابراهيم الطحاوى فى كتاب : قصة ثورة يوليو (شهود ثورة يوليو) ـ مصدر سابق ـ ص ١٨ ٠

(٢) الشعب : ٢ ديسمبر ١٩٥٧ ٠

عن أهمية « هيئة التحرير » (فهى) ارادة انبعثت من ضمير الشعب فتجاوب صـداها فى قلوب كثير من المواطنين الصـالحين مدنيين وعسكريين وهى « فكرة صادفت اقبـالا وتأييدا من جميع المفكرين فسارعوا يبشرون بمولدها فهرع الناس اليها بوحى من ضمائرهم ووطنيتهم غير مدفوعين بمنافع ذاتية أو مآرب شخصية» وهى «دعوة عامة للشعب يدخل فيها أفواجا بمحض ارادته » (١) ٠

وعلى ذات النسق فى استخدام الأسلوب الدعائى المبـاشر جاء المقال الثانى والذى نشرته التحـرير أيضـا (بدون توقيع) وكان بمناسبة تشـكيل مجلس أعلى مؤقت للهيئة ، فأشـاد بالانجازات العظيمة التى حققها « فقد أدت الى الامة خدمات جليلة فى نواحى التعليم والصحة والمسـاعدات الاجتماعية ، وكان لهـا فى التوجيه الخلقى أثر ملموس » (٢)

لم يتناول أحد من كتاب صحافة الثورة أعمال هيئة التحرير بالتوجيه أو النقد أو التقييم ، وفى رأيى أن ذلك أمرا طبيعيـا ، وموقفا عاديا من الكتاب ازاء تنظيم ليس هو أول تنظيم للثورة فقط ، بل وان مجلسه الأعلى يضم جمال عبد الناصر وصلاح سالم وكمـال الدين حسين ونور الدين طـراف وفتـحى رضـوان وغيرهم ٠ (٣) ، فضلا عن أن أعمـاله الظاهرية وأهدافه اتسـمت بالحرص على المصلحة العامة والعمل من أجلها ، بينما أعماله الأخرى ما زالت مجهولة الى الآن ٠

ومع ذلك فان بعض الكتاب عندما اتيحت لهم الفرصة طالبوا

---

(١) التحرير : ٢٨ يناير ١٩٥٣ ـ مقال « كل شىء عن هيئة التحرير » ٠

(٢) التحرير : اول يونيه ١٩٥٤ ـ مقال « المجلس الاعلى لهيئة التحرير » ٠

(٣) نفس المصدر ٠

بضرورة أن يكون للثورة تنظيم أكثر ايجابية وفاعلية من هيئة التحرير وهذا ما جاء في مقال الدكتور محمد مندور وهو بصدد مناقشه نشاط الاخوان المسلمين وتأثيرهم فى الشباب وكيف تمكنوا من تضليل الناس فيقول « اذا كانت هيئة الاخوان تستطيع أن تنشر التضليل السياسى فى شعبها وحلقات دراستها ، فكيف لا تستطيع هيئة التحرير أن تنشر التضليل السياسى فى شعبها وحلقات دراستها ، فيكف لا تستطيع هيئة التحرير أن تنشر الحقائق السياسية فى الشعب وحلقات الدراسة ، بدلا من الاكتفاء بالاجتماعات العامة التى يلقى فيها قادة الثورة خطبهم وسط جموع حاشدة » ثم يدعو الثورة الى ضرورة تقوية جهازها السياسى حتى يؤدى — على أكمل وجه — مهمته فى تنوير الرأى العام واذاعة الحقائق السياسية الصحيحة ومحاربة التضليل » (١) ولعله يلاحظ أن الدكتور مندور عندما رأى أن يوجه نقدا الى هيئة التحرير — وهو النقد الوحيد الذى ظهر فى صحافة الثورة لهذه الهيئة — انما تحين مناسبة لذلك ، وجاء نقده للتنظيم من باب الحرص على الثورة أساسا وفى مجا لالهجوم على الاخوان المسلمين فى وقت مناسب لذلك تماما وهو عقب محاولة اغتيالهم لجمال عبد الناصر فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ .

أما الاتحاد القومى فقد جاء النص على تشكيله فى المادة ١٩٢ من الدستور الصادر عام ١٩٥٦ ، والتى تقول بان « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق المبادىء التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة سليما فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويتولى الاتحاد القومى الترشيح

---

(١) الثورة : ٤ نوفمبر ١٩٥٤ — مقال للدكتور محمد مندور « الثورة وجهازها السياسى » .

لعضوية مجلس الامة . وتبين طريقة هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية » (١) .

وفى ٢٩ مايو ١٩٥٧ أعلن تشكيل اللجنة التنفيذية للتنظيم الجديد ، وتولى أنور السادات منصب السكرتير العام فيه (٢) ..

تم اصدر جمال عبد الناصر قرارا بعد ذلك ينص على أن يتولى هو ، (جمال عبد الناصر نفسه) منصب رئيس الاتحاد . وتعيين كمال الدين حسين مشرفا عاما ويمارس أعمال السكرتير العام .

وقد أصدرت اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى بيانا يكشف عن هوية هذا التنظيم الجديد ، وجاء فيه أن الاتحاد القومى هو « مجموع مواطنى الجمهورية العربية المتحدة الحاكمين والمحكومين اجتمعوا لتحقيق هدف واحد هو المجتمع الاشتراكى التعاونى ، وهو منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربى الذى جمعته أصول تاريخه وروحية واحدة جمعته وحدة اللغة والعقائد والتقاليد والدم والمصالح المشتركة » . ويقول الدكتور وحيد رأفت أن ما جاء فى هذا البيان من القول بأن الاتحاد القومى « سيعمل على تخطيط السياسة العامة للبلاد ، وستقوم الحكومة بتنفيذ هذا التخطيط » يعنى خلطا ذريعا بين صلاحيات التنظيم السياسى وبين اختصاصات السلطات الدستورية مما يدل على عدم وضوح الرؤية لدى الذين أصدروا هذا البيان (٣) .

---

(١) الجمهورية : ١٦ يناير ١٩٥٦ .

(٢) الجمهورية : ٢٩ مايو ١٩٥٧ .

(٣) وحيد رافت : فصول من تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ــ مصدر سابق ــ ص ٩٢ ، ٩٣ .

ولعل أهم ما ظهر واضحا في تشكيل التنظيم الجديد هو :

اولا : حرص القيادة على ابعاد شبهة الحزبية عن الاتحاد القومي « فهو منظمة قومية عربية » كما جاء في بيان اللجنة التنفيذية وهو « جبهة قومية تنفذ أهداف الثورة وتمنع قيام منظمات شبه شرعية لاعوان الاستعمار » كما قال جمال عبد الناصر • (١)

ثانيا : ظهور كلمة الاشتراكية للمرة الاولى في الوثائق الرسمية لثورة ٢٣ يوليو ، حيث جاء في شرح أهداف الاتحاد القومي القول بأنه « تنظيم يضم الحاكمين والشعب ويتيح الفرصة الحقيقية لتعاونهم على علاج المشاكل المحلية والقضايا العامة في ظل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني وهو سبيلنا الى الديمقراطية السليمة التي تشعر الشعب أنه يحكم نفسه بنفسه » (٢) •

ثالثا : أضاف سلطات جديدة الى رئيس الجمهورية ، مكنته من السيطرة على مجلس الامة ، الذى اقتصرت العضوية فيه على من يزكيهم الاتحاد القومي •

وعموما •• فان التفكير في تشكيل مثل هذا التنظيم على هذا النحو والنص عليه دستوريا ، كان يعنى أن ثورة يوليو قد صرفت النظر كلية عن النظام الحزبى ، واستعاضت عن ذلك بتنظيم يكفل للقيادة بسط نفوذها وسيطرتها كاملة على مقاليد العمل السياسى ، وهى فكرة مستوردة بكاملها من البرتغال أساسا

---

(١) الجمهورية : ٣١ مايو ١٩٥٦ ـ حديث اجراه كامل الشناوى مع جمال عبد الناصر •

(٢) الشعب : ٢ نوفمبر ١٩٥٧ ـ نص القرار بتكوين الاتحاد القومى •

حيث اعتمد « سالازار » فى حكمه للبرتغال حكما مطلقا استمر أربعة وثلاثين عاما على تنظيمه « الاتحاد القومى » ، وقد سافر على صبرى الى هناك لدراسة فكرة التنظيم وتشكيلاته (١) .

وعلى آية حال ، فان الاتحاد القومى لم يكن تنظيما شعبيا « لكل المواطنين » كما جاء فى بيان اللجنة التنفيذية ، بل منع الشيوعيون والاخوان المسلمون من دخول الانتخابات ، ومعظم من نشط سياسيا قبل الثورة ظل بعيدا عن المشاركة فى الاتحاد القومى وكما سبق أن جرى فى هيئة التحرير من سيطرة الضباط على مقاليد الامور فيها ، تكرر الشيء ذاته فى تنظيم الاتحاد القومى فقام كمال الدين حسين بتسليم عدد كبير من الضباط مسئوليات هامة فى التنظيم فكان عبد المجيد شديد هو مدير مكتب المشرف العام ، وعبد السلام بدوى للشئون الاقتصادية ، وحلمى السعيد للتخطيط ومحمد البلتاجى للشئون المالية والادارية ، ويوسف السباعى للثقافة وحاتم مدنى وسعد زايد للحكم المحلى ، وخالد فوزى للعمال ، ومختار عمر للرقابة والمعلومات ، وأمين الشريف للصناعة ، وأحمد شهيب للتصريحات ، وبهجت رمضان للتعاون ، وكل من عاطف سعد وحمدى محمود ، ومحمد أبو نار ، وفوزى شاش ضابط اتصال (٢) ..

ولم يكن أحد يعرف ميزانية خاصة للتنظيم ، وكل ما أمكن العثور عليه فى هذا الصدد هو أن هناك مبلغ خمسين ألف جنيه قرر عبد الناصر صرفها ، وكان يتم استعاضتها كلما نفذت (٣) .

---

(١) احمد حمروش : قصة ثورة يوليو (مجتمع جمال عبد الناصر) مصدر سابق - ص ١٥٨ .

(٢) الاتحاد القومى فى عام - تقرير خاص - اللجنة التنفيذية - قسم الوثائق برئاسة الجمهورية .

(٣) نفس المصدر .

ويقول أحمد حمروش أن هذا التنظيم شهد أعمالا تتصل اتصالا وثيقا بأعمال أجهزة الامن اذ « كان طريق الوصول للسلطة هو كتابة التقارير ، فهى معيار الاخلاص وميزان الولاء ، وكان مطلوب من الجميع فى مراكز السلطة أن يسهموا فى ذلك كل على قدر طاقته ·

وكان هذا دافعا أيضا الى اهتمام اجهزة العمل السياسى على مختلف تشكيلاتها بكتابة تقارير تساند أجهزة الامن فى عملها وامتد ذلك الى المدنيين أيضا (١) ·

وفى واقع الامر ، فان الاتحاد القومى لم ينجح فى أن يكون تنظيما سياسيا ، وان كان قد مكن لرئاسة الدولة أن تتخذ عن طريقه ما تتخذه من اجراءات سياسية ، مثل حق الاعتراض على المرشحين ، ومثل تنظيم الصحافة بنقل ملكية المؤسسات الصحفية اليه باعتباره مؤسسة شعبية ودون أن يعتبر ذلك سيطرة من الحكومة على وسائل اعلان الرأى ·

ونظرا لان الفترة منذ اعلان القرار بتشكيل الاتحاد القومى فى شهر مايو ١٩٥٧ الى أن انتهى دوره بعد انفصال الوحدة بين مصر وسوريا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، تعد فترة طويلة نسبيا ونظرا للاهتمام الواضح من قبل جمال عبد الناصر وقيادة الثورة بالاتحاد القومى باعتباره أول تنظيم سياسى يشكل بعد صدور الدستور ، فقد ظهرت مقالات عديدة عبرت عن موقف صحافة الثورة من هذا التنظيم ·

ويمكن القول بأن ما نشر فى صحافة الثورة عن الاتحاد القومى قد تناول الجوانب التالية :

---

(١) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (مجتمع جمال عبد الناصر) — مصدر سابق — ص ١٤٢ ·

أولا : الاشادة بالفكرة والدعاية للتنظيم الجديد ٠

ثانيا : اقتراحات حول ما ينبغى أن يكون عليه التنظيم ٠

ثالثا : شرح وتفسير ابعاد التنظيم الجديد والفرق بينه وبين الاحزاب ٠

رابعا : توعية الناخبين ٠

خامســــا : لفت النظر الى بعض القصـــــور فى التنظيم الجديد ٠

بالنسبة للجانب الاول والمتعلق بالاشادة بفكرة الاتحـاد القومى والدعـاية له كتنظيم جديد ، نلاحظ أن الكتـابات التى تعرضت لذلك شغلت الشـهور التى أعقبت الاعلان عن تـكوين الاتحاد القومى مباشرة وتلك مسألة طبيعية تماما ، اذ المفروض أن تتولى صحف الثورة الدعاية للتنظيم الجديد والاشادة بفكرته ٠وفى واقع الامر فاننا لا نجد فارقا كبيرا بين ما كتب فى جريدة أخرى أذ ركزت غالبية المقالات على أن الاتحاد القومى أنشىء « للعمل على تحقيق الاهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهو الجهـاز الذى يوحد جهود الامة ويضم صـفوفها » (١) وأن الأهداف التى حددها الاتحاد القومى كقواعد لبنـاء المجتمع هى جوهر النظرية المصرية التى أوجدها جمـال عبد النـاصر من واقع دراسته لتاريخ المجتمع المصرى ومشاكله » (٢) ٠

---

(١) الجمهورية : ٢٩ مايو ١٩٥٧ ـ مقال افتتاحى بعنوان « مكاسب الشعب »

(٢) الشعب : ٢ نوفمبر ١٩٥٧ ـ مقال للطفى واكد بعنوان « اهداف الاتحاد القومى » ٠

وكذلك أشادت هذه المقالات بأن « فكرة الاتحاد القومى نابعة من صميم ارادة وحاجة مجتمعنا » ولذلك فهو « منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا » •

وهو « تنظيم سياسى واجتماعى يجمع أفراد وفئات الشعب » (١) أما عن المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى الذى سيحققه الاتحاد القومى « فهو الامل الذى كان يراود خيالاتنا فأصبح واقعا فى حياتنا » (٢) •

والى جانب مثل هذه المقالات ، اهتمت جريدة الشعب على وجه التحديد بنشر سلسلة من التحقيقات الصحفية عن رأى الجماهير وانطباعاتهم عن التنظيم الجديد ، وعكست « بالطبع » وجهات نظر ايجابية تعرب عن تأييدها لفكرة الاتحاد القومى وحماسها للتنظيم السياسى الجديد ، وكذلك حرصت الجريدة على استكتاب عدد من أساتذة الجامعات حول نفس الاتجاه (٣)

أما الجانب الثانى ، والذى ركز على ما ينبغى أن يكون عليه التنظيم الجديد فيلاحظ أن ذلك لم يكن بمثابة اتجاه أو تيار ، وانما اقتصر على عدد قليل جدا من المقالات • وفى نفس الوقت حرص كتابها على التأكيد على أنهم ينطلقون فيما يكتبون من حماس شديد للتنظيم الجديد ، ولعل أهم ما كتب فى هذا الصدد هو ما كتبه الدكتور عبد العظيم أنيس فى جريدة « المساء »

---

(١) الجمهورية : ٢٤ اكتوبر ١٩٥٧ ــ مقال لكمال الدين حسين « الاتحاد القومى » •

(٢) الشعب : ٥ نوفمبر ١٩٥٧ ــ مقال لعبد المنعم الصاوى « دقت الساعة وبدأ البناء » •

(٣) الشعب : ١٨ ، ١٩ اكتوبر ١٩٥٧ •

فتناول فى أحد المقالات موضوع « التحالف الطبقى » داخل الاتحاد القومى قائلا أنه « ينبغى أن يكون تعبيرا منظما عن تحالف مجموعة من الطبقات الوطنية فى ظروف مواجهة ضغط وارهاب الاستعمار العالمى عامة والاستعمار الامريكى خاصة »

« والوحدة الوطنية لا تعنى الخلاف وصراع الافكار فى داخل الاتحاد القومى وانما تعنى أن الصراع بين الاتجاهات الوطنية المختلفة ينبغى أن تخضع لاعتبارات الوحدة الوطنية » ٠

وفى مقال آخر كتب الدكتور عبد العظم أنيس حول نفس الموضوع « فاقترح » أن تمثل الجماهير المنظمة (أصلا فى لجان تنظيميه أو نقابية أو ديمقراطية) فى الاتحاد القومى فى المستوى القومى و « ينبغى أن يسبق تنظيم الاتحاد القومى حملة سياسية قوية من أجل تعبئة الجماهير خلف فكرة الاتحاد القومى وتوضيح أنه تنظيم جديد وليس استمرارا لتنظيم قديم » و « ينبغى أن يكون المبدأ فى تكوين القيادات المحلية هو شكل من أشكال الانتخاب قدر الامكان ومن الممكن أن يضاف اليه عناصر محلية ذات كفاءة ، وان كانت غير منتخبة ، وذلك عن طريق اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومى » و « ينبغى استبعاد فكرة تنظيم الجماهير فى الآحياء والقرى على أسس فئوية » (١) ٠

وحول فكرة « تحالف الطبقات » داخل التنظيم أيضا ، يكتب لطفى واكد منبها الى دور التنظيم فى تذليل هذه العقبة قائلا أنه « لما كان الدستور يقضى بأن الاتحاد القومى سيضم المواطنين جميعا فان جميع الطبقات المتناقضة فى مصالحها ستنضوى فى صفوفه والصراع الطبقى حقيقة لا يمكن تجاهلها ولكن واجب الاتحاد القومى لا بد أن يشمل تفهم عناصر ذلك الصراع وتنسيقه وتصعيده حتى

---

(١) المساء : ١٢ سبتمبر ١٩٥٧ ـ مقال « نحو الاتحاد القومى » ٠

يتطور الى تعاون بين جميع الطبقات لصـــالح المجتمع وذلك بازالة روح الاستغلال وما يترتب عليها من أحقاد فى نفوس الطبقة المستغلة وما يبنى على ذلك من تطاحن طبقى يضر بالمجتمع (١) .

أما الجانب الثالث والذى تناول شرح وتفسـير أبعـاد التنظيم الجديد ، وتوضيح الفارق بينه وبين الفكرة الحزبية ، فقام به أنـور السادات من خلال سلسلة من المقالات بعنـوان » معـنى الاتحـاد القومى » ، عرض خلالها لظروف انشاء الاتحـاد القومى وطبيعـة المرحلة التى حتمته ، ولماذا كان مثل هذا التنظيم هو الشكل الامثل للديمقراطية بدلا من الاحزاب ، كما تناول بالشرح الفرق بين الاتحاد القومى وبين « الحزب » ، ثم ما هو الاتحاد القومى على وجه التحديد .

فعرض أولا للظروف التى حتمت ضرورة ايجاد تنظيم سياسى قائلا أنه لم يكن ممكنا ، ان يستمر الوضع على ما كان عليـه خلال فترة الانتقال « أى تستمر حـكومة الثورة بزعـامة الرئيس جمال عبد الناصر تقود الشعب فى معركة تأمين استقلاله وحريته كما حدث خلال السنوات الثلاث التى كونت مرحلة الانتقال ، بلا أى تنظيم سياسى شعبى ، كان من المستحيل أن يبقى الوضع كما كان لأنه خطر على استقلالنا وحريتنا واذا كانت المسافة بين حكومة الثورة وجماهير الشعب قد ملأتها الثقة المطلقة طوال الاعوام التى مضت فالثقة لا يمكن أبدا أن تبقى معلقة فى الهواء ، ولا بد من تنظيم تلك الثقة وتجسيدها لكى تظل دائما قوة فعـالة مستمرة » (٢) ثم ينتقل السادات بعد ذلك للقول بأن الثورة رأت ـ بناء على هذا ـ تكوين الاتحاد القومى ، وقد « اقترحته الثورة لسبب بسيط ، هو

---

(١) الشعب : ٦ اكتوبر ١٩٥٧ ـ مقال « حول الاتحاد القومى » .

(٢) الجمهورية : ١٧ ابريل ١٩٥٨ ـ « معنى الاتحاد القومى ـ ما معنى كلمة ديمقراطية » .

أنه الطريق الوحيد لكي يزاول الشعب مسئولياته تلك ، ولنحاول أن نجد طريقا آخر أن استطعنا » (١) ٠

ثم يرد السادات في مقال ثالث على سؤال هو : لماذا لم ينص الدستور على حرية تأليف الاحزاب بدلا من الاتحاد القومي فيقول أن « معنى تأليف الاحزاب ، أنه سوف يوجد أكثر من حزب له وجهة نظره الخاصة في مختلف قضايانا الخارجية والداخلية ، بمعنى أنه سيكون لحزب من الاحزاب أن يطالب بقبول مشروع أيزنهاور الذى مات أو حلف بغداد الذى يحتضر ، وطبقا لنص الدستور سيكون من حق حزب كهذا أن يزاول نشاطه ويصدر صحفا ويعقد اجتماعات ويدعو لرأيه بكل طاقته من قوة » ثم ينتهى الى القول بأن الاتحاد القومي هو » طريقنا للدفاع عن النفس ، ولا طريق سواه ، انه ليس وسيلة اختيارية بل هو ضرورة حتمية تمليها ظروفنا ومسئولياتنا الجديدة « فالوضع الذى نحن فيه ببساطة هو اننا مهددون بالاعتداء علينا وسلب حريتنا واستقلالنا » (٢) ٠

أما الجانب الرابع والذى بدأ مع بداية الانتخابات للاتحاد القومي ، فانه الى جانب المقالات العديدة التى اعتمدت أسلوب الدعاية للاتحاد القومي مرة أخرى ،والتى ركزت على نزاهة المعركة الانتخابية ، ظهرت مقالات أخرى تنبه الناخب الى أهمية التنظيم فكتب أحمد بهاء الدين قائلا أن « كل مكاسبنا وانجازاتنا ستكون وديعة في يد الاتحاد القومي » (٣) ومن ثم ينبغي الا يمنح الناخب

---

(١) الجمهورية : ١٨ مايو ١٩٥٨ ـ « معنى الاتحاد القومي ـ الاتحاد القومي وسيلة الشعب لمزاولة مسئولياته » ٠

(٢) نفس المصدر ٠

(٣) الشعب : ١٥ يونيه ١٩٥٩ ـ مقال « السلبيون الطيبون » ٠

صوته الا للمرشح المستنير الذى يدرك مسئولياته تجاه الوطن وتجاه المواطنين » والذى ينشد الخدمة العامة وليست المصالح الشخصية » (١)

غير أن هذه الفترة نفسها شهدت الى جانب الكتابات لتوعية الناخبين ، كتابات أخرى حول اقتراحات محددة للانتخابات للتنظيم (٢) •

واقتراحات للدور الذى ينبغى أن يقوم به ومجالات النشاط التى يمكن أن يمارسها فى المجال الداخلى وفى هذا الموضوع بالذات كتب أحمد بهاء الدين العديد من المقالات ، فطالب لجان الاتحاد القومى — التى سوف تتشكل وفقا للانتخابات — بضرورة أن تقوم بدور فعال لحل مشكلة الامية فى مصر (٣) ، ثم كرر نفس هذه الدعوة بعد ذلك من خلال أمثلة لما قامت به دول أخرى فى هذا المجال وما جرى فى الصين والفلبين • (٤) وفى مقال آخر يدعو الى ضرورة أن يتغلغل الاتحاد القومى بين الجماهير ويرتبط بها ، وينبه الى أن ذلك لا يمكن أن يتم الا « من خلال مهمات ايجابية يقوم بها التنظيم السياسى فيحرك الساكن ويخرج المواطن العادى من حدود نفسه الى حدود المجتمع الذى يعيش فيه أو البيئة التى ينتمى اليها » (٥) •

---

(١) الشعب : ٢٢ يونيه ١٩٥٩ — مقال لاحمد بهاء الدين « كيف نختار » •

(٢) الجمهورية : ٢ يوليو ١٩٥٩ — مقال لسامى داود « هذه الحيرة كيف تنتهى » •

(٣) الشعب : ١٠ يوليو ١٩٥٩ — مقال « اقتراح محدد » •

(٤) الشعب : ١٩ يونيه ١٩٥٩ — مقال « الجماهير تعلم الجماهير » •

(٥) الشعب : ١٠ يوليو ١٩٥٩ — مقال « الزهور والجذور » •

أما الجانب الخامس ، والذى يمكننـا ن نقـول عنه آنه كان بمثابة « لفت نظر » الى بعض الظواهر السلبية فى الاتحاد القومى وليس نقدا للتنظيم بأى حال ، فقد تمثل فى عدد محدود جدا من الكتابات هى أشبه بالخواطر أو الملاحظات الشخصية ، والتى ظهرت فقط في المراحل الاخيرة جدا وقبل حل الاتحاد القومى بشهور قليلة ومن ذلك ما كتبه الدكتور محمـد منـدور قائلا « ومنـذ أن تمت انتخابات الاتحاد القومى زر تالريف أكثر من مرة ، ومع ذلك لم أشهد اهتماما بهذا النظام الجديد ، وحرصا على فهمه وسـؤالا عن تفصيلات تنظيمه وطريقة عمله وجدواه على الشعب » (١) ٠

وكذلك كتب موسى صبرى بعد (جولة صحفية قام بها فى عدد من المناطق) قائلا «أن تشكيلات الاتحاد القومى لن تؤتى ثمارها الا اذا نفذت فى نظام دقيق ، فلا بد أن تؤلف جميع لجـان القرية ولابد أن يكون لكل لجنة مقرر ولا بد أن تعقد هذه اللجان اجتماعات دورية ثم تتدرج المسئوليات الى عاصمة المديرية » ثم يقول أنه لاحظ « أن بعض أعضاء الاتحاد القـومى لم يهضـموا بعـد فهم مهمتم الحقيقة ، فى معنى حكم أنفسهم بأنفسهم فالبعض يسىء تنفيذ فكرة الرقابة على الادارة الحكومية » (٢) ٠

على هذا النحو كان موقف صحافة الثورة من التنظيمـات السياسية التى استحدثتها ثورة يوليو ١٩٥٣ ، وهو موقف يسجل عدة ملاحظات هامة هى :

أولا : كان هناك نوع من التجـاهل من قبل الـكتاب لتنظيم هيئة التحرير ، يمكن تفسيره على أنه موقف رافض لهذا التنظيم .

---

(١) الجمهورية : اول ابريل ١٩٦٠ ـ مقال « مشاهدات فى الريف » ٠

(٢) الجمهورية : ١٢ فبراير ١٩٦٠ ـ مقال «هل نجحت فكرة الاتحاد القومى»

ثانيا : حظى الاتحاد القومى باهتمام واضح فى صحافة الثورة ، وان اتسمت غالبيتها العظمى بالطابع الدعائى ٠

ثالثا : لم يتفق الكتاب على معنى محدد أو لفظ واحد للاتحاد القومى ٠ فهو « تنظيم » و « منظمة » و « جبهة » و « ضرورة » ٠ المهم أنه ليس حزبا من الاحزاب ٠

رابعا : يلاحظ الاهتمام الواضح بالكتابة عن الاتحاد القومى فى كل من « الشعب » و « الجمهورية » بينما اكتفت « المساء » بما كتبه الدكتور عبد العظيم أنيس حول ما ينبغى أن يكون عليه التنظيم الجديد ٠

خامسا : لم يتعرض أحد لمناقشة لوائح الاتحاد القومى وأسلوب عمله بأى حال من الأحوال ٠٠

الفصل الثامن

مفهوم الديمقراطية فى صحافة الثورة

ترجع فكرة الديمقراطية الى مدن اليونان القديمة ، لكن تطبيقها بالمعنى المتعارف عليه ، الآن - أى اشراك أكبر عدد من المواطنين فى الحكم - سواء بطريقة مباشرة « الديمقراطية المباشرة » و بواسطة نواب يمثلون الشعب « الديمقراطية النيابية » فان ذلك لم يطبق عمليا الا بعد الثورتين الامريكية والفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر (باستثناء المقاطعات السويسرية) أما ما عرف باسم الديمقراطيات القديمة « أثينا واسبرطة » فلم تكن غير ديمقراطيات من نوع خاص ، كناية عن أنها كانت للاشراف الاحرار وليست ديمقراطية للعبيد الذين كانوا يشكلون الأغلبية العظمى لسكان هاتين المدينتين ، والذين كانوا محرومين من الحقوق السياسية (١) ٠

وكما أن الديمقراطية مذهب سياسى ، فانها ايضا نظام للحكم ٠ وقد - أقترن ظهورها فى العصر الحديث بانتصار الطبقة البرجوازية على الاقطاع فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، فكانت الديمقراطية هى العقيدة السياسية التى سيطرت البرجوازية على السلطة السياسية بواسطتها فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ٠

---

(١) فاروق ابو زيد : ازمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية - مصدر سابق - ص ١٦ ٠

وكلمة الديمقراطية كما وردت فى اللغــة الاغريقية تعنى « حكم الشعب » وهو المعنى المشتق من كلمتى « «Demos» ، بمعنى شعب و « «Kratia» » بمعنى سلطة أو « حكم » (١)

ونفس هذا المعنى العام لكلمة الديمقراطية هو الذى تشير اليه كثير من دوائر المعارف تقريبا ٠ ففى دائرة المعارف الأمريكيــة أن جوهر الديمقراطيه هو « تأكيد الشرعيه » اى أن السلطه تصــبح شرعية فقط اذا ما كانت تنبع من موافقة الشعب (٢) ، وفى دائرة المعارف البريطانية أن الديمقراطية هى نظام الحكم الذى يتخذ فيــه القرار السياسى تطبيقا لحكم الاغلبيــة (٣) ،وفى دائرة المعــارف الدولية أن الديمقراطية هى مشاركة الشعب فى اتخــاذ القــرارات وتنفيذالسياسة كما كان الامر فى المدن اليونانية القديمة (٤) ٠

ومع ذلك فانه لا يمكن القول بأن هناك شكلا سياسيا واحدا للديمقراطية فقد تعددت أشكالها وتنوعت مفاهيمها بل وتناقضت فى بعض الاحيان نظرا لتعدد وتنوع المذاهب التى نادت بها ٠ فاختلف مفهوم الديمقراطية عند الليبراليين ، عنه عند الاشتراكيين ، واختلف عند الشيوعيين عنه عند الاشتراكيين أو الليبراليين ٠ فاختلف معنى الكلمة وفق المفهوم المذهبى ٠ وكذلك فهنـــاك الديمقراطية بمفهومها

---

(١) الموسوعة السياسية : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ٧٤ ـ ص ٢٧٥ ٠

(٢) Encyclopedia Americana - Pol 8 - Americana Corporation, U.S.A. 1963, P.P. 639, 650.

(٣) Encyclopedia Britannica - Vol. 7 - William London, 1973, P.P. 270, 277.

(٤) Encyclopedia International, Crobior Limited, Puplisher, London, 1973, P.P. 215, 224.

السياسى والديمقراطية بمفهومها الاقتصادى ، كمـا أن هنـاك الديمقراطية المبـاشرة والديمقراطية النيـابية والديمقراطية « القانونية » ولكل منها قواعده وأصوله (١) ٠

ولهـذا تباينت النظرة الى الديمقراطية وتعددت الآراء واختلفت حول ماهيتهـا وكيف تتحقق كنظـام للحـكم ٠ ففى رأى البعض أن الديمقراطية هى النظام السـياسى الذى يشـارك فيه المواطنون فى السلطة ويكون لهم حق إختيـار ممثليهم بحرية تامة وحق الرقابة الدائمة على حكومتهم » (٢) ومن ثم لا تتوفر صفة الديمقراطية لنظام الحكم الا اذا كان هذا النظام «وليد ارادة الامة»(٣) وحيث تتحقق المساواة السياسية بين الافراد وتصدر القوانين بموافقة الرأى العام » (٤) ، فلا يمكن أن يستبد بالسلطة فرد أو طائفة (٥) ، بل أن « المساواة السياسية » هذه فى رأى « توينى » تعد هى قمة التطور الذى يسعى العالم للوصول اليه بعد الديمقراطية (٦)

وبينما يرى البعض أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق الا اذا

---

(١) وحيد رافت ووايت ابراهيم : القانون الدستورى ـ المطبعة العصرية ـ القاهرة ١٩٣٧ ـ ص ٩٨ ، ٩٩ ٠

(٢) صول ك٠ بادوفر : معنى الديمقراطية (ترجمـة جورج عزيز) ـ دار الكرنك ـ القاهرة ١٩٦٧ ص ١٩ ، ٢٠

(٣) عبد الحميد متولى : القانون الدستورى والانظمة السياسية ج ١ ـ ط ٥، منشأة المعارف ـ الاسكندرية ـ ص ١١٠ ٠

(٤) بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى : المدخل فى علم السـياسة ـ مكتبة الانجلو ـ القاهرة ١٩٥٩ ـ ص ٦٥٢ ٠

(٥) محمد عزيز الحبانى : من الحريات الى التحرر ـ دار المعارف ـ القاهرة ص ٣٠ ٠

(٦) Toynbee (Arnold) : Democracy in the Atomic Age, Oxford University Press, London, 1956. P. 2

توافرت لها شروط معينة ، من بينها ضرورة « الايمان بحرية الفرد واحترام ملكيته الخاصـــة وتحقيق التوازن بين القوى الســـياسية والاقتصادية والاجتماعية ليتحقق العدل الاجتماعي للمواطنين » (١) ومن بينها « سيادة القانون على مختلف نواحي الحياة ومساواة الجميع القانون ، وعدم معاقبة انسان الا في حاله مخالفته للقـانون » يرى لاسكى « بغير ذلك تماما ، ويجعل من العامل الاقتصـادى أسـاسا للديمقراطية الصحيحة بل هو أساس المساواة الحقيقية بين المواطنين وبدون هذه المساواة في المجال الاقتصادى لا يمكن أن تـكون هنـاك ديمقراطية صحيحة أو كاملة (٢) وكذلك يظهر الخلاف والاختـلاف حول العلاقة بين « الليبرالية » و « الديمقراطيـة » ــ فبينمـا يرى البعض أن الليبرالية « بمعناها السياسى » تتطابق مع الديمقراطية « حين لا تفرق الحكومة بين الافراد سواء في النواحي التشريعيـة أو النواحي الادارية وأن تطبق القانون عليهم جميعا على أسس العدالة التامة (٣) « أو أن الديمقراطية هي الجانب السياسى من الليبرالية باعتبار ن الليبرالية تقدس مبدأ « السيادة للفرد « وأن الديمقراطية وجدت أصلا لتحقيق المصلحة الفردية » (٤) نجد أن البعض الآخر يرى بغير ذلك ، فمنهم من يعتبر أن الليبرالية تعنى الغاية من ممارسة

---

(١) Neibuhr (Reinhold) & Sigmund (Paulo) : The Democratic Experience, Fredrek & A Preapar Publishers, U.S.A.. 1962, P. 76.

(٢) Laski (Harold) : Democracy in Crisis, George Allen & Unwin, London 1933, P.P. 49, 53.

(٣) Pennock (Roland) : Liberal Democracy, Rinehart & Company, U.S.A., 1950, P.P. 98, 100.

(٤) Wheeler (Harvey) : Democracy in a Revolutionary, Era Pilican Books, London 1971, P. 117.

السلطة . والديمقراطية هي الوسيلة لتحقيق هذه الغاية ومن ثم فان الديمقراطية الحقيقية لا تتحقق بأى حال من الأحوال الا اذا كان هناك احترام للحريات الليبرالية كحرية التعبير وحرية المناقشة وحرية الاجتماع (١) .

وعلى كل الاحوال فان معنى الليبراليه في حد ذاته خضع أيضا لتعريفات كثيرة ، فهى « السياسات التى تهدف الى منح المزيد من الحرية للفرد وهى تؤكد سواء فى مجال الفكر أو التطبيق على فكرتين رئيسيتين الأولى : العمل ضد السلطات التحكمية واحلال أشكال أخرى من التطبيقات الاجتماعية محل هذه السلطات . والثانية : حرية التعبير عن الرأى وعن الشخصية الفردية (٢) والليبرالية أيضا « ضد الحد من حرية الفرد سواء فى الاخلاق أو الدين أو الثقافة أو الاجتماع أو السياسة وهى مدخل للحريات الأخرى » (٣) وكذلك فهى « التقاليد التى تعنى باستمرار أن المجتمع يجب الا تكون له الافضلية على حرية الفرد بأى حال من الاحوال وذلك لان حرية الافراد تحقق الحرية للمجتمع أيضا . فالأفراد يعرفون ما هو أفضل لمصلحتهم وليس من حق الحكومة أن تضع عقبات أو حدودا على السلوك الأنسانى (٤) ، وهناك فرق بين نوعين من « الليبرالية » الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية . والليبرالية السياسية

---

(١) Aron (Poymond) : An Essay on Freedom, The World Puplishing Company, U.S.A. 1970, P. 101.

(٢) International Encyclopedia of the Social sciences Vol. 9 - Macmillan Co. The free Press, U.S.A. 1968, P.P. 276, 281.

(٣) Ibid, P. 440.

(٤) Karl De Sohweintz : Industrial and Democracy, The free Press, London, 1964, P.P. 270, 276.

والليبرالية الاقتصادية تعنى الحرية الكاملة فى تبادل المنتجات والتى تتم تلقائيا بحيث تحقق انسجاما طبيعيا للمصالح التى يجب أن تترك بمفردها بدون آى تدخل لتحقيق المصالح الاقتصادية لكل انسان . أما الليبرالية السياسية فتعنى حرية المجتمع عن طريق مصالح الناس والايمان بالانتخاب العام وتحديد مسئولية البرلمان أمام الناخبين وهنا يكون الدستور « هو الاطار المنظم لممارسة الحريات (١) .

ومع ذلك فان هذه الحرية الفردية التى تنشدها الليبرالية ليست عامة أو مطلقة ، لأن الظروف التى أوجدت الليبرالية أساسا ارتبطت بنشوء مجتمع اقتصادى جديد فى نهاية العصور الوسطى ومن ثم فان ممارسة الليبرالية كانت مقصورة على من لهم ملكية فى حاجة الى الحماية (٢) .

وعموما فان الديمقراطية الليبرالية والتى تعتمد على الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبى وحق الانتخاب العام ، تهدف الى تقليص القيود التى تضعها الدولة على الفرد الى أقصى حد ، وتحدد دور السلطة فى ثلاثة أهداف فقط « تحقيق آمن الفرد وسلامته وخيره العام (٣) » وهذا النوع من الديمقراطيات هو السائد فى بلاد مثل الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وغيرهما ، كما كان (سائدا فى مصر قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) .

---

(١) George, H. (Sabine) : A History of Political Theory, Holt, Rinehart & Winston, New York, 1961, P.P. 669, 700.

(٢) Laski (Harold) : The Rise of European Liberalism, Unwin Books, London, 1962, P.P. 11, 12.

(٣) Bowle (John) : Politic and Opinion in the Nineteenth Century, Aleden Press, 1954, P.P. 201, 204.

هذه المفاهيم السائدة للديمقراطية والليبرالية فى العالم الغربى ينظر اليها الشيوعيون نظرة مختلفة . فكارل ماركس يرى فى الليبرالية نظرية « تبرر الحقوق المطلقة للرسمالى فى استغلال الآخرين » وهى محدودة بأصولها ومصالح الطبقة المستفيدة منها (١) ونفس الشىء بالنسبة للديمقراطية أيضا فيرى « لينين » أنه لا يمكن القول بوجود ديمقراطية حقيقية طالما كانت هناك فوارق طبقية (٢) وكذلك يعتبرها ماركس مجرد أداة تستخدمها النظم البرجوزية لقمع الطبقة العاملة (٣) .

وخلاصة القول فى ذلك أنه اذا كان هناك ما يعرف بالديمقراطية الليبرالية على النحو السائد فى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والتى يقوم نظام الحكم فيها على أساس الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبى وحق الانتخاب العام ، فان بعض بلاد العالم الثالث رأت فى مثل هذا النظام أسلوبا لا يناسب ظروفها ، ورأت الاخذ بنظام أطلق عليه الرئيس سوكارنو (كان الرئيس السابق لجمهورية اندونسيا) اسم « الديمقراطية الموجهة » (٤) ، وكذلك فقد أطلقت الاحزاب الشيوعية فى أوربا الوسطى والشرقية بعد الحرب العالمية الثانية تعبير « الديمقراطيات الشعبية » على الانظمة السياسية الجديدة التى أخذت بها بعد الحرب والتى تقوم على أساس

---

(١) Feliks (Cross) : European Ideologies, Philosofical Library, New York, 1948, P.P. 260, 272.

(٢) لينين ـ المختارات جـ ١ (المجلد الثالث) ـ دار التقدم ـ موسكو ١٩٦٧ ـ ص ٩٧ .

(٣) كارل ماركس : الحرب الاهلية فى فرنسا ـ دار التقدم ـ موسكو ١٩٦٣ ـ ص ١٩

(٤) الموسوعة السياسية ـ مصدر سابق ـ صفحة ٢٧٥ .

اقتصادى بحت يعتمد على ادارة الدولة للاقتصاد وتوجيه وتاميم المؤسسات الكبرى وتوزيع الاراضى الزراعية » (١) ٠

اذا كان البعض يرى أن الديمقراطية لا يمكن تحقيقهنا الا بتحقيق المساوة فى المجال الاقتصادى الذى هو أساس المساواة فى المشاركة السياسية لكل المواطنين (٢) ، فان البعض الآخر يرى أن الديمقراطية ليست الا تحقيق المصالح الفردية وحمايه ثروة الفرد (٣) ، وبينما تحتم الديمقراطية الليبرالية مبدأ تعدد الأحزاب وحرية الملكية فان الشيوعيين يرون فى هذه الديمقراطية أداة لقمع الطبقة العاملة ، ويأخذون بنظام الحزب الواحد والملكية العامة لوسائل الانتاج ٠

أما فيما يتعلق بثورة يوليو ، فهى وان كانت قد أعلنت عن أهدافها الستة هدف « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » ، الا أن هذا الهدف كان مثل بقية الاهداف الأخرى ، مجرد « مثل علينا » بلا برنامج »عملى للتنفيذ ٠ ومن ثم فلم يكن هناك تصور واضح لما هى الديمقراطية السليمة ولا كيف تتحقق ٠

وعندما قامت اللجنه التأسيسية للضباط الاحرار (التى اصبحت قيادة الثورة فيما بعد « بمناقشة موضوع نظام الحكم — وكان ذلك يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٢ أى بعد اربعة آيام فقط من قيام الثورة — فان الأغلبية العظمى من أعضائها حبذت الانفراد بحكم « ديكتاتورى » ، وكما يقول آنور السادات كانت النتيجة سبعة

---

(١) نفس المصدر — ص ٢٧٤ ٠

(٢) Laski (Harold) : Democracy in Crisis, George Allen, Unwin, London, 1933, P.P. 44, 53.

(٣) Wheeler (Harvey) : Democracy in Revolutionary, Era Belikan Books, London, 1971, P. 117.

أصوات في صالح الديكتاتورية ، وصوت واحد في صالح الديمقراطية هو صوت جمال عبد الناصر ، بينما كان خالد محيى الدين غائبا عن هذا الاجتماع الذى جرى فيه هذا التصويت على أسلوب نظام الحكم (١) .

كان تحبيذ فكرة الأخذ بالديكتاتورية دون الديمقراطية على هذا النحو راجعا في الاساس الى صورة الحياة السياسية التى كانت ماثلة في اذهان قادة الثورة . والتى رأوا أن استمرارها يعنى « مزيدا من الفوضى ومزيدا من الفساد » فتصوروا بناء على ذلك أن الديكتاتورية « هى أقصر طريق لاعادة البناء واللحاق بسرعة بركب العالم ولتحقيق أهداف هذا الشعب بعد المظالم الرهيبة التى تعرض لها » (٢) .

واذا كان السادات لم يتعرض فيما كتبه هذا ، لتصور الأغلبية العظمى من أعضاء مجلس قيادة الثورة لامكانية تحقيق أهداف الشعب بواسطة نظام حكم ديكتاتورى أو كيف تتحقق العدالة الاجتماعية دون حكم ديمقراطى ، فان التفسير الوحيد المقبول هو أن مجلس القيادة قصد بالديكتاتورية ، اتخاذ اجراءات عنيفة ضد القوى السياسية القائمة والتى تتعارض مصالحها مع ما تدعو له الثورة فى اطار المبادىء الستة .

وعلى كل حال فان تجربة الثورة فى الحكم « خلال فترة هذا البحث » شهدت الاجراءات التالية :

١ ــ الغاء الدستور القائم « دستور ١٩٢٣ » وظلت مصر بلا دستور حتى عام ١٩٥٦ ، ثم الغى دستور ١٩٥٦ بعد الاستفتاء على

---

(١) مجلة التحرير : ١٤ مايو ١٩٥٧ ــ مقال بعنوان «مذكرات انور السادات»

(٢) الاهرام ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ ــ خطاب انور السادات فى اللجنة المركزية»

الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، وظلت مصر بعد ذلك التاريخ تحكم بموجب دساتير مؤقتة تصدر بقرار من رئيس الجمورية .

٢ ــ الغاء الاحزاب والاستغناء عن مبدأ الحزبية فى عمومه ، والاستعاضة عنه بانشاء تنظيمات سياسية رسمية تعمل فى اطار سياسة الدولة ووفق أهدافا .

٣ ــ لم يقدر لانتخابات مجلس الامة أن تتم فى موعدها المحدد عام ١٩٥٦ ولم يشكل المجلس الا عام ١٩٥٧ ، ثم لم يلبث أن انتهى عمله بعد أن تم « تعيين » برلمان مشترك من مجلس الامة المصرى ومجلس النواب السورى بعد الوحدة .

٤ ــ عاشت مصر فترة طويلة فى ظل الاحكام العرفية (من ٢٦ ينساير ١٩٥٢ حتى شهر يونيو ١٩٥٦ . ومن أكتوبر ١٩٥٦ الى ١٩٦٤) .

وان كانت هذه الأحكام العرفية قد الغيت عام ١٩٦٤ الا أنه حل محلها القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ والذى يمنح رئيس الجمهورية فى الظروف العادية سلطات استثنائية .

كيف بدأت تجربة الثورة فى الحكم وفقا لمفهوم الديمقراطية اذن ؟ أو بمعنى آخر ما هو مفهوم الديمقراطية كما ظهر فى صحافة الثورة ومن خلال مواكبتها لممارسة ثورة يوليو للديمقراطية ؟

كان واضحا أن هناك اتجاهين برزا فى صحافة الثورة :

الأول : يتناول مفهوم الديمقراطية كأسلوب علمى ينبغى أن تأخذ به الثورة .

الثانى : يتناول مفهوم الديمقراطية كأسلوب حققته ثورة ٢٣ يوليو بالفعل ، وتمثل فى عدد من المظاهر والانجازات التى تحققت

بالنسبة للاتجاه الأول فان الدكتور محمد مندور يعد أبرز من

كتب عن الديمقراطية وأصولها والقوانين التي تحكمها ، مستهدفا بذلك أن يرسم للثورة الطريق لتحقيق ديمقراطية سليمة · ومن خلال سلسلة من المقالات فى مجلة « الثورة » يكتب الدكتور مندور عن فكرة ـ الديمقراطية وتطورها عند اليونان ويتحدث عن حريات المواطنين وحقوقهم كما تبلورت في وثيقة « اعلان حقوق الإنسان التى نادت بها الثورة الفرنسية الكبرى واعتبرت كسبا انسانيا عاما » (١) · ثم يضع الدكتور مندور شروطا أساسية لتحقيق الديمقراطية فى مصر ، قائلا أن الثورة حققت جانبا منها ولا يزال أمامها واجب تحقيق الجانب الآخر · أما هذه الشروط فهى « القضاء على النظام الملكى واعلان النظام الجمهورى الذى نعتقد أن الديمقراطية لم يكن من الممكن أن تستقيم فى بلادنا الا فى ظله ، ومن بينها أيضا القضاء على النظام الاقطاعى الذى كان يستعبد المواطنين ويسلبهم حقوقهم السياسية ، بل وحقوقهم الانسانية ، وبقى عليها أن تحقق شرطا بالغ الخطورة وهو تحرير البلاد من كل احتلال أو نفوذ أجنبى (٢) « ثم يتحدث الدكتور مندور عن » النظام الديمقراطى فيقول أنه يستند على ركيزتين : « أولاهما حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه ، وثانيتهما تحقيق حريات الشعب وكفالة حقوق المواطنين فى حدود ما يقتضيه النظام الاجتماعى » أما حكم الشعب نفسه بنفسه فيقتضى « الالتجاء الى النظام التمثيلى أى نظام انتخاب المواطنين لممثلين لهم ينهضون بأعباء الحكم ويسألون أمامهم فى المعارك الانتخابية التى تتجدد بين فترة وأخرى » (٣) · ولكن مثل ذلك يصعب تنفيذه فى مصر فى رأى الدكتور مندور ، لأنه يرى أن «بلادنا تفتقر الى كلا الاساسين اللذين يمكن أن يقوم عليهما

---

(١) الثورة : اول يوليو ١٩٥٤ ـ مقال «المذاهب السياسية ومشاكل الوطن»

(٢) الثورة : ٨ يوليو ١٩٥٤ ـ مقال « الديمقراطية السياسية » ·

(٣) نفس المصدر ·

التمثيل النيابى » ، ويقول « نحن من جهة لم تتكون لدينا بعد أحزاب سياسية تقوم على مذاهب وآراء سياسية محددة ، ونحن من أحزاب أخرى لم تستكمل بعد النظام النقابى السليم الشامل (١)

ثم يخصص الدكتور محمد مندور مقالا كاملا للحديث عن حرية الرأى باعتبارها الاساس العام الذى تستند اليه الديمقراطية فيقول أن التمتع بهذه الحرية هو الذى يؤدى الى تكوين الرأى العام وتوجيه الحكم لمصلحة الوطن وجمهرة الشعب (٢) ثم ينتهى فى مقاله الى القول بأن الثورة «لن تستطع أن تعيد بناء الوطن وأن تحقق له المجد والرخاء الا اذا أعادت تربية الشعب وأجياله الناهضة على أساس جديد لا يكتفى بنشر الثقافة أو العلم ، بل يغرس فى النفوس بعض المبادىء حتى ينزلها منه منزلة العقائد التى يتمسك بها الافراد ويتخذونها أساسا ـ لسلوكهم ومنبعا لها » .

واذا كان الدكتور مندور على هذا النحو يتحدث عن الديمقراطية بمعناها السياسى ، محبذا الشكل الليبرالى أو الديمقراطية الليبرالية بمعناها السياسى ، الا أنه لا يرى فى الجانب « الاقتصادى » لهذه الديمقراطية ما يحقق « المثل الاعلى الذى تتجه اليه ثورتنا » (٣) ولذلك فهو يرى أن تأخذ الثورة من الديمقراطية جانبها السياسى فقط بينما يجب الاهتداء بما جاءت به النظم الاشتراكية فيما يختص بحقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية فيقول « أن ثورتنا تستطيع أن تحقق المثل الانسانى الأعلى بجمعها بين الحقوق السياسية والمدنية التى تعتز بها الديمقراطية والحقوق

---

(١) نفس المصدر .

(٢) الثورة : ١٦ ديسمبر ١٩٥٤ ـ مقال « حرية الرأى ايمان بالعقل وعقيدة اخلاقية » .

(٣) الثورة : اول يوليو ١٩٥٤ ـ مقال «المذاهب السياسية ومشاكل الوطن»

الاقتصادية والاجتماعية التى استهوت بها الاشتراكية أفئدة الملايين من البشر ، وذلك بشرط أن تنفذ الدولة هذه الحقوق وتجعلها حقائق وان يقوم المجتمع على حراستها والا ظل الأمر حبرا على ورق كما حدث فى دستور ١٩٢٣ (١) .

وفى رأى الدكتور مندور أن الاخذ بالاشتراكية فى النظام الاقتصادى يعد استكمالا لنقص أساسى فى الديمقراطية الليبرالية لأن الاشتراكية فى رأيه « لم تقنع بالضمانات والخدمات التى قبلتها الديمقراطية » (٢) وعلى أساس ذلك يفسر الدكتور محمد مندور قانون الاصلاح الزراعى بأنه تطبيق لوجهة النظر الاشتراكية ، لأن الثورة بذلك حررت أرقاء الأرض وغيرت وضعهم الاجتماعى كما أنها فتحت لهم باب التحرر النهائى (٣)

وبالرغم من أن الديمقراطية تبيح الحريات السياسية والاقتصادية على السواء ، بينما لا تسلم الاشتراكية بالحريات المطلقة وخاصة فى مجال انتاج الثروات وتوزيعها واستهلاكها ، فان الدكتور مندور لا يرى تعارضا بين الديمقراطية والاشتراكية ، ويقول « ان الاهداف الخيرة التى تدعو اليها الاشتراكية هى فى الواقع الاساس الصحيح للحريات الديمقراطية والا فما جدوى أن تمنح الفرد حرية الرأى والاجتماع والعقيدة والانتخاب بل والتظاهر والاضراب ، اذا كان هذا الفرد جاهلا لا يستطيع تكوين رأى ولا التعبير عنه ، أو فقيرا لا يستطيع أن ينهض بعبء الدفاع عن حقه أمام محكمة أو يتحمل تبعة ما قد يصيبه رأى من أذى فى قوته

---

(١) الثورة : ١٥ يوليو ١٩٥٤ ـ مقال « الاشتراكية وحقوق الانسان » .

(٢) الثورة : ٢٩ يوليو ١٩٥٤ ـ مقال « الاشتراكية الاقتصادية » .

(٣) نفس المصدر .

وقوت عياله الضرورى ، أو مريضا لا يستطيع أن يتحرك أو يرفع صوته أو يباشر أى حق من حقوقه فى الحياة (١) ٠

وهذا المفهوم للديمقراطية نفســـه ، اى الحرية الســـياسة واشباع الحياة المادية للمواطنين هو المفهوم الذى عبر عنه خالد محيى الدين ايضا ٠ فالحرية فى رأيه هى « حرية الرأى والعقيدة وعمل الجمعيات وحق التظاهر السلمى لجميع المواطنين مع اخطار السلطات قبل ذلك بوقت كاف » (٢) ٠ لكن الحرية ليس معناها أن يستطيع الفرد مجرد الكلام لانه لا يمكن ـ فى رأيه ـ « أن نتصور أن هناك حرية ينعم بها الفقير والعاطل ومن يتضور جوعا » ٠ أما الحل الذى يراه خالد محيى الدين لاقامة ديمقراطية صـحيحة فانه يبدأ كمـا يقول « بتقليم أظافر الرأسمالية » لأن « الرأســمالية اذا تركت حرة فى تطورها فان طريقها الوحيد هو الاحتكارية المتسلطة التى تقضى على كل معالم الديمقراطية فى الوطن » أما ما ينبغى عمله بعد ذلك ، فهو تامين المواطن بمعنى أن تـكفل الحـكومة « لـكل فرد فى المجتمع حدا أدنى مقررا من الخدمات الاساسية » و « اخضاع النظام الاقتصادى الصناعى لاشتراكية تعاونية تحد من طغيان المشروعات الجشعة التى تتجه نحو الاحتكار » و « تقوية النقابات العمـالية هى احدى وسائل زيادة وتحسـين الاجور والوقـوف فى وجه نقـابات المنتجين الاحتكارية و « أن يأتى الجـانب الأكبر من الايرادات من الضرائب المباشرة وأن توجه ميزانية الدولة نحو زيادة وتحسـين وسـائل الانتـاج وزيادة الخـدمات الاجتمـاعية لجميـع أفـراد الشعب » (٣) ٠

---

(١) الثورة : ٢٨ يوليو ١٩٥٥ ـ مقال « فى مبادىء الثورة » ٠

(٢) التحرير : ١٢ يناير ١٩٥٣ ـ مقال « الامة مصدر السلطات » ٠

(٣) التحرير : ١١ مارس ١٩٥٣ ـ مقال «الطريق الى ديموقراطية اقتصادية»

على هذا النحو فان الحديث عن الجانب الاقتصادى للديمقراطية والمناداة بالنظام الاشتراكى ظهرا فى صحافة الثورة فى وقت مبكر نسبيا ذلك لأن كلمة الاشتراكية لم ترد الاشارة اليها فى أية وثيقة رسمية من وثائق ثورة يوليو الا فى عام ١٩٥٦ ، ولم ترد فى خطب وتصريحات جمال عبد الناصر الا فى عام ١٩٥٦ حيث ظهر واضحا أن مدلول هذه الكلمة عنـده لا ينفصـل عن مفهومه للديمقراطية » . « فاقامة المجتمع الاشتراكي في رأيه يعني أن يحكم هذا الوطن باسم الاغلبية وليس الأقلية » (١) ومع ذلك فان الحـديث عن الجانب الاقتصادى للـديمقراطية وعن الاشـــتراكية لم يظهر فى صـحف الثورة الا متأخرا جدا « باستثناء ما كتبه الدكتور محمد مندور عام ١٩٥٤ في مجلة الثورة حول هذا الموضوع » وأيضـا فان مثل هذا الحديث عن الجانب الاقتصادى للديمقراطية جاء مبتسرا وفى مقالات افتتاحية لا تحمل توقيع كاتبها ، وهذا النوع من المقالات يفتقد الى التحليل المتأنى أو الشرح المستفيض .

ونجد مثالا لذلك ما جاء فى مقال « تبعات الديمقراطية » من معان عامة مثل « لا بد لقيام الديمقراطية من شروط وظروف هى وطن حر يحكمه ويسوده أبناؤه » « ولا بد من ديمقراطية اقتصادية تلغى الفوارق بين الطبقات وتلغى السيطرة الاقتصـادية لفئـة من الفئات وتحقق حياة انسانية لكل مواطن » (٢) .

أما الاتجاه الثانى والذى تناول مفهوم الديمقراطية كأسلوب حققته ثورة ٢٣ يوليو بالفعل ، فقد ربط بين الديمقراطية كنظام للحكم وبين ما حققته الثورة من انجازات على المستوى الاقتصـــادى خاصة مشروع الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية . وفى هذا الاطار

---

(١) الجمهورية : ٢٠ مايو ١٩٥٥ ـ خطاب لعبد الناصر فى نادى ضـــباط القوات المسلحة .

(٢) الشعب : ١٠ يوليو ١٩٥٩ ـ مقال افتتاحى بعنوان «تبعات الديمقراطية»

يلاحظ أن مفهوم الديمقراطية عموما ، كان ينسحب على تحقيق قدر من « العـدالة الاجتمـاعية » ، وهذه بدورها لا تتحقق الا برفع المستوى الاقتصادى للمواطنين • وبهما « الجانب الاقتصادى والجانب الاجتماعى » تتحقق الديمقراطية •

عبر جمال عبد الناصر عن هذه المعانى فى أكثر من خطبة له وفى أكثر من تصريح • وبالتـالى ظهر نفس المفهوم فى عدد من الكتابات فى صحافة الثورة،وان كان أبرزها كتابات أنور السادات على وجه التحديد •

فمن بين ما قاله جمال عبد الناصر عن مفهوم الديمقراطية أنها ليست الحرية السياسية فحسب ولكنها « الحرية الاجتمـاعية والاقتصادية أيضا ، لأنه على أسـاس هذه الحـريات الثلاث التى يباشرها الفرد ثم المجموع ثم الوطن كله فى النهاية ، يمكن أن نبنى ديمقراطية حقيقية ودولة مسـتقلة ذات سـيادة » (١) • وقال عبد الناصر أيضـا « ان الديمقراطية السـياسية التى لا ترضى أن تكون هناك ديمقراطية اجتمـاعية ليكون العـدل والمساواة هو الأساس السليم بين أبناء الوطن الواحد لايمكن أن تكون ديمقراطية بأى شكل من الأشكال ، انما هى تستغل اسم الديمقراطية لتستغل سياسيا ولتستغل اجتماعيا ولتستغل اقتصاديا ، أن الديمقراطية الحقة هى الديمقراطية السياسية التى تسـير جنبـا الى جنب مع الديمقراطية الاجتماعية » (٢) •

هذه المعانى نفسـها جاءت فى صـحافة الثورة عن مفهوم الديمقراطية وخاصة ما كتبه أنور السادات عن هذا الموضوع حيث

---

(١) المساء : ١٠ مارس ١٩٥٧ ـ نص حديث ادلى به جمـال عبد الناصر الى صحيفة هندية •

(٢) الشعب : ٢٣ فبراير ١٩٥٩ ـ نص خطاب لجمال عبد الناصر •

خصص له سلسلة من المقالات بعنوان « الثورة والديمقراطية » جاء فيها على لسان السادات « أن الثـورة تفسر الديمقراطية باعمـالها وبخطواتها التى تتم فى العلن فهى عندما تقضى على النظام الملكى العفن ، وترسى قواعد النظام الجمهورى فتلك خطوة نحو الديمقراطية كان الشعب سـيخطوها لو لم تقم الثورة يوم ٢٣ يوليو ، والثورة تفسر الديمقراطية بالقضاء على الاستعمار ففى تحطيمه خطوة كبرى نحو الديمقراطية ، والثورة تفسر الديمقراطية بالقضاء على الاستغلال والظلم الاجتماعى بالوقوف فى وجه الارسـتقراطية المصرية التى كانت تحكم بأبنائها من الباشوات والبـكوات » (١) ـ ويقـول السادات أيضا أن الديمقراطية « ليست برلمانا فقط : بل هى تحرير الفرد من القيود ، هى تحرير عبيد الارض حتى يمكن أن يعبروا عن ارادتهم وبالتالى يمكن اختيار ممثليهم فى البرلمان بلا ضـــغط من أصحاب الأرض » (٢)

وعلى هذا النحو ظهرت مقـالات عديدة تتحـــدث عن مفهوم الديمقراطية مؤكدة على أن الديمقراطية تقوم أساسا على « التضامن الاجتماعى بين المواطنين جميعا » (٣) وان الاصلاح الزراعى كان من « دعائم الديمقراطية لأنه حرر ارادة الفلاحين وحرر رزقهم » (٤) ولأنه أيضا قضى على « الفوارق الرهيبة بين طبقات الشعب » وكذلك فان الديمقراطية هى « استرداد الأرض من غاصـبيها وهى تحقيق مصالح الأغلبية » (٥)

---

(١) الجمهورية : ٤ يناير ١٩٥٥ ـ مقال « قصة الثورة والديموقراطية » .

(٢) الجمهورية : ٣١ يناير ١٩٥٥ ـ مقال « قصة الثورة والديموقراطية » .

(٣) الشعب : ١٠ اكتوبر ١٩٥٧ ـ مقـــال للمقلفى واكد « طريقنـــا الى الديموقراطية » .

(٤) الشعب : ٢٠ مايو ١٩٥٩ ـ مقال افتتاحى « ديموقراطية البناء » .

(٥) الجمهورية : ٢٣ يناير ١٩٥٦ مقال لانور السادات «ما هى الديمقراطية»

ولا شك أن هذا النوع من الكتابات لم يستهدف أصلا شرح معنى الديمقراطية أو مفهومها ، بقدر ما كان يعنى « الدعاية » للثورة أساسا والتاكيد على أنها حققت للشعب ديمقراطية صحيحة ومن ثم فقد ربطت بين كلمة الديمقراطية وبين ما اتخذته الثورة بين اجراءات عملية مثل الاصلاح الزراعى والتحرر والقضاء على الملكية والغاء الأحزاب أيضا واعتبارها عائقا من عوائق الديمقراطية والحرية (١) واذا كانت حرية الصحافة (باعتبارها امتدادا لحرية الفكر أو الاعتقاد) هى جزء من الحريات العامة سواء فى المفهوم الليبرالى أو المفهوم الاشتراكى (٢) بل ويرى البعض أن تقوم « الصحافة مقام المجالس النيابية » (٣) فأنها بذلك تعد ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية ، ومن ثم فانه لا يمكن اغفال البحث عن موقف صحافة الثورة من حرية الصحافة ومفهوم هذه الحرية كما جاء فى هذه الصحف ٠

والمعروف أنه عندما انتهت أزمة مارس ١٩٥٤ كانت الثورةقد انتهت من تصفية القوى السياسية المناوئة لها ، وتخلصت من الصحف المناوئة لها أيضا (المصرى والجمهور المصرى ، والصحف اليسارية ، وصحف الاخوان المسلمين) وأعلنت حل مجلس نقابة الصحفيين ، كما أدانت بعض الصحفيين واتهمتهم بأنهم كانوا يحصلون على مصاريف سرية من بعض الاحزاب ٠ ونشرت قائمة بأسمائهم تضمنت « حسين أبو الفتح ، مصطفى القشباش ، أبو الخير نجيب ، أحسان عبد القدوس ، فاطمة اليوسف ، حسنى خليفة

---

(١) الثورة : ١٣ يناير ١٩٥٥ ـ مقال لاحمد قاسم جودة « الطريق الى الحرية » والجمهورية : ٢٧ يناير ١٩٥٦ مقال لانور السادات « ما هى الديمقراطية »

(٢) جمال العطيفى : حرية الصحافة ـ ط ٢ ـ القاهرة ٧٤ ص ١٨ ، ١٩ ٠

(٣) عبد اللطيف حمزة : المدخل فى فن التحرير الصحفى ج ٢ ط ١ ـ القاهرة ٦٠ ص ٢٧ ٠

ادجـار جـلاد ، كريم ثابت ، عبد الرحمن الخميسى ، عبد الرحمن القشاش ، عبد الرحمن زايد ، أحمد عصـفور ، كامل الشـناوى نعمـة الله غـانم » (١) واذا كانت الرقابة ظلت مفروضـة على الصحافة المصرية منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٥٦ (رفعت فى مايو ١٩٥٥ لمناقشة نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقـال) فقـد ظلت المؤسسات الصحفية « الأهرام الاخبار ، دار الهلال ، روز اليوسف» مملوكة لأصحابها حتى ٢٥ مايو ١٩٦٠ ، عندما صدر قرار رئيس الجمهورية بان « تؤول الى الاتحاد القومى ملكيـة الصـحف وجميع ملحقاتها » (٢) فأصبحت كافة الصـحف المصرية بموجب هذا القرار مملوكة للاتحاد القومى ، حيث قررت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية أنه « لايجوز العمل فى الصحافه ألا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومى ، وعلى كل من يعمل بالصحافة وقت صدور هذا القانون الحصول على هذا الترخيص خلال ٤٠ يوما من العمل بهذا القانون » (٣) وكذلك أصـبح الاتحـاد القومى (ورئيسه جمال عبد الناصر) هو الشخص الاعتبارى الذى له حق تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الادارات بالمؤسسات الصحفية (٤) ومن هذه الثغرة نفذ الضباط الى الصحافة ، لاصحافة الثورة فقط بل الى كل المؤسسات الصحفية التى كانت قائمة قبل الثورة فتولى منصب العضو المنتدب للمؤسسات الصحفية عدد من الضباط هم : عبد الرؤوف نافع فى دار الهـلال (التى أدمجت مع الأهـرام) ويوسف السباعى فى روز اليوسف وسيد ابراهيم فى دار التحرير

---

(١) كريم شلبى : ٢٠ يوما هزت مصر ـ مصدر سابق ـ ص ٤٥ .

(٢) الجمهورية : ٢٥ مايو ١٩٦٠ ـ نص قرار رئيس الجمهورية فى هذا الشأن

(٣) نفس المصدر ـ مادة رقم ٢

(٤) نفس المصدر ـ مادة ٦ ، ٧

وأمين شاكر فى أخبار اليوم (١) وبذلك يكون قد تكرر ماسبق أن حدث بالنسبة لمجلس الامة تماما (السيطرة على اختيار الصحفيين من خلال الاتحاد القومى ، وتمكين الضباط من السيطرة على مجال جديد من مجالات الرأى) •

أما اذا بحثنا فى موقف صحف الثورة من هذه القضية (حرية الصحافة) فاننا نجد الآتى :

أولا : ظهرت الدعوة (فى وقت مبكر لضرورة تغيير القوانين السائدة التى تقيد حرية الصحافة ، باعتبارها لم تعد تلائم ظروف الصحافة الحديثة والتطور الذى شهدته • ونجد مثلا لذلك فى ما كتبته مجلة التحرير فى شهورها الأولى عندما تصدت للرد على صلاح سالم حينما كتب مهاجما الصحافة والصحفيين (٢) ، وردت « التحرير » فى شكل تعليق على المقال فى نفس العدد ، فطالبت باعادة النظر فى « المرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ، والذى لم يدخل عليه أى تعديل يتفق مع التطور الذى قطعت فيه الثورة آمادا فسيحة » « مما يجعل المسئولية تائهة ضالة بين العناصر المتنافرة التى لا توجد بينها حدود مهنية فاصلة ، تحفظ للمهنة كرامتها وللمشتغلين كبريائهم واستقلالهم » (٣) •

ثم تعود « التحرير » فى مقال آخر للمطالبة باعادة النظر فى التشريعات الصحفية بحيث تنظم هذه التشريعات المهنة تنظيما حقيقيا (يعطى للنقابة نفوذا على الصحف) وتقترح فى نفس الوقت

---

(١) الجمهورية : ٢٥ مايو ١٩٦٠ •

(٢) التحرير ٢٢ ابريل ١٩٥٣ - مقال لصلاح سالم بعنوان « حرية الصحافة » •

(٣) نفس المصدر •

ضرورة أن « تتحرر الصحف » من نفوذ وسطوة « الاعلان » التى هى بمثابة نوع من « المصروفات السرية (١) ٠

غير أن هذه الدعوة المبكرة لتحرير الصحافة واعادة النظر فى القوانين التى تقيد حريتها والتى ظهرت فى مجلة التحرير فى وقت مبكر « أوائل عام ١٩٥٣ » لا يمكن القول بأنها شكلت اتجاها عاما أو تيارا استمر فى تلك الفترة أو بعدها ، بل جاءت فى مجال قضية اثارها صلاح سالم ، واتخذ الرد عليها من قبل مجلة « التحرير » طابع الحرص العام على ما تريده الثورة للصحافة ٠

ثانيا : اذا كانت الصحافة المصرية قد شهدت حرية حقيقية « عند رفع الرقابة عنها » خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، وهى الحرية التى تمثلت فى حق أبداء الرأى والتعبير عن شتى الاتجاهات السياسية وفى مختلف القضايا المتعلقة بنظام الحكم وتحقيق الحياة الديمقراطية ، فان هذه الفترة نفسها شهدت دعوة للمطالبة بضرورة رفع الأحكام العرفية حتى تتحقق للصحافة حريتها ، اذ لا يمكن أن تتحقق حرية الصحافة لمجرد رفع الرقابة عنها ، فكتب حلمى سلام يقول « طالما آن سيف الاحكام العرفية معلق فوق رقابنا فأننا سنظل نحسب حسابه ، وستظل أقلامنا ككتاب ترتعش فوق الورق خوفا من أن ينزل السيف فى آى لحظة على أيدينا فيقطعها وعلى أقلامنا فيكسرها ، ثم يهتز فى وجه أرائنا مهددا متوعدا فيجعلها تولى مدبرة تبحث لها بين حنايا صدورنا عن مخبأ تدفن فيه نفسها » (٢) ٠

ثالثا : لم يكن رفع الرقابة عن الصحافة يعنى أن تتمتع هذه

---

(١) التحرير : ٦ مايو ١٩٥٣ ـ مقال بدون توقيع بعنوان « القول الفصل فى الصحافة المصرية » ٠

(٢) التحرير : ١٦ مارس ١٩٥٤ ـ مقال « اكملوا اضاءة الانوار » ٠

الصحف بكامل حريتها فى التعبير وحق ابداء الرأى فى شتى الموضوعات ، وأنما كانت حرية مقيدة بحدود الاتجاهات والقرارات التى كانت قيادة الثورة تريد الأخذ بها • والدليل على ذلك أنه عندما تقرر رفع الرقابة عن الصحف (فى مايو ١٩٥٥) لمناقشة نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال نشرت « المصور » استفتاء أجرته بين المواطنين وجاءت نتيجته تؤكد رغبة الأغلبية فى اقامة حياة ديمقراطية تعتمد على تعدد الاحزاب السياسية (١) (وهذا مالم تكن قيادة الثورة راغبة فيه) ، كما نشرت بعض الصحف الأخرى اراء ودعوات حبذت الديمقراطية الليبرالية أيضا •

فكان رد الفعل تجاه ذلك أن القى القبض على صبرى أبو المجد الذى كان وراء استفتاء مجلة « المصور » ، ووجهت اليه تهمة أنه « ينفذ فكرة حزبية دبرها أحد الأحزاب المنحلة » والمعروف أن صبرى أبو المجد كان عضوا بالحزب الوطنى « القديم » (٢) ، ثم كان هناك رد فعل آخر ظهر فى صحف الثورة وفى مجلة «الثورة» بالذات ،وتمثل فى المطالبة بالتصدى لهذه الاقلام وهذه الكتابات فى الصحافة المصرية ، بل والتصدى لهذه الصحف نفسها مناديا الثورة بأن « توقف حياة هذه الصحف وتوقف حياة كتابها » « تأمينا للثورة وحماية لاهدافها وصيانة للانتصارات التى سجلتها » (٣)

ولكن الدكتور مندور رأى أن مواجهة ذلك يمكن أن تتم من

---

(١) المصور : ١٩ يونيه ١٩٥٥ ــ موضوع « ١٠ آلاف مصرى يقولون كلمتهم فى نظام الحكم » •

(٢) المصور : ٤ يوليو ١٩٥٧ ــ مقال لصبرى أبو المجد « قصة اخطر استفتاء فى تاريخ الصحافة المصرية » •

(٣) الثورة : ١٤ يوليو ١٩٥٥ ــ مقال لوحيد رمضان « قيادات جديدة » •

خلال عملية « تنظيم للصحافة » ـ وكانت هى أول دعوة لتنظيم الصحافة والتى أخذت بها الثورة ونفذتها بعد ذلك فى ٢٥ مايو ١٩٦٠ من خلال الاتحاد القومي وبواسطته ـ فكتب الدكتور محمد مندور بضرورة تنظيم الصحافة قائلا أن فى ذلك « دفعا للفوضى أو سوء استعمال السلطة من جهة ، وحماية لها ولحريتها ومقوماتها من جهة أخرى » ثم يمضى فى شرح فكرة تنظيم الصحافة هذه فيقول أن تنظيم الصحافة من الافكار الاساسية التى تهتم بها كافة المذاهب السياسية ونظم الحكم ـ باستثناء الديكتاتوريات وأن حكومة العمال فى بريطانيا عندما جاءت للحكم شكلت لجنة للنظر فى تأميم الصحافة على نحو بعض الصناعات الثقيلة والمرافق العامة ، ولكن اللجنة انتهت بأن أوصت بعدم التأميم وذلك لأن التأميم معناه التدويل أى أخضاع الصحافة للدولة بحيث تصبح أداة فى يد كل حكومة تقوم على نحو ما نشاهد فى الاذاعة الحكومية . ثم يقول الدكتور محمد مندور أن تنظيم الصحافة المصرية يتطلب « مراجعة القوانين التى وضعت لتنظيم الصحافة فى عهود الظلام الماضية ، وذلك سواء كانت تلك القوانين قائمة بذاتها كقانون الأحكام العرفية وقانون المطبوعات أو كانت جزءا من القانون العام » ، ولا بد أيضا من « اخضاع ميزانية كل صحيفة لمراجعة قضائية أو شبه قضائية تقوم بها هيئة نزيهة » (كانت هذه الهيئة بعد ذلك هى الاتحاد القومى) « وأن تباح للصحافة الشريفة حرية الرأى كاملة مطلقة لا يقيدها ألا ما يحمى نظم الدولة السياسية والاجتماعية وحماية الحريات ذاتها » (١)

ثم نجد هذه الدعوة لتنظيم الصحافة تظهر مرة أخرى عام ١٩٥٦ بعد أن تقرر رفع الرقابة عن الصحف ، فكتبت جريدة

---

(١) الثورة : ٢١ يوليو ١٩٥٥ ـ مقال للدكتور مندور بعنوان « نظام الحكم والسلطة الرابعة » .

« الشعب » تقول أن أى قانون لا يمكن أن يكون فعالا « مالم يؤمن كل المشرفين على الصحف والمهيمنين عليها بالدور الخطير الذى يؤدونه وبالرسالة السامية التى يحملونها » « ولن يستطيع القانون أى قانون أن يسد مثل هذه الثغرات وسيظل الأجير أجيرا مهما تظاهر بالشرف ومهما ادعى النزاهة (١) .

ويكتب وحيد رمضان فى « الثورة » قائلا : « لا نجد حرجا اذا طالبنا باعادة تنظيم الصحافة وفقا لمصالح الشعب لأن من الخطورة أن نسمح ــ باسم الحرية ــ لمن يملكون الصحف أن يستخدمونها كما يشاء لهم الهوى ووفقا لمصالحهم الذاتية . ثم يتفق مع وجهة النظر القائلة بأن القانون العام ليس لتحقيق هذا الغرض ، فمن رأيه أن « أصحاب الصحف أو حراس صاحبة الجلالة قد مرنوا منذ أمد بعيد كما رأينا على الافلات من هيمنة القانون » (٢) .

رابعا : عندما صدر قرار تنظيم الصحافة فى ٢٥ مايو ١٩٦٠ لا نجد كاتبا واحدا يناقش هذا القانون وأثره على حرية الصحافة وسيطرة السلطة التنفيذية ممثلة فى شخص رئيس الجمهورية (رئيس الاتحاد القومى) على أجهزة ابداء الرأى ، بل على العكس من ذلك نجد كل الاقلام التى تناولت هذا القرار أشادت به ودللت بالبراهين على أهميته ، وتلقف عدد من الصحفيين ما قاله جمال عبد الناصر فى اجتماعه برؤساء مجالس ادارات ورؤساء تحرير الصحف من أن الصحافة المصرية تهتم بأخبار الانحرافات وقصص الجنس والاثارة وتهتم فقط بأخبار مجتمع طبقة معينة غير المجتمع المصرى وغير شعب مصر الذى يعيش فى القرى والكفور

---

(١) الشعب : ١٣ يونيه ١٩٥٦ ــ مقال افتتاحى بعنوان « الصحافة الوطنية »

(٢) الثورة : أول مارس ١٩٥٦ ــ مقال « صحف مطهرة » .

والنجوع (١) . وراحت هذه الاقلام تكرر هذه المعانى فى العديد من المقالات كما تعرب عن تأييدها لما جاء فى قانون تنظيم الصحافة وتصوره على أنه الانقاذ الامثل للصحافة ، فظهرت مقالات عديدة مثل « انتهت صحافة الهدم وبدأت صحافة البناء » (٢) . ومسئولية الاتحاد القومى والصحفيين والقراء عن صحافتنا القادمة » (٣) و « الورقة المطبوعة نور وجلال وسلطان » (٤) و « الصحافة والمجتمع (٥) و « المرآة المعتمة التى رفع عنها الغبار » (٦) « والصحافة » مسئولية ورسالة (٧) و « من أجل البناء » (٨) .

أما عن « مفهوم حرية الصحافة » ومعناه ، فذلك ما لم يتوقف الكتاب أمامه طويلا ، ولم يهتموا به قدر اهتمامهم بالتأكيد على أن حرية الصحافة تتحقق بالفعل من خلال تبعيتها للاتحاد القومى . فيقول الدكتور عبد اللطيف حمزة أن حرية الصحافة اذا كانت مرهونة بأمرين هما حماية الصحافة من رأس المال وحماية الصحافة من تحكم الافراد وهم رؤساء التحرير ، فان فى تبعية الصحف للاتحاد القومى « ما يخلص الصحافة من الخطرين السابقين ويضع على عاتق الشعب مسئولية المحافظة على هذه الصحافة »(٩)

---

(١) الجمهورية : ٣٠ مايو ١٩٦٠ .

(٢) الجمهورية : ٣١ مايو ١٩٦٠ ـ مقال لاسماعيل الحبروك

(٣) الجمهورية : اول يونيه ١٩٦٠ ـ مقال لسامى داوود

(٤) الجمهورية : ٥ يونيه ١٩٦٠ ـ مقال لموسى صبرى

(٥) المساء : ٢٥ مايو ١٩٦٠ ـ مقال للدكتور عبد اللطيف حمزة

(٦) المساء : ٢٧ مايو ١٩٦٠ ـ مقال لسليمان مظهر

(٧) المساء : ٢٦ مايو ١٩٦٠ ـ مقال لمصطفى المستكاوى

(٨) الجمهورية : ٢٨ مايو ١٩٦٠ ـ مقال ليوسف السباعى

(٩) المساء : ٢٥ مايو ١٩٦٠ ـ مقال « الصحافة والمجتمع »

ويقول يوسف السباعى أن قرار تنظيم الصحافة هذا جاء « ليحرر العاملين فى الصحف » من الخوف ·· ومن التهديد المادى ولكى يجعلهم آمنين أحرارا يكتبون ما يحسون هم أنه يجب أن يكتب دون أن يخشوا ألا أن يرضوا شيئا سوى ضمائرهم (١)·أما سامى داود فانه يصل الى أبعد من ذلك فيقول انه لا حرية للصحافة فى نظام الحزب الواحد ولا فى نظام تعدد الاحزاب ، فيقول أن فى نظام تعدد الاحزاب «ترتدى الصحافة رداء الحرية ترفل فيه أمام قرائها ، تجادل وتهاتر وتناقش وتثير وتدخل فى معارك كأنما لا حدود لحريتها ، ولكن هذا الرداء فى حقيقته هو الرداء الخارجى الذى تختفى تحته قيود لا تقل ثقلا بحال من الاحوال عن قيود صحافة الحزب الواحد ، فحيث يستطيع رأس المال أن يمتلك الصحيفة يستطيع أن يمتلك الرأى الذى يثار فيها وأن يمتلك الخبر الذى ينشر فيها وأن يمتلك التوجيه الظاهرى والخفى الذى تقصد اليه « أما الذى يحقق حرية الصحافة فى رأيه فهو » أن تنقل ملكية الصحف الى الشعب ممثلا فى اتحاده القومى لأنه بذلك يتحقق المضمون الحقيقى لحرية الصحافة وهو « كفالة حق الشعب فى متابعة الاحداث وابداء الرأى فيها ، وتوجيهها بما يحقق ارادته ومصالحه » (٢) وكذلك كتب عبد الرحمن الشرقاوى عن أهمية قرار تنظيم الصحافة وتبعيتها للاتحاد القومى قائلا أن ذلك سوف يمكنها من أن تكون أداة توجيه شعبية لكى تؤدى دورها المنتظر وتنهض بمسئولياتها ونحن نبنى المجتمع الجديد والانسان الجديد » (٣) ·

---

(١) الجمهورية : ٢٨ مايو ١٩٦٠ ـ مقال « من اجل من » ·

(٢) المساء : ٢٨ مايو ١٩٦٠ ـ مقال «كيف تتحقق الحرية فى صحافة الثورة»

(٣) الجمهورية : ٢٧ مايو ١٩٦٠ ـ مقال « ميثاق شرف بين الصحفيين والكتاب » ·

واذا كان هناك ما يمكن تسجيله على صحافة الثورة فى تناولها لمفهوم الديمقراطية وحرية الصحافة فهو الآتى :

١ ـ لم يكن هناك تناقض بين مفهوم الديمقراطية عند الكتاب والصحفيين فى صحافة الثورة ، وبين مفهومها عند قيادة الثورة « ممثلة فى جمال عبد الناصر » بغض النظر عن التجاوزات التى وقعت فى التطبيق .

٢ ـ جرى التركيز على الجانب الاقتصادى والاجتماعى وما حققته الثورة من انجاز فى هذين المجالين باعتباره الطريق الصحيح للديمقراطية السياسية .

٣ ـ ظهرت الدعوة للتطبيق الاشتراكى فى المجال الاقتصادى لأول مرة من خلال كتابات الدكتور محمد مندور باعتبار أن ذلك استكمال للديمقراطية بمعناها السياسى .

٤ ـ ظهرت الدعوة مبكرة فى صحافة الثورة (على لسان الدكتور مندور بالذات) لتنظيم الصحافة ، ولم تظهر أية كتابات نقدية لمشروع تنظيم الصحافة رغم ما به من قيود واضحة على حرية الصحافة وحرية الصحفيين بل كتبت الأقلام كلها مؤيدة هذا القانون باعتباره يحقق حرية فعلية للصحافة .


المراجع

« مراجع البحث »

أولا : المراجع العربية :

الوثائق :

١ ـ القضية المصرية (١٨٨٢ ـ ١٩٥٤) وثائق المفاوضات المصرية البريطانية ـ المطبعة الاميرية ـ القاهرة ١٩٥٤ .

٢ ـ الطريق الى الديمقراطية (اعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية) ـ الدار القومية ـ القاهرة ١٩٦١ .

٣ ـ دستور ١٩٢٣ ـ المطبعة الاميرية ـ القاهرة .

٤ ـ مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ـ الجزء الرابع ـ مصلحة الاستعلامات ـ القاهرة .

٥ ـ محاضر اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

٦ ـ محكمة الشعب ـ الضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب ـ سبعة اجزاء ـ قسم المحفوظات برئاسة الجمهورية .

٧ ـ ملف اعمال الاتحاد القومى ـ قسم المحفوظات برئاسة الجمهورية .

الكتب والدراسات :

٨ ـ ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ـ دار النديم ـ القاهرة ـ ١٩٥٦ .

٩ ـ احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ـ الجزء الاول (مصر والعسكريون) ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٤ .

١٠ ـ احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ـ الجزء الثانى ـ ط ٢ (مجتمع جمال عبد الناصر) ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٨ .

١١ ـ احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ـ الجزء الرابع (شهود ثورة يوليو) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٧ .

١٢ ـ احمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ـ معهد الدراسات والبحوث العربية ـ القاهرة ـ ١٩٧٣ ٠

١٣ ـ آرسكين تشيلدرز : الطريق الى السويس (تعريب خيرى حماد) ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٦٢ ٠

١٤ ـ انور السادات : اسرار الثورة المصرية « بواعثها الخفية واسبابها السيكولوجية » ـ سلسلة كتاب الهلال ـ القاهرة ـ ١٩٥٧ ٠

١٥ ـ بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى : المدخل فى علم السياسة ـ مكتبة الانجلو ـ القاهرة ـ ١٩٥٩ ٠

١٦ ـ جاكوب لاندو : الحياة النيابية والاحزاب فى مصر من (١٨٦٦ الى ١٩٥٢) ـ ترجمة سامى الليثى ـ مكتبة مدبولى ـ القاهرة ١٩٧٥ ٠

١٧ ـ جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٥٩ ٠

١٨ ـ جلال يحيى : اصول ثورة يوليو ١٩٥٢ ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٦٤ ٠

١٩ ـ جورج فوشيه : جمال عبد الناصر فى طريق الثورة ـ تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز ـ المكتب التجارى ـ بيروت ١٩٦٠ ٠

٢٠ ـ حسنين عبد القادر ـ تاريخ الصحافة المصرية فى مائة وستين عاما ـ القاهرة ١٩٥٨ ٠

٢١ ـ د٠ ك٠ كارانجيا : كيف نجح عبد الناصر (تعريب خيرى حماد) ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٦٤ ٠

٢٢ ـ راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الاخير فى مصر ـ ط ٢ ـ القاهرة ١٩٥٣ ٠

٢٣ ـ ريتشارد ب٠ ميتشيل : الاخوان المسلمون (الجزء الاول) ـ ترجمة عبد السلام رضوان ـ مكتبة مدبولى ـ القاهرة ١٩٧٧ ٠

٢٤ ـ صول ك٠ بادوفر : معنى الديمقراطية (ترجمة جورج عزيز) دار الكرنك ـ القاهرة ١٩٦٧ ٠

٢٥ ـ طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٢ ٠

٢٦ ـ طارق البشرى : الديمقراطية والناصرية ـ دار الثقافة الجديدة ـ القـاهرة ١٩٧٥ .

٢٧ ـ طعيمة الجرف : موجز القانون الدستورى ـ مكتبة القـاهرة الحديثة ـ القاهرة ١٩٥٩ .

٢٨ ـ عبد الحميد كمال حشيش : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ « النظرية العامة للثورة » ـ دار الكاتب العربى ـ القاهرة ١٩٦٨ .

٢٩ ـ عبد الحميد متولى : القانون الدستورى والانظمة السياسية ـ منشاة المعارف ـ الاسكندرية ١٩٧٣ .

٣٠ ـ عبد الرحمن الرافعى : فى اعقـاب الثورة المصرية (١٩٣٦ ـ ١٩٥١) ج ٣ ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٥١ .

٣١ ـ عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ ط ١ ـ مكتبة النهضـة المصرية ـ القاهرة ١٩٥٩ .

٣٢ ـ عبد الرحمن الرافعى : مقـدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ط ٢ ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٦٤ .

٣٣ ـ عبد اللطيف البغدادى : (مذكرات) ـ ط ١ ـ القاهرة ١٩٧٧ .

٣٤ ـ عبد اللطيف حمزة : المدخل فى فن التحرير الصحفى ـ ط ٢ ـ ج ١ ـ القاهرة ١٩٦٠ .

٣٥ ـ عبد العظيم رمضـان : تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٤٨) ج ٢ ـ بيروت ـ ١٩٧٦ .

٣٦ ـ عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر (منذ قيـام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى نهـاية ازمة مارس ١٩٥٤) ـ مكتبة مدبولى ـ القاهرة ١٩٥٤ .

٣٧ ـ عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ ـ سـلسلة الكتاب الذهبى (٢١٨) ـ روز اليوسف ـ القاهرة ١٩٧٧ .

٣٨ ـ عبد العظيم رمضـان : الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٩ .

٣٩ ـ على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٦) ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧٤ ٠

٤٠ ـ على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهـد البرلمانى ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢) ـ مكتبة نهضة الشرق ـ القاهرة ١٩٧٧ ٠

٤١ ـ فاروق ابو زيد : ازمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية ـ مكتبة مدبولى ـ القاهرة ١٩٧٦ ٠

٤٢ ـ فؤاد مطر : بصراحة عن عبد الناصر (حوار مع محمد حسنين هيـكل) ـ دار القضايا ـ بيروت ١٩٧٥ ٠

٤٣ ـ كارل ماركس : الحرب الاهلية فى فرنسا ـ دار التقدم ـ موسكو ١٩٦٣ ٠

٤٤ ـ كرم شلبى : عشرون يوما هزت مصر « دراســة ووثائق فى ازمة مارس ١٩٥٤ » ـ القاهرة ١٩٧٦ ٠

٤٥ ـ كمال الدين رفعت : مذكرات حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤ ـ اعداد مصـطفى طيبة ـ دار الـكاتب العربى ـ القاهرة ١٩٦٨ ٠

٤٦ ـ لينين : المختارات (المجلد الثالث) ج ١ ـ دار التقدم ـ موسكو ١٩٦٧ ٠

٤٧ ـ محمد انيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٢ ٠

٤٨ ـ محمد انيس والسيد رجب حراز : التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ـ دار النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٦٥ ٠

٤٩ ـ محمد حسنين هيكل : ازمة المثقفين ـ العربية المتحدة للتوزيع ـ القـاهرة ١٩٦١ ٠

٥٠ ـ محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم ـ دار النهار ـ بيروت ١٩٧٢ ٠

٥١ ـ محمد شوقى : الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى ـ مكتبة وهبة ـ القـاهرة ١٩٥٤ ٠

٥٢ ـ محمد عزيز الحبانى : من الحريات الى التحرر ـ دار المعارف ـ القاهرة

٥٣ ـ محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة الســـويس (١٨٥٤ ـ ١٩٥١) ـ مطابع رمسيس ـ الاسكندرية ١٩٥٢ ٠

٥٤ ـ محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (مذكرات) ـ القاهرة ١٩٧٥ ٠

٥٥ ـ محمود امين العالم (وآخرون) : ٢٣ يوليو « خمسة ابعاد » ـ دار القدس ـ بيروت ١٩٧٤ ٠

٥٦ ـ محمود حسين : الصراع الطبقى فى مصر (١٩٤٥ ـ ١٩٧٠) ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧١ ٠

٥٧ ـ محمود حلمى مصطفى : دراسات فى تاريخ مصر السياسى (سياسة انجلترا الداخلية من ١٨٨٢ ـ ١٩٥٢) ـ مكتبة الطليعة ـ اسيوط ١٩٧٦ ٠

٥٨ ـ محمود متولى : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فى التـــاريخ المصرى المعاصر ـ دار الثقافة ـ القاهرة ١٩٧٨ ٠

٥٩ ـ والتر لاكور : الاتحاد السوفيتى فى الشرق الاوسط (مترجم) ـ المكتب التجارى ـ بيروت ١٩٥٩ ٠

٦٠ ـ وحيد رافت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ـ دار الشروق ـ القاهرة ١٩٧٨ ٠

٦١ ـ وحيد رافت ووايت ابراهيم : القانون الدســـتورى ـ المطبعة العصرية ـ القاهرة ١٩٣٧ ٠

٦٢ ـ يونان لبيب رزق : الوفد والكتاب الاسود ـ مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ـ القاهرة ١٩٧٨ ٠

٦٣ ـ الموسوعة السياسية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٥٠

الدوريات (فى الفترة من ١٩٥٢ ـ حتى ١٩٦٠) :

الصحف والمجلات موضوع البحث :

٦٤ ـ جريدة الجمهورية

٦٥ ـ جريدة الشعب

٦٦ ـ جريدة المساء

٦٧ ـ مجلة التحرير

٦٨ ـ مجلة الثورة

٦٩ ـ مجلة بناء الوطن

صحف ومجلات أخرى :

٧٠ ـ جريدة اخبار اليوم

٧١ ـ جريدة الاخبار

٧٢ ـ جريدة الاهرام

٧٣ ـ جريدة المصرى

٧٤ ـ مجلة آخر ساعة

٧٥ ـ مجلة الجمهور المصرى

٧٦ ـ مجلة المصور

٧٧ ـ مجلة روز اليوسف

٧٨ ـ مجلة الكاتب

مقابلات شخصية :

٧٩ ـ مقابلة مع : احمد حمروش

٨٠ ـ مقابلة مع : امين شاكر

٨١ ـ مقابلة مع : حلمي سلام

٨٢ ـ مقابلة مع : خالد محيي الدين

٨٣ ـ مقابلة مع : لطفي واكد

٨٤ ـ مقابلة مع : مصطفى بهجت بدوي

٨٥ ـ مقابلة مع : عبد الرءوف نافع

ثانيا ـ المراجع الأجنبية :

86. Aron (Poymond) : An Essay on Freedom, The World Puplishing Co, U.S.A, 1970.

87. Bear (G.V.) : A History of Land Ownership in Modern Egypt 1800 - 1950, London, 1962.

88. Bowle (John) : Politic And Opinion in the Nineteenth Century, Aleden Press, London, 1954.

89. Feliks (Cross) : European Ideologies, Philosofical Liberary, New York, 1954.

90. George H. (Sabine) : A History of Political Theory, Holt Rinehart & Winston, New York, 1961.

91. Harris (C.P.) : Nationalism And Revolution in Egypt, The Hague, London, 1969.

92. Jean & Simonne Lacouture : Egypt in Transitions, Paris, 1953.

93. Karl de Sohweintz : Industrial and Democracy, The Free Press, London, 1964.

94. Khouri (Fred) : The Arab Israeli Dilema. London, 1967.

95. Laski (Harold) : Democracy in Crisis, George Allen & Unwin, London, 1933.

96. Laski (Harold) : The Rise of European Liberalism, Unwin Books, London, 1962.

97. Laquer (W.) : Communism And Nationalism In The Middle East, Routledge & Kegan, London, 1967.

98. Lewis, (B.) : The middle East And The West, New York, 1964.

99. Little (Tom) : Egypt, Ernest Ben, London. 1953.

100. Mansfield (Peter) : Nasser's Egypt, Penguin, London, 1954.

101. Marlowe (John) : Anglo Egyptian Relations 1800-1953, Casset Press, London, 1973.

102. Morgan (Cal. B.K.) : Anwar El Sadat Man With A Mission, Delhi Press, New Delhi, 1977.

103. Neibuhr (Reinhold & Sigmund Paulo) : The Democratic Experience, Fredrek & A Praepar Puplishers, U.S.A, 1962.

104. Pennock (Roland) : Liberal Democracy, Rinehart & Company, U.S.A, 1950.

105. Quaraishi (Z.M.) : Liberal Nationalism in Egypt, Delhi, 1967.

106. Saab (G.) : Egyptian Agrarian Reform 1952-1962, London, 1967.

107. Safran (N.) : Egypt Insearch of Political Community, Cambridge, 1967.

108. Stephenson (Ropert) : Nasser, London, 1977.

109. Toynbee (Arnold) : Democracy in The Atomic Age, Oxford University Press, London, 1950.

110. Vatikiotis (P.J.) : The Egyptian Army in Politic-Pattern for New Nations, Indiana University, 1961.

111. Wheeler (Harvey) : Democracy And Revolutionary, Era Pilican Books London, 1971.

112. Encyclopedia Americana - Vol. 8 - Amiricana Corporation, U.S.A, 1963.

113. Encyclopedia Britannica - Vol. 7 - William Puplisher, London, 1973.

114. Encyclopedia International, Crobior Limited, London, 1973.

115. International Encyclopedia of The Social Sciences, Vol. 9, Macmillan Co., The free Press, U.S.A. 1968.

الفهـرس

رقم الايداع

١٦٧٥ / ٨٢



مركز الدراسات الصحفيه بمؤسسة دار التعاون